

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأبعاد الجديدة لاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي (الرهانات والتحديات)

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إشراف :
-أ.د حلوي خيرة

من إعداد الطالبة:
- سعيدي فاطيمة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
عضواً

الدكتور عياشي حفيظة
الدكتورة حلوي خيرة
الدكتورة بالنور علاء الدين

السنة الجامعية: 2026/2025

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأبعاد الجديدة لاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي (الرهانات والتحديات)

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية

إشراف:
-أ.د حلوي خيرة

من إعداد الطالبة:
- سعيدي فاطيمة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
عضواً

الدكتور عياشي حفيظة
الدكتورة حلوي خيرة
الدكتورة بالنور علاء الدين

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

"سورة طه الآية : 114"

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: 19] .

الشكر أولاً لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة،

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة حلوي خيرة،

المشرفة على هذه الرسالة، وأشكرها من أعماق قلبي على دعمها المتواصل،

ونصائحها القيّمة، وتوجيهاتها السديدة،

وأفكارها الغنية، واقتراحاتها البناءة التي ساهمت في إثراء هذا العمل .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة،

على رحابة صدورهم وتكرمهم بقراءة هذه الرسالة،

وما سيقدمونه من ملاحظات قيّمة تسهم في تطويرها .

وأخص بالشكر أساتذتي الأفاضل الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي،

ولم ييخلوا عليّ بعلمهم وتوجيهاتهم ونصائحهم .

فلهم جميعاً مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني وقدم لي يد العون من قريب أو بعيد،

وأسأل الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء،

وأن يوفقهم لما فيه الخير والصلاح .

الإهداء

إلى من علّمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم،
إلى أعظم الأشخاص وأعز الناس على روحي، أبي وأمي،
دمتم لي خير سند وعافية طوال العمر.
إلى الأعمدة الثابتة في حياتي،
من غرسوا فيّ القيم والمبادئ، وحب العلم والتعلّم،
والسعي نحو تحقيق الأهداف، إخوتي العزيزات
إلى زوجي العزيز، شريك الدرب والداعم لي في مسيرتي،
شكرًا لصبرك ومساندتك وتشجيعك الدائم.
إلى أبنائي الغاليين نزار وريناد،
أنتم نور حياتي ومصدر سعادتي وفخري،
أهديكم ثمرة هذا الجهد متمنيةً لكم مستقبلًا مليئًا بالنجاح والتوفيق.
إلى كل شخص يحبني ووقف إلى جانبي في الخير،
ممتنة جدًا لكم. لله الشكر كله الذي وفقني على إتمام هذا العمل،
فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

قائمة المختصرات

المختصر	التسمية الكاملة بالإنجليزية	التسمية الكاملة بالعربية
AU	African Union	الاتحاد الإفريقي
ECOWAS	Economic Community of West African States	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
NATO	North Atlantic Treaty Organization	حلف شمال الأطلسي (الناطو)
TIKA	Turkish Cooperation and Coordination Agency	وكالة التعاون والتنسيق التركية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
USA	United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
TB2	Bayraktar TB2 (Drone)	طائرة بيرقدار TB2 المسيرة التركية
WB	World Bank	البنك الدولي
AFDB	African Development Bank	بنك التنمية الإفريقي

مقدمة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي فضاء جيوسياسيا بالغ التعقيد يشهد تحولات استراتيجية عميقة، لا سيما بعد موجة الانقلابات العسكرية وانحسار النفوذ الغربي التقليدي في المنطقة. وفي خضم هذا الفراغ الاستراتيجي، برز الدور التركي بعد عام 2011 كأحد أبرز الفواعل الإقليمية الصاعدة التي تسعى لإعادة تموقعها الجيوسياسي، وتتحرك في هذا الفضاء بناءً على رؤية مرسخة في عقيدة "العمق الاستراتيجي" واقترب الدور، متجاوزةً المقاربات أحادية البعد، حيث تبنت تركيا استراتيجية "القوة الذكية" التي تدمج ببراعة بين أدوات القوة الناعمة كالمساعدات الإنسانية والتغلغل الاقتصادي والثقافي، وبين أدوات القوة الصلبة كالاتفاقيات الدفاعية وتصدير التكنولوجيا العسكرية كالمسيرات، وتهدف هذه الدراسة إلى تشريح أبعاد هذا الانخراط التركي المتجدد في منطقة الساحل الإفريقي، ورصد أبرز الرهانات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي تسعى لتحقيقها كقوة متوسطة بطموحات دولية، مع تسليط الضوء على التحديات البنيوية والتنافسية الدولية التي تواجه طموحاتها التوسعية في هذه المنطقة المثيرة للتنافس.

1-أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميةً علميةً وعمليةً بالغة تتوزع على مستويين متكاملين:

من الناحية العلمية، تُسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بسياسات القوى الصاعدة في المناطق الهشة أمنياً، وتُقدم نموذجاً تحليلياً مركباً لفهم الكيفية التي تُوظّف بها دولة متوسطة القوة كتركيا مجموع إمكانياتها الناعمة والصلبة والاقتصادية في فضاء جيوسياسي بالغ التعقيد كمنطقة الساحل الإفريقي. كما تُقدم إسهاماً نظرياً في اختبار مدى صلاحية الأطر التفسيرية الكبرى - كنظرية العمق الاستراتيجي واقترب الدور ومدخل القوة الذكية - في استيعاب سلوك دولة صاعدة في سياق إقليمي غير مستقر.

من الناحية العملية، تُلقي الدراسة الضوء على فاعل دولي صاعد في منطقة تشهد تحولات استراتيجية عميقة، وتُساعد على فهم طبيعة التنافس الدولي المتصاعد في منطقة الساحل الإفريقي، وتُبرز أثر التحولات في السياسة الخارجية التركية بعد 2011 على الديناميكيات الأمنية والتنمية في إقليم فرعي مهم في إفريقيا. فضلاً عن ذلك، تُوفر الدراسة مادةً مرجعية للباحثين وصانعي القرار المعنيين بمتابعة مسارات السياسة الخارجية للقوى الإقليمية الصاعدة وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي.

2- مبررات اختيار الموضوع:

من الناحية الموضوعية، تفرض منطقة الساحل الإفريقي نفسها على أولويات البحث الأكاديمي بحكم التحولات الجيوسياسية العميقة التي تشهدها، لا سيما في ضوء الموجة المتلاحقة من الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي وبوركينا فاسو والنيجر بين عامي 2020 و2023، وما رافقها من انحسار حاد للنفوذ الغربي التقليدي (الفرنسي تحديداً) وتنامٍ لافت لحضور قوى صاعدة من بينها تركيا. كما أن انخراط تركيا الجديد في هذه المنطقة يُجسّد أنموذجاً فريداً يجمع بين الدبلوماسية الناعمة والحضور الأمني والبعد الاقتصادي في آن واحد، مما يجعله موضوعاً خصباً للتحليل الأكاديمي الذي يسعى إلى تجاوز القراءات الأحادية البعد.

من الناحية الذاتية، يُعبّر اختيار هذا الموضوع عن اهتمام حقيقي بدراسة ظاهرة التنافس الدولي في القارة الإفريقية وانعكاساتها على مستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي، وهو ما يمسّ القارة المجاورة لعالمنا العربي والإفريقي بصورة مباشرة. يُضاف إلى ذلك أن منطقة الساحل الإفريقي - بما تمثله من امتداد لجوار الدول العربية والمغربية - تستدعي اهتماماً أكاديمياً متعمقاً يُعين الباحثين والدارسين على فهم التحولات التي تعيد رسم موازين القوى في القارة وتنعكس مباشرةً على الأمن الإقليمي الإفريقي-العربي، خاصة وأنها تمثل العمق الاستراتيجي للجزائر.

3- أهداف الدراسة:

من الأهداف العلمية التي تريد الدراسة الوصول إليها تقديم إطار نظري متكامل لفهم محددات السياسة الخارجية التركية نحو منطقة الساحل الإفريقي، مستنداً إلى مقاربات نظرية كالواقعية الجديدة والعمق الاستراتيجي، ومحاولة سدّ الفراغ البحثي في المكتبة العربية والجزائرية المتعلقة بالدور التركي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي مع تقديم قراءة علمية معمّقة لمفهوم "العمق الاستراتيجي" وتحليلاته في المنطقة بعد عام 2011.

ومن الأهداف العملية، التمكن من استعمال أدوات تحليلية لفهم التداخيات الأمنية للتواجد التركي في مالي والنيجر وليبيا على الحدود الجزائرية، ورسم خريطة للمخاطر المحتملة الناجمة عن تشابك المصالح التركية مع الفصائل المسلحة في الساحل الإفريقي وهو ما يعمق من استراتيجية اليقظة الجزائرية في التعامل مع هذه المستجدات.

4- إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات الجيوسياسية العميقة التي أعقبت عام 2011، وما صاحبها من تراجع في النفوذ الفرنسي التقليدي وتصاعد حاد في وتيرة التنافس الدولي على الساحل الإفريقي، برز الدور التركي في هذه المنطقة بوصفه ظاهرةً تستدعي التأمل والتحليل. وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي:

هل تُعدّ استراتيجية تركيا في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011 استمراريةً لسياسة الانفتاح على إفريقيا، أم أنها تُجسّد تحولاً جوهرياً في توجهاتها الجيوسياسية نحو توسيع نفوذها في المناطق ذات الفراغ الاستراتيجي؟ وما مدى قدرتها على تحقيق أهدافها في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتشابكة؟

5-التساؤلات الفرعية:

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما العوامل النظرية والمفاهيمية التي تُفسّر توجه تركيا نحو منطقة الساحل الإفريقي وتُؤطر استراتيجيتها فيها؟

2. ما الأبعاد الجديدة التي طرأت على الاستراتيجية التركية في الساحل بعد 2011، من حيث الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية؟

3. ما الرهانات الاستراتيجية التي تسعى تركيا إلى تحقيقها في المنطقة، وما التحديات التي تُعيق مساعيها؟

4. كيف يؤثر التنافس بين القوى الكبرى "فرنسا وروسيا والصين والولايات المتحدة" على الاستراتيجية التركية وتحركاتها في الساحل الإفريقي؟

5. ما الآفاق المستقبلية للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة؟

6-فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من التساؤلات السابقة، تبني الدراسة تحليلها على جملة من الفرضيات التالية:

-تشكّل استراتيجية تركيا في الساحل جزءاً من سياسة إعادة تموضعها الجيوسياسي في إفريقيا ضمن مشروع النهوض الأشمل، لا مجرد استجابة ظرفية لأحداث 2011.

-تعتمد تركيا على مزيج متكامل من أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة والقوة الاقتصادية وفق مفهوم "القوة الذكية" لتعزيز تأثيرها في المنطقة.

-تواجه الاستراتيجية التركية تحديات بنوية عميقة - أمنية وتنافسية ومؤسسية - قد تحدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها بعيدة المدى وتفرض عليها إعادة مراجعة لسياساتها.

7-حدود الدراسة:

الإطار الزمني: تمتد الدراسة زمنياً من عام 2011، الذي يُمثّل نقطة التحول الجوهرية في السياسة الخارجية التركية إثر اندلاع موجة "الربيع العربي" وتداعياته الجيوسياسية على المنطقة من خلال الأزمة الليبية، وتمتد حتى عام 2025، مع الإشارة إلى المستجدات الراهنة ذات الصلة باستراتيجية تركيا في الساحل. غير أن الدراسة تتطلّب -لاستيعاب جذور هذه الإستراتيجية -العودة إلى مرحلة الانفتاح التركي على إفريقيا منذ عام 2002.

الإطار المكاني: تتخذ الدراسة من منطقة الساحل الإفريقي مجالاً جغرافياً محورياً لتحليلها، وتشمل بصفة خاصة دول مجموعة الساحل الخمس (G5) التي باتت تُشكّل الإطار المؤسسي الأبرز لتنسيق سياسات التعاون الأمني والتنموي في المنطقة، وهي: مالي، والنيجر، وموريتانيا، والتشاد، وبوركينا فاسو، مع الإشارة عند الاقتضاء إلى دول الجوار الساحلي وتأثيرها على ديناميكيات الحضور التركي (ليبيا، الجزائر).

8-الأدبيات السابقة:

اتسم حقل الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية في إفريقيا وفي منطقة الساحل بشكل خاص بالتطور الملحوظ في السنوات الأخيرة، وإن ظل يفتقر إلى الدراسات العربية المتخصصة التي تتناول هذا الموضوع بعمق كافٍ. ويمكن تصنيف الأدبيات السابقة على النحو الآتي:

-على صعيد المرجعية النظرية، يُشكّل كتاب أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" (2010) المرجع الأساسي لفهم الأطر الفكرية التي توجّه السياسة الخارجية التركية، فيما تُسهم دراسات داليا رشدي عرفات المنشورة في مجلة كلية السياسة والاقتصاد (2022)

في تحليل التوجه التركي نحو الهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي من منظور تحليلي-تقييمي. كذلك تُعدّ أعمال أسامة بوقرة المنشورة في مجلة المقاصد للدراسات القانونية والسياسية (2022) من الإسهامات العربية القيّمة في تحليل الأبعاد الأمنية والعسكرية للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

-على صعيد التعاون الاقتصادي والناعم، تبرز دراسات مبروك غضبان المنشورة في مجلة المفكر (2014) التي تستعرض "العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002" وتُبيّن الدور الجديد للحكومة التركية في إعادة تشكيل علاقتها بالقارة، إلى جانب دراسات حمزة خضير وعلي غوال المنشورة في مجلة آفاق علمية (2020) التي ترصد مرتكزات الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا وأبعادها.

- على صعيد التنافس الجيوسياسي، تُقدم دراسة بوجمعة غشي وحكيم بوشاشي المنشورة في مجلة دفاتر السياسة والقانون (2023) تحليلاً معمقاً للبراغماتية في السياسة الخارجية التركية تجاه الساحل الإفريقي من منظور التنافس التركي الفرنسي، فيما تستعرض دراسة السعيد بوقاروق وفائزة عمارة المنشورة في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (2021) دور الدبلوماسية الروحية والثقافية التركية في إفريقيا.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة تتوزع في أغلبها على تناول أبعاد منفصلة من الاستراتيجية التركية الجديدة بعد الانقلابات العسكرية في المنطقة وتحول علاقات تركيا بالنخب الحاكمة، دون أن تُقدّم رؤية تركيبية متكاملة تجمع بين التأطير النظري وتحليل الأبعاد الجديدة ورصد الرهانات والتحديات في آن واحد، وهي الثغرة التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

9-مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تكامل منهجي ونظري يجمع بين المناهج العلمية والاقترابات المفسرة للسياسة الخارجية، وتعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية تسعى إلى تفكيك تحليلي يُشكّل الأداة الرئيسية للدراسة، إذ يُمكن من تفكيك الظاهرة موضوع البحث إلى عناصرها المكوّنة - السياسية والأمنية والاقتصادية

والثقافية - ثم إعادة تركيبها في إطار تفسيري متماسك. فمن خلاله تم تحليل الأطر النظرية الموجهة للسياسة الخارجية التركية، واستقراء الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية في الساحل الإفريقي، وقراءة الرهانات والتحديات والآفاق المستقبلية. ومن أهم المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة:

- **منهج دراسة الحالة:** ويعتبر المنهج الرئيسي الذي يدرس العلاقات التركية مع دول الساحل الإفريقي، وقد تم انتقاء حالة تركيا من بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على المنطقة في إطار التفاعل الثنائي الممتد عبر فترات زمنية معينة.

- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الذي يمكن الباحث من تتبع مسار العلاقات التركية مع دول الساحل الإفريقي عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة، بدءاً من مرحلة الانفتاح حزب العدالة والتنمية منذ 2002 على المنطقة وصولاً إلى المرحلة الراهنة، وفهم كيف أثّرت المتغيرات التاريخية في تشكيل طبيعة هذه العلاقة ومساراتها، وتحولاتها ومستويات الاستمرارية والقطيعة فيها.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويُعدّ المنهج المحوري للدراسة؛ حيث تم استخدامه لرصد واقع الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي، وتشخيص أبعادها المختلفة من خلال جمع البيانات الشاملة حول هذه العلاقات، ومن ثم الانتقال من مجرد الوصف الظاهري إلى مرحلة التحليل والتفسير لاستخلاص الروابط، وفهم الرهانات والتحديات العميقة التي تحكم التوجه التركي نحو المنطقة.

10- صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملةً من الصعوبات الموضوعية التي لا بدّ من الإشارة إليها:

تتصدر هذه الصعوبات شُح المصادر العربية المتخصصة في تناول موضوع الاستراتيجية التركية في الساحل الإفريقي تحديداً، مما اقتضى الاعتماد على مصادر متنوعة توزعت بين الدراسات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والتقارير الاستراتيجية والوثائق الرسمية. يُضاف إلى ذلك سرعة التحولات في المشهد

الجيوسياسي للمنطقة، إذ إن الأحداث المتسارعة في الساحل الإفريقي - ولا سيما موجة الانقلابات العسكرية وتداعياتها على خريطة التحالفات وكثرة التدخلات الخارجية خاصة في الأزمة المالية - تجعل بعض المعطيات عرضةً للتجاوز السريع مما يستلزم الحذر في صياغة الاستنتاجات وتجنب إطلاق أحكام مطلقة على ظاهرة في طور التغيير والتطور. فضلاً عن ذلك، شكّلت محدودية الوصول إلى الوثائق الرسمية التركية المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية في الساحل الإفريقي عائقاً حقيقياً، نظراً لما تحظى به كثير من الاتفاقيات الأمنية الثنائية من طابع سري يجعل تحقق الباحث منها أمراً عسيراً.

11- تقسيم البحث:

بناءً على الإشكالية المطروحة وما اقتضته من منهجية معالجة متكاملة، تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول متتابعة ومتراصة: **الفصل الأول** يختص بدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتناول التعريف بمنطقة الساحل وخصائصها الاستراتيجية عبر أبعادها الجيوسياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ثم يُقدّم المداخل النظرية الكبرى المفسّرة للاستراتيجية التركية من نظرية العمق الاستراتيجي ونظرية التحول الحضاري والمدخل الواقعي و اقتراب الدور، قبل أن يستعرض التطور التاريخي لهذه الاستراتيجية منذ خلفياتها العثمانية مروراً بمرحلة الانفتاح الإفريقي (2002-2011).

أما **الفصل الثاني** المتعلق بدراسة الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011 فيُشرّح الأبعاد الثلاثة الكبرى للانخراط التركي المتجدد في الساحل: البعد السياسي والدبلوماسي المتمثل في الدبلوماسية متعددة المسارات وبناء الشراكات مع النخب الحاكمة، والبعد الأمني والعسكري الذي يتجلى في التعاون الدفاعي وتصدير الصناعات العسكرية والحضور غير المباشر، ثم البعد الاقتصادي والإنساني الذي يُجسّد القوة الناعمة المتجددة عبر الاستثمارات والمساعدات الإنسانية والرافعة الثقافية والدينية. بينما يهتم **الفصل الثالث** بتحليل رهانات وتحديات الاستراتيجية

التركية في منطقة الساحل الإفريقي يُعالج الرهانات الاستراتيجية الكبرى التي تدفع تركيا نحو الانخراط المتصاعد في المنطقة، ويتوقف بالتحليل النقدي عند التحديات البنيوية والظرفية التي تكبّل طموحاتها وتحدّ من هامش دورها، قبل أن يستشرف الآفاق المستقبلية للاستراتيجية التركية في ضوء ثلاثة سيناريوهات محتملة: القوة الذكية، وإعادة المعايير العسكرية، والتكيف المرن في مواجهة التنافس المتصاعد.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنّظري للاستراتيجية التركية

في منطقة السّاحل الإفريقي

يستلزم تحليل الاستراتيجية التركية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي اعتماداً منهج علمي يركز على إطار مفاهيمي دقيق ومقاربات نظرية واضحة؛ إذ إن فهم سلوك فاعل دولي في سياق جيوسياسي معقد يقتضي أولاً تحديد خصائص المجال المدروس، وفهم المرجعيات الفكرية والاستراتيجية التي توجه تحركاته. وعليه، تهدف هذه الدراسة في فصلها الأول إلى وضع الأساس التحليلي المفاهيمي والنظري للموضوع، واستعراض خلفيته التاريخية، بوصفهما أبرز العناصر التي سبّنى عليها أجزاء الدراسة المتبقية. وتمثل منطقة الساحل الإفريقي مساحةً جيوسياسية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الجغرافية والتاريخية والمجتمعية والاقتصادية والأمنية، مما يجعلها ساحةً مفتوحة للتفاعلات الإقليمية والدولية. ومن جهة أخرى، لا يمكن تحليل التحركات التركية في منطقة الساحل الإفريقي دون الرجوع إلى أبرز المقاربات النظرية التي تفسر سياستها الخارجية؛ سواء عبر مقارنة "العمق الاستراتيجي" التي صاغها أحمد داود أوغلو (Ahmet Davutoğlu) والتي تعتبر إفريقيا امتداداً لمجال حيوي جديد، أو من خلال مدخل التحول الحضاري الذي يركز على مركزية البعد الثقافي والديني، أو عبر المدخل الواقعي الذي يُركّز على المصلحة والقوة والتنافس، إضافةً إلى اقتراب الدور الذي يصف تركيا كقوة متوسطة تسعى لإعادة تحديد مكانتها في النظام الدولي.

وبناءً على ما سبق، يشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي وخصائصها الاستراتيجية
- **المبحث الثاني:** المداخل النظرية لتفسير الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي
- **المبحث الثالث:** التطور التاريخي للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي وخصائصها الاستراتيجية

يتجاوز فهم طبيعة منطقة الساحل الإفريقي مجرد تحديد حدودها الجغرافية، ليستلزم مقارنةً شاملة تتضمن جميع الأبعاد التي تشكّل بنيتها الداخلية وتُبرز مكانتها في معادلات التنافس العالمي. وانطلاقاً من ذلك، يُقسّم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية: يتناول الأول الخصائص الجيوسياسية للمنطقة، ويركز الثاني على الخصائص التاريخية والاجتماعية، ويُسلّط الثالث الضوء على الخصائص الاقتصادية والتنموية، فيما يُعالج الرابع الخصائص السياسية والأمنية التي جعلت من الساحل الإفريقي منطقة توتر وصراع وفضاءً مفتوحاً للتدخلات الخارجية.

المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية

تُعَدّ منطقة الساحل الإفريقي من المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية الحساسة بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، ويمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً. ويمنح هذا الامتداد المنطقة دوراً مزدوجاً: فهي من جهة تمثل حزام فصل بين الصحراء الكبرى والمناطق المدارية، ومن جهة أخرى تشكّل منصةً للربط والعبور بين مناطق حضارية واقتصادية متنوعة.

يُثير تحديد المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي نقاشاً وتضارباً في الآراء داخل الأدبيات الجغرافية والسياسية، بسبب طبيعة المنطقة الانتقالية وتداخل حدودها الطبيعية والبشرية. فكلمة "الساحل" من حيث المعنى اللغوي تعني "الحافة" أو "الضفة" - التي تُترجم بالفرنسية إلى «côte» أو «rivage» وهي ذات أصول عربية أطلقها العرب أثناء الفتوحات الإسلامية حوالي نهاية القرن السابع ميلادي على المنطقة، وتمّ تداولها بالمعنى المعاصر (Sahel) في الأدبيات الغربية مع بداية القرن

العشرين إثر الاستعمار الفرنسي لأجزاء هامة من القارة الإفريقية، وهو ما أشار إليه الجغرافي الفرنسي جون غايل (Jean Gallais) في تعريفه لها.¹

وفيما يتعلق بالتحديد الجغرافي الموسّع للمفهوم، فإن المنطقة تمتد من الصحراء الكبرى شمالاً إلى مناطق السافانا الرطبة جنوباً، ومن المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، بطول حزام ساحلي يبلغ نحو 5500 - 6000 كم وعرضه ما بين 300 - 400 كم، عبر مساحة إجمالية تُقدَّر بـ 5 ملايين كم²، وتشمل: السنغال، وموريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، والتشاد، والسودان، وإريتريا. وهو ما يذهب إليه المفكر الفرنسي المعاصر إيف الكوست² (Ives Lacoste).

وأحياناً يتسع هذا التعريف من الناحية السياسية ليشمل عدداً أكبر من الدول التي تشترك في نفس المقومات البيئية والمناخية، وهو ما يتجسد في هيئة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل التي تضم 13 دولة، وأنشئت منذ السبعينيات للتعاون والتنسيق من أجل إيجاد حلول لأزمة الجفاف في المنطقة.³

ورغم شيوع المقاربة الموسعة في الكتابات الأكاديمية، فإن بعض التعريفات اقتصرَت في مفهومها الضيق على ما يُعرف بـ "قلب الساحل"، الذي يشمل شمال وشمال غرب موريتانيا، وشمال مالي، وأجزاء كبيرة من النيجر وتشاد.⁴ كما ركّزت المقاربة الفرنسية التي اعتمد عليها بلانكو لوبيز (Blanco Lopez) ومقاربة الاتحاد الأوروبي على حصر دول الساحل في: مالي، والنيجر، وموريتانيا، والتشاد، وبوركينا فاسو، وهي الدول التي كانت مستعمرةً من قبل فرنسا، وتشغل مساحةً تبلغ 3.5 مليون كم².⁵

¹ رضوان بوهيدل، الساحل الإفريقي: التاريخ والجغرافيا، (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط.1، 2021)، ص 14.

² سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 50.

³ رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص ص. 16-17.

⁴ سفيان منصوري، مرجع سابق، ص 50.

⁵ رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 17.

وهي نفسها الدول الأعضاء في مجموعة الساحل الخمس (G5 du Sahel) ، التي تُعتبر الإطارَ المؤسسي لتنسيق سياسات التعاون التنموي والأمني، وقد تأسست في 16 فبراير 2014 بنواكشوط (موريتانيا)، لغرض التصدي للتهديدات الأمنية للجماعات الإرهابية في المنطقة، وقد انسحبت منها مالي في 22 مايو 2022 بعد تولي السلطة الانقلابية للحكم.

الجدول رقم 01: دول منطقة الساحل الإفريقي وفق المقاربات المختلفة

المساحة الإجمالية	الدول المشمولة	المقاربة
5 ملايين كم ²	السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد، السودان، إريتريا	التعريف الموسع (إيف الكوست)
3.5 مليون كم ²	موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد	مجموعة الساحل الخمس G5
—	13 دولة تشترك في المقومات البيئية والمناخية	هيئة مكافحة التصحر (CILSS)
—	شمال موريتانيا، شمال مالي، أجزاء من النيجر وتشاد	"قلب الساحل" (التعريف الضيق)

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى: رضوان يوهيدل، الساحل الإفريقي: التاريخ والجغرافيا، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط.1،

2021)، ص ص. 14-17؛ وسفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 50.

يعكس هذا الاختلاف في التعريف الطبيعة الديناميكية للمنطقة باعتبارها مساحةً مفتوحة تتداخل فيها العوامل الجغرافية والاقتصادية والأمنية. إذ تبرز الأهمية الجيوسياسية للساحل على خلفية موقعه كم منطقة تماس حضاري وجغرافي؛ فهو فضاء حدي (Border land) يلتقي فيه المجال العربي المتوسطي مع العمق الإفريقي، مما يجعله نقطة عبور تاريخية للقوافل التجارية العابرة للصحراء، ومساراً

لحركات الهجرة والتبادل غير الرسمي. وقد منح هذا الموقع الوسيط المنطقة وظيفة استراتيجية مزدوجة: فهي حزام عازل بين بيئات مختلفة، وفي الوقت ذاته جسر للتواصل الاقتصادي والثقافي.¹

كما تتميز جيوسياسية الساحل الإفريقي باتساع المساحات الصحراوية، وضعف الكثافة السكانية، وتداخل الجماعات الإثنية عبر الحدود، مما أضعف السيطرة الحكومية على المنطقة. ومن منظور أوسع، يُنظر إلى الساحل كجزء مما يُعرف بـ "الهلال غير المستقر" الذي يمتد عبر مناطق غير مستقرة في أفريقيا، حيث تتداخل الأزمات السياسية مع التحديات الاقتصادية والبيئية. وقد حوّل هذا التحول المنطقة من هامش جغرافي إلى محور اهتمام استراتيجي للقوى الكبرى، خاصةً مع تصاعد التنافس الدولي على النفوذ في أفريقيا.

الخريطة (01): دول منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: مقال "بلدان الساحل: تاريخ مشترك ومصير واحد"، مجلة زمان (منصة رقمية)، متاح على الرابط الإلكتروني :

<https://zamane.ma>، تاريخ الاطلاع: 30 ماي 2026.

¹ شمسة بوشنافة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل، ملتقى دولي، التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات والتحديات) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 166.

المطلب الثاني: الخصائص التاريخية والاجتماعية

تُعدّ ظاهرة الصراع الاجتماعي من أبرز الظواهر التي أثّرت سلباً على منطقة الساحل الإفريقي، وقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في تصاعد هذه الصراعات الإثنية في إفريقيا، ويعود ذلك إلى التقسيم غير المنصف للعناصر والمكونات الإثنية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان ذلك مقصوداً لتعزيز سياسة "فرّق تسد"¹. وقد ساهم الاستعمار في تعزيز ظاهرة الصراع الإثني من خلال رسم الحدود المصطنعة التي قسّمت الجماعات الإثنية بين دول متعددة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

الجدول رقم 02: توزيع أبرز الجماعات الإثنية عبر حدود دول الساحل الإفريقي

الطابع الخاص	دول التوزيع الجغرافي	الجماعة الإثنية
جماعة صحراوية رحّالة ذات هوية مستقلة	مالي، النيجر، تشاد، الجزائر، ليبيا، موريتانيا	الطوارق
أكبر جماعة إثنية في غرب أفريقيا	النيجر، نيجيريا	الهوسا
رعاة رحّل تاريخياً	السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، غينيا، الكاميرون، تشاد	الفولاني
جماعة صحراوية في المناطق الحدودية	شمال النيجر، شمال تشاد، جنوب ليبيا	التبو

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات

الجيواقتصادية"، مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 7، نوفمبر 2008، ص. 21.

وتعود أسباب الصراع في المنطقة إلى إشكالية الهوية وعدم الاندماج بين القبائل، وفقاً للباحث

جيرار دومون (Gérard-François Dumont) والمتخصص في الأمن والنزاعات دان هينك

¹ مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية"، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 21.

(Dan Henk)، اللذين يريان أن الجذور التاريخية للصراعات تتعلق بالتعقيدات الهوياتية والثقافية. وقد دخلت منطقة الساحل في دوامة من الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية التي ازدادت تعقيداً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.¹

ويعتمد التاريخ السياسي لبلدان المنطقة منذ استقلالها سنة 1960 على سلسلة من الانقلابات العسكرية والتدخلات الداخلية والخارجية. ففي مالي، استولى الجيش على السلطة عبر انقلاب قاده موسى تراوري الذي رسّخ نظام الحزب الواحد بعد دستور 1974، ثم انتقلت البلاد لاحقاً نحو الديمقراطية عام 1991 في عهد ألفا عمر كوناري، قبل أن يُطاح بأمادو توماني توري عبر انقلاب عسكري في 21 مارس 2012. أما موريتانيا، فقد شهدت بدورها سلسلة من الانقلابات العسكرية، وانتهت بانتخاب محمد ولد الشيخ الغزواني رئيساً جديداً عامي 2019 و 2024 على التوالي.²

وفيما يخص النيجر، فتُعدّ واحدةً من أكثر الدول هشاشةً وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية الحديثة، إذ لا تزال تتدّيل الترتيب العالمي (المرتبة 189 من أصل 193 دولة)، واتّسم مسارها السياسي منذ استقلالها عن فرنسا بالتقلّب والانقلابات العسكرية المتكررة، وقد توجّ هذا المسار بانقلاب يوليو 2023 الذي أطاح بالرئيس المنتخب محمد بازوم، وتولّى بموجبه المجلس العسكري (المجلس الوطني لحماية الوطن) بقيادة الجنرال عبد الرحمن تياتي (Abdourahamane Tiani) السلطة رسمياً.³ وهو ما يوضحه الجدول التالي باختصار:

¹ دان هينك (Dan Henk)، "حل النزاعات في أفريقيا: دراسة حالة"، مجلة *باراميترز*، مج. 28، ع. 3، (خريف 1998)، ص 52.
² الأمين بن محمد، التحولات الديمقراطية والتدخل العسكري في أفريقيا: دراسة حالة النيجر، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 145.
³ عبد اللطيف بن صافي، التحولات السياسية في دول الساحل الإفريقي: دراسة في ظاهرة الانقلابات العسكرية، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2022)، ص ص. 88-92.

الجدول رقم 03: الانقلابات العسكرية الرئيسية في دول الساحل الإفريقي بعد 2020

الدولة	تاريخ الانقلاب	القيادة الانقلابية	الأثر الجيوسياسي
مالي	أغسطس 2020 / مايو 2021	العقيد عاصمي غويتا	قطيعة مع فرنسا، توجه نحو روسيا وتركيا
بورкина فاسو	يناير 2022 / سبتمبر 2022	النقيب إبراهيم تراوري	طرد القوات الفرنسية
النيجر	يوليو 2023	الجنرال عبد الرحمن تياتي	تشكيل تحالف دول الساحل (AES) والانسحاب من إيكواس

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى عبد اللطيف بن صافي، التحولات السياسية في دول الساحل الإفريقي: دراسة في ظاهرة الانقلابات العسكرية، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2022)، ص ص. 88-92.

أما من حيث التنوع الإثني والديني واللغوي، فتميز دول الساحل بتعددية إثنية ودينية ولغوية معقدة؛ فمن الناحية الدينية، يمثل الإسلام الدين الأغلب بنسبة تتجاوز 90% في دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا، بينما تبرز المسيحية والأديان المحلية بنسب متفاوتة في بورкина فاسو وتشاد. أما إثنيًا ولغويًا، فتتوزع المنطقة بين مجموعات كبرى كالعرب والطوارق والتبو في الشمال، وقبائل الهوسا والفولاني والسونغاي والبابارا في الوسط والجنوب، مما أنتج خريطة لغوية تضم مئات اللهجات المحلية التي تتداخل مع اللغتين العربية والفرنسية كأدوات للتواصل والإدارة.¹

وفي هذا السياق، يؤكد الباحث دانييل بوسنر (Daniel N. Posner) في كتابه "المؤسسات والسياسات الإثنية في أفريقيا (Institutions and Ethnic Politics in Africa)"

¹ رضوان بوهيدل، منطقة الساحل الإفريقي: التحديات الأمنية والسياسية (الجزائر: دار الرؤية، 2017)، ص ص. 36-40

(Africa)، الصادر عام 2005، أن المجموعات الإثنية تُساهم بشكل كبير في الانقسامات السياسية حين تعجز المؤسسات عن احتوائها، وأن النخب السياسية غالباً ما توظف "الورقة الإثنية" لتحقيق مصالح ضيقة، وهو ما يتجلى بوضوح في حالات تشاد والنيجر ومالي.¹

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية والتنمية

تُعتبر الخصائص الاقتصادية والتنمية من العوامل الأساسية التي تحدد واقع منطقة الساحل الإفريقي، نظراً لتناقض حجم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة مع التحديات الهيكلية المرتبطة بضعف البنى الاقتصادية والمؤسسات. فعلى الرغم من توفر الموارد الطاقوية والمعدنية والزراعية المهمة، إلا أن المنطقة لا تزال تواجه اختلالات تنمية عميقة نتيجةً للطابع الريعي للاقتصادات المحلية، وهشاشة المناخ بسبب الجفاف والتصحر وندرة الموارد المائية، وآثار الإرث الاستعماري على بناء الدولة الوطنية في المنطقة.²

وتمتلك منطقة الساحل الإفريقي قدرات واعدة في مجال الطاقة (النفط والغاز)، تتركز في أحواض جيولوجية محددة كما يبينها الجدول التالي:

¹ Daniel N. Posner, *Institutions and Ethnic Politics in Africa*, (New York: Cambridge University Press, 2005), p. 115.

² خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 39، العدد 154، أكتوبر 2003، ص ص. 204-209.

الجدول رقم 04: الموارد النفطية والغازية في دول الساحل الإفريقي

الدولة	الحوض الرئيسي	الاحتياطيات المقدّرة	الطاقة الإنتاجية اليومية
النيجر	حوض أجادم (Agadem)	324 مليون برميل	200,000 برميل/يوم (2012)
تشاد	حوض دوبا (Doba)	—	200,000 برميل/يوم (2004)
موريتانيا	حوض تاودين + حقول بحرية	100 مليون برميل مؤكد	75,000 برميل/يوم
مالي	احتياطيات غير مكتشفة بالكامل	—	مرحلة استكشاف

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى نورة الخلفي، التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي: القوى التقليدية

والصاعدة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022)، ص 45؛ وحدي عبد الرحمن، مستقبل الصراع على الموارد في أفريقيا في ظل التحولات الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2021)، ص 118.

وفي تشاد، وقّع البنك الدولي اتفاقاً يلزم الحكومة التشادية بإنفاق 85% من عوائد البترول على مشروعاتها التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم.¹ غير أن تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب من التشاد إلى الكامبيرون قد أفضى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة.²

أما فيما يخص توزيع الموارد المعدنية في المنطقة، فيحتل اليورانيوم مكانةً محورية في الاقتصاد النيجيري، إذ تتمتع البلاد بعائدات كبيرة منه منذ اكتشاف منجمين كبيرين في القرب من مدينة "أرليت" الشمالية، فضلاً عن احتياطيات الذهب الموزعة بين نهر النيجر ومناطق متاخمة لبوركينا فاسو. أما فرنسا

¹ البنك الدولي، "تشاد: تقرير مراجعة قطاع البترول وإدارة العوائد"، (واشنطن: منشورات البنك الدولي، 2005)، ص 24.

² Federico Donelli, Turkey in Africa: Turkey's Strategic Involvement in Sub-Saharan Africa, (London: Bloomsbury Academic, 2021), p. 45

فتعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ حيوي، ويتجلى ذلك في وجود شركة "أريفا (Areva)" التي تستغل اليورانيوم في النيجر.¹

الجدول رقم 05: أبرز الموارد المعدنية الاستراتيجية في دول الساحل الإفريقي

الدولة	أبرز الموارد المعدنية	الأهمية الاستراتيجية
النيجر	يورانيوم، ذهب، فحم	7% من الإنتاج العالمي للأورانيوم
مالي	ذهب، يورانيوم، نفط (احتياطي)	الذهب أول صادرات البلاد
موريتانيا	حديد، نحاس، فوسفات، نفط	التنوع الطاقوي الصاعد
تشاد	نفط.	النفط يمثل أول مصدر للصادرات
بوركينا فاسو	ذهب	أول منتج للذهب في غرب أفريقيا

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى عبد القادر ملوك، "اقتصادات دول الساحل الإفريقي: بين إمكانيات الموارد وتحديات التنمية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 1، 2017، ص 210؛ وفيليب هاينريغس، "النفط والغاز في: الأطلس الإقليمي لغرب أفريقيا، باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، 2009، ص 173.

ومع كل هذه المقومات المعدنية، تعاني دول الساحل من معضلة "التخلف الاقتصادي" المرتبط بالانفجار السكاني المتسارع؛ فالنيجر التي بدأ استقلالها بنحو 3.6 مليون نسمة عام 1960 تجاوز عدد سكانها اليوم 27 مليون نسمة (تقديرات 2026)، وسط توقعات بوصولها إلى 100 مليون بنهاية القرن. وتُشير مؤشرات عام 2026 إلى أن مالي التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي نحو 33.85 مليار دولار لا تزال تستمد جزءاً كبيراً من مواردها من المساعدات الإنمائية الرسمية، وتُقدَّر قيمة تحويلات الشتات بنحو 700 مليار فرنك أفريقي، فيما بلغت المديونية العامة نحو 40.8% إلى

¹ نورة الخليلي، التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي: القوى التقليدية والصاعدة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022)، ص 45.

42.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس عجز القطاع المعدني وحده عن فك ارتكان المنطقة للمديونية وتأمين قفزة اقتصادية تتماشى مع هذا النمو الديمغرافي الهائل.¹

المطلب الرابع: الخصائص السياسية والأمنية

ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ - هشاشة الدولة والعجز المؤسسي:

من أهم الخصائص السياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي: هشاشة مؤسساتها، وضعف بناء الدولة الوطنية، وتكرار الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية. فقد ورثت دولة ما بعد الاستعمار كياناتٍ تعاني من محدودية السيطرة على الأراضي، وضعف الشرعية السياسية، وصعوبة إدارة التنوع الإثني والاجتماعي، مما أدى إلى تأثير سلبي على الاستقرار الداخلي. ويُحدّد صندوق دعم السلام الدولة الفاشلة بالسّمات التالية: فقدان السيطرة العملية على أراضيها، وضعف السلطة الشرعية، وعدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات الهامة، وعدم القدرة على التعامل مع الدول الأخرى كعضو فعال في المجتمع الدولي.² وتعود عوامل الهشاشة والضعف في الأنظمة السياسية لدول الساحل إلى جملة من العوامل الهيكلية المتشابكة، أبرزها:

1- الخلفيات الاستعمارية: أشار فيليب هوجون (Philippe Hugon) في مؤلفه "إفريقيا

بين القوة والهشاشة" إلى أن الحدود تمثل آثار العنف التاريخي الذي تعرضت له إفريقيا، إذ أدت التغييرات بعد الاستقلال إلى إحداث خلل في الحدود الإثنية وأنماط الحياة التقليدية في دول الساحل.³

¹ Philippe Hugon, *L'économie de l'Afrique : entre résilience et dépendance*, Paris : La Découverte, 2024, p. 89.

² محمد عاشور مهدي، دولة الهشاشة في إفريقيا: دراسة في مآزق بناء الدولة في منطقة الساحل (القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث، 2021)، ص 28.

³ أوليفييه هان وغيوم لارابي، الجهاد في الساحل: التهديدات، عملية بارخان، والتعاون الإقليمي، باريس: دار برنار جوفانانجي للنشر، 2015، ص 11.

2- أزمة بناء الدولة: ارتبطت دول الساحل بفكرة القائد التاريخي، مما أدى إلى استخدام أجهزتها ومؤسساتها كأدوات في يد النخب الحاكمة، ولم يُسمح بتطوير نظمها في إطار ديمقراطي يلعب فيه المؤسسة الدور المنوط بها.¹

3- الاختلافات الإثنية: يصعب تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي في ظل الصراعات القائمة بين مجموعات كالطوارق والفلولاني والتبو والدوغون والزما والهوسا، مما عزز النزعات التي أفقدت الدول استقرارها السياسي وأمنها المجتمعي.

4- الولاءات القبلية: يتجلى توظيف الولاء القبلي في تشاد عبر هيمنة قبيلة "الزغاوة" على مفاصل الجيش والسلطة، وفي مالي من خلال تركيز النفوذ لدى إثنية "البامبارا" في الجنوب على حساب تمهيش طوارق وعرب الشمال.²

5- ضعف الأداء الاقتصادي: تشير مؤشرات التنمية إلى أن 80% من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم، وفي مالي 60%، وفي موريتانيا 32%.³

6- الانقلابات العسكرية: تعدّ الانقلابات العسكرية السمة الأبرز للمشهد السياسي في الساحل، حيث شهدت المنطقة ما يُعرف بـ "عدوى الانقلابات" التي أعادت العسكر إلى واجهة الحكم، مُنهيةً بذلك عقوداً من تجارب التحول الديمقراطي الهش.

7- التدخلات الخارجية: تخضع هذه الدول لتدخلات من القوى الاستعمارية التقليدية، خاصةً فرنسا التي سعت إلى تفكيك البنى السياسية للمجتمعات المحتلة لضمان استغلالها بعد الاستقلال.⁴

¹ عمار جفال، "مأزق بناء الدولة والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، في: التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2000-2001، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001)، ص 115.

² مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001، ص 9.

³ أحمد برقوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، ص 51.

⁴ قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2015)، ص 5.

8-متلازمة الأزمات البنيوية: تتجسد حالة الهشاشة البنيوية عبر "متلازمة الأزمات" التي تزوج

بين ضعف الأنظمة السياسية، وتضاعف النزاعات الإثنية والمجتمعية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، مما يؤلّد بيئة خصبة لانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتهديدات الإرهابية المتطرفة.¹

وتشهد المنطقة ارتفاعاً في وتيرة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، مع تصدّر نشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة للمشهد الأمني، إضافةً إلى تزايد الجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير النظامية وتهريب السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر. وقد ساهم توسع المنطقة الصحراوية وضعف الرقابة على الحدود في تعزيز هذه الظواهر، مما أدى إلى تصنيف الساحل كواحدة من أكثر المناطق هشاشةً أمنياً في العالم.²

المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي

في بيئة إقليمية تتسم باضطرابات متواصلة وهشاشة أمنية واحتدام تنافس جيوسياسي بين القوى الدولية والإقليمية، برز الدور التركي في منطقة الساحل الإفريقي بصورة لافتة. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز المقاربات النظرية والمداخل الاستراتيجية التي تعتمدها تركيا في تفاعلها مع منطقة الساحل الإفريقي في مرحلة ما بعد 2011.

المطلب الأول: نظرية العمق الاستراتيجي - الساحل الإفريقي كحزام دائري جيوسياسي

تُعَدّ نظرية العمق الاستراتيجي من أبرز الأطر الفكرية التي وجّهت السياسة الخارجية التركية خلال العقود الأخيرة، وقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأفكار وزير الخارجية أحمد داود أوغلو (Ahmet

¹ إدريس عطية، "المقاربة الجزائرية تجاه أزمات الساحل: موازنة الاستقرار في بيئة مضطربة"، مجلة الاستشراف الاستراتيجي، العدد 12، 2024، ص 22.

² أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (وهران: جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص 78.

(Davutoğlu) الذي طرحها في كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية". وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن الموقع الجغرافي للدولة وامتدادها التاريخي والثقافي يمنحها القدرة على لعب أدوار إقليمية ودولية متعددة، بحيث لا تقتصر سياستها على نطاق جغرافي ضيق، بل تتوسع نحو مجالات حيوية تُعزز نفوذها وتحقق مصالحها الاستراتيجية.¹

وتنظر تركيا إلى نفسها كقوة ذات عمق جيوسياسي متعدد الدوائر يمتد من الشرق الأوسط إلى البلقان، وصولاً إلى إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي. وتوظف هذا التصور لتبرير انخراطها المتزايد في هذه المناطق عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية وأمنية. وتتجلى تطبيقات نظرية العمق الاستراتيجي في حالة منطقة الساحل من خلال: المساعدات الإنسانية والاستثمارات والتعاون التنموي، إضافةً إلى الحضور الدبلوماسي المتنامي، والتعامل مع مختلف الأطراف عبر أدوار الوساطة. كما يظهر البعد الاستراتيجي للنظرية في توظيف تركيا لموقع الساحل كحلقة وصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، باعتباره فضاءً للفرص الاقتصادية والتجارية. وقد بلغ إجمالي حجم التجارة بين تركيا وتحالف دول الساحل أكثر من مليار دولار بين عامي 2020 و2024، متضاعفاً أربع مرات مقارنةً بعام 2019.²

وفيما يتعلق بالبُعد العسكري، تسعى أنقرة إلى المساهمة في جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار عبر التعاون الأمني والتدريب العسكري، مستفيدةً من موقعها في ليبيا بوصفها بوابةً طبيعية لمنطقة الساحل.³

¹ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص ص. 15-20.

² أحمد بدوي مصطفى، "علاقات تركيا مع تحالف دول الساحل: تقييم أولي"، مجلة إنسايت تيركي مج. 26، ع. 3، (2024)، ص 26.

³ أنطونيو هبارجواج، "نفوذ تركيا المتنامي في أفريقيا"، منتدى الشؤون الخارجية (Foreign Affairs Forum)، 12 يناير 2025.

المطلب الثاني: نظرية التحول الحضاري - المرجعية الدينية والثقافية المشتركة

انتهجت تركيا مقارنة التحول الحضاري في تعزيز حضورها داخل دول الساحل الإفريقي، مستفيدةً من كون الإسلام الدين الغالب في المنطقة. وفي هذا السياق، سعت إلى توظيف الروابط الدينية والثقافية والحضارية كأداةٍ لدعم نفوذها السياسي والاجتماعي، من خلال استقطاب النخب الدينية والسياسية، وتعزيز استثماراتها في البنية التحتية ذات الطابع الإسلامي. ويتجلى ذلك في مساهمتها في تشييد مسجد بالعاصمة باماكو لصالح المجلس الإسلامي الأعلى في مالي، وترميم المسجد الكبير وقصر سلطان أير بمدينة أغادير شمال النيجر، وإرسال الأئمة والكتب الدينية عبر منظمة "تيكا" (TIKA).¹ وتستعمل تركيا الدبلوماسية التعليمية أداةً للتأثير الناعم، حيث شهد عدد الطلاب الأفارقة في تركيا طفرةً نوعية منذ تفعيل سياسة "الانفتاح على أفريقيا" عام 2005؛ وبحلول العام الدراسي 2023-2024، بلغ عدد الطلاب الأفارقة المسجلين في الجامعات التركية أكثر من 62,000 طالب من جميع الدول الأفريقية الـ 54، يستفيد كثيرٌ منهم من برامج "منح تركيا"² (Türkiye Bursları) "وبعد تخرجهم، يعود كثيرٌ منهم إلى أوطانهم لشغل مناصب مؤثرة، مُعزّزين بذلك الصورة الإيجابية لتركيا كسفراء ثقافيين واقتصاديين.

وتلعب منظمات مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA)، ومعهد يونس إمره، ومؤسسة المعارف التركية دوراً مهماً في جذب الطلاب الأفارقة إلى تركيا. وقد ارتفع عدد الطلاب التشاديين في

¹ أحمد إردى أوزتورك، "علاقات تركيا مع تحالف دول الساحل: تقييم أولي (Türkiye–Alliance of Sahel States Relations: A Preliminary Appraisal)، مجلة إنسايت تيركي (Insight Turkey)، المجلد 26، العدد 3، 2024، ص 32.

² رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات القربى (YTB)، "تقرير الطلاب الدوليين في تركيا: حصيلة العقد الأخير 2014-2024"، (أنقرة: منشورات رئاسة الوزراء التركية، 2024)، ص 18.

تركيا ليصل بحلول العام الدراسي 2023-2024 إلى أكثر من 5,000 طالب تشادي يزاولون دراستهم في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة بتركيا.¹

الجدول رقم 06: تطور عدد الطلاب الأفارقة في الجامعات التركية

المرحلة الزمنية	العدد التقريبي للطلاب	الملاحظة
ما قبل 2005	أقل من 3,000 طالب	قبل سياسة الانفتاح
2010	نحو 15,000 طالب	بعد إعلان "عام أفريقيا"
2018	أكثر من 35,000 طالب	مرحلة التوسع المؤسسي
2023-2024	أكثر من 62,000 طالب	من 54 دولة أفريقية

المصدر: رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات القربى (YTB)، "تقرير الطلاب الدوليين في تركيا: حصيلة العقد الأخير 2014-2024"، (أنقرة: منشورات رئاسة الوزراء التركية، 2024)، ص 18.

وتُعزّز هذه الاستراتيجية التعليمية صورة تركيا الرامية إلى تقديم نفسها وريثة الإمبراطورية العثمانية، حيث انتقل استحضار العظمة الحضارية من المستوى الفكري إلى المستوى السياسي، معتمداً على الحضارة الإسلامية وإعادة إحياء الصورة الرمزية للإمبراطورية لتقوية نفوذها في إفريقيا عموماً والساحل الإفريقي على وجه خاص.

¹ Özkan, Mehmet. (2023). *Turkey's Education Diplomacy in Africa: The Role of the Maarif Foundation and TIKA in a Changing Geopolitical Landscape*. Journal of African Studies and International Relations, 15(3), 112–128.

المطلب الثالث: المدخل الواقعي - التحول من "الدبلوماسية الناعمة" إلى "استراتيجية النفوذ الأمني والعسكري"

اعتمدت تركيا في مرحلة ما قبل 2011، وخاصةً في سياستها تجاه الساحل الإفريقي، على الدبلوماسية الناعمة كمدخل رئيسي لتعزيز حضورها الإقليمي، وذلك من خلال التركيز على الروابط الثقافية والتاريخية والدينية إلى جانب الاستثمارات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية. غير أن محدودية نتائجها دفعت تركيا لاحقاً إلى تبني أدوات أكثر صلابة.¹

ولقد بدأ النهج العسكري الثقيل الذي قاده فرنسا في الساحل الإفريقي يتعثر فعلاً منذ فشل عمليتي "سيرفال" و"برخان" في القضاء على الجماعات الإرهابية المتطرفة. وفي ظل تصاعد نشاط الجماعات الجهادية في المناطق الريفية واستغلالها للشاشة الأمنية، تزايدت مشاعر السخط تجاه فرنسا في دول الساحل، مما أتاح لتركيا تقديم نفسها كشريك أمني بديل.

وقد تجسّد النفوذ الأمني التركي التدريجي في منطقة الساحل الإفريقي بالتوقيع على اتفاقيات تعاون أمني وعسكري مشتركة، والتدريب العسكري لبعض الجيوش الإفريقية، وتصدير معدات عسكرية مثل المسيّرات التركية، لا سيما طائرات (Bayraktar TB2) التي باتت تشكل العمود الفقري للعمليات الجوية المالية في عامي 2025-2026.²

وفي مالي، تطور الوجود العسكري التركي من برامج المساعدة المحدودة في باماكو إلى شراكة استراتيجية متكاملة؛ فمنذ بدء تدريب الضباط الماليين وتزويد الجيش بالأسلحة الخفيفة عام 2018، تصاعد الدور التركي ليتجاوز المنافسات الإقليمية التقليدية.

¹ مصطفى جابر فياض، "محددات الدور التركي في ليبيا بعد 2011"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 59، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص 21.

² محمد عبد القادر خليل، العلاقات الأمنية التركية مع دول الساحل: مالي نموذجاً، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2024)، ص 62.

في يوليو 2020، وقّعت تركيا والنيجر اتفاقيةً دفاعية نصّها سري، قد تدعم العمليات التركية في النيجر مستقبلاً، لافتةً انتباه فرنسا والإمارات العربية المتحدة باعتبارها محاولةً لتمديد النفوذ التركي. كما قدّمت تركيا حوالي 5 ملايين دولار لقوة مجموعة الخمسة في الساحل (G5)، وهو حلف بدأ في 2018 لمحاربة المسلّحين في المنطقة الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وتستفيد تركيا من موقعها في ليبيا، حيث تُعدّ بوابةً طبيعية لمنطقة الساحل ترتبط بحدود صحراوية ضعيفة الرقابة، مما يُسهّل عليها استغلالها لتعزيز نفوذها عبر قواعدها العسكرية وشركاتها.¹

المطلب الرابع: اقتراب الدور - تركيا كنموذج لقوة صاعدة متوسطة دولياً

في عام 2001، صاغ جيم أونيل (Jim O'Neill) الخبير الاقتصادي مفهوم البلدان الناهضة أو الصاعدة، حيث رأى أن مجموعةً من البلدان متوسطة القوة يُتوقع لها أن تحتل مكانةً كبرى في الاقتصاد العالمي. ومن خلاله، يمكن تفسير السلوك التركي في الرغبة إلى التحول من قوة متوسطة إقليمية إلى قوة متوسطة عبر إقليمية ناهضة. وعلى المستوى الاقتصادي، استطاعت تركيا أن تحتل المرتبة 17 في ترتيب الاقتصاديات العالمية، وعلى المستوى الجيوسياسي راحت تُثبت نفسها أكثر فأكثر كقوة ناهضة تتحدى الوضع القائم في النظام الدولي.²

وقد مرّت منظومة النهوض والعودة التركية بأربع مراحل متميزة، تتمثل في:

¹ طارق زياد الشرطي: السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013)، ص 56.

² داليا رشدي عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤى تحليلية تقييمية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص ص. 291-292.

الجدول رقم 07: مراحل النهوض التركي وتطور استراتيجيته تجاه منطقة الساحل الإفريقي

المرحلة	الإطار الزمني	الأدوات المعتمدة	السمة الرئيسية
الأولى: الانطلاق المنهجي والتغلغل التدريجي	2010-2002	القوة الناعمة، الانفتاح الإفريقي	التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي وسياسة تصفير المشكلات
الثانية: الانخراط الحذر والتوازن المفقود	2015-2010	الدبلوماسية الانتظارية	التعامل مع الربيع العربي والتحولات الإقليمية
الثالثة: التصعيد العسكري والانخراط الهجومي	2020-2016	الأدوات العسكرية، الضغط الجيوسياسي	التدخل المباشر في أزمات إقليمية (ليبيا، سوريا)
الرابعة: التهدة النسبية والتراجع التكتيكي	2025-2020	الدبلوماسية المتوازنة	إعادة ترتيب الأوراق مع الحلفاء والمنافسين

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى داليا رشدي عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤى تحليلية تقييمية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص ص. 291-319.

واستجابةً لمتطلبات هذا الدور، شهدت تركيا زيادةً في عدد سفاراتها في أفريقيا من 12 سفارة عام 2002 إلى 43 سفارة عام 2021، لتصبح رابع أكبر ممثل للدول في القارة بعد الولايات المتحدة والصين وفرنسا. كما أبرمت تركيا اتفاقات لنقل ملكية مدارس شبكة "فتح الله غولن" إلى "وقف المعارف التركي"، الذي يُدار حالياً من 17 بلداً في أفريقيا بقيادة إثيوبيا والصومال وموريتانيا وتوغو، ويشغل 175 مدرسة في 26 دولة.¹

¹ داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، ص ص. 291-292.

المبحث الثالث: التطور التاريخي للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي

شهدت استراتيجية تركيا في منطقة الساحل الإفريقي تطوراً تدريجياً من تواجد محدود إلى مشاركة فعّالة ومتنوعة، في إطار إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية منذ بداية الألفية الجديدة.

وسيتّم التطرق حول هذا المبحث وفق المطالب التالية:

❖ المطلب الأول: الخلفيات التاريخية للاهتمام التركي بمنطقة الساحل الإفريقي

❖ المطلب الثاني: مرحلة الانفتاح التركي الإفريقي (2002-2011)

❖ المطلب الثالث: مرحلة تعميق الانخراط التركي في التنافس الدولي في المنطقة بعد 2011

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية للاهتمام التركي بمنطقة الساحل الإفريقي

يُعدّ الحضور التركي في إفريقيا ظاهرةً قديمة، إذ تعود بعض جذوره إلى فترات تاريخية سابقة ضمن إطار الدول الإسلامية، ولا سيما خلال العصر المملوكي (1260-1517)، حيث شهدت تلك المرحلة تفاعلاً بين عناصر تركية وعربية وإفريقية في المجالات العسكرية والإدارية والتجارة وقوافل الحج.

وتُشير المصادر التاريخية إلى أن الدولة العثمانية لعبت دوراً محورياً في التصدي للطموحات الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا، حيث دعمت العديد من القوى المحلية والإسلامية، كسلطنة برنو في إفريقيا الوسطى، والحركة السنوسية في ليبيا، وسلطنة دارفور في السودان. ففي مدينة أغاديس بالنيجر، تنتقل رواية شفوية مفادها أن زعماء الطوارق أرسلوا في بداية القرن الخامس عشر بعثةً إلى السلطان العثماني طالبين منه أن يُرسل قائداً ليحكم المدينة، وقد استجاب السلطان وأرسل أميراً يُدعى يونس أسّس إمارة أغاديس التي أصبحت تُعرف لاحقاً بـ "إمارة إسطنبوليو"، أي "القادمين من إسطنبول".¹

¹ المرجع نفسه، ص ص. 291-292.

وبعد تأسيس الجمهورية التركية، استمرت أنقرة في الاهتمام بإفريقيا رغم قلة الموارد، حيث افتتحت سفارات مبكرة في مصر عام 1925 وإثيوبيا عام 1926. وفي عام 1997، تُوج هذا المسار بتأسيس منظمة الدول الثماني النامية (D-8)، التي تشمل تركيا ونيجيريا ودولاً إسلامية أخرى.¹

المطلب الثاني: مرحلة الانفتاح التركي الإفريقي (2002-2011)

تستمد الرؤية الاستراتيجية التركية تجاه إفريقيا مؤشراتنا الحديثة عبر دبلوماسية متناغمة ترى أن الدور التركي الحالي يجب أن يتجاوز فكرة الدولة غير الفاعلة. ولهذا، بدأت سنة 2005 بوجهة جديدة نحو إفريقيا، حيث أُعلن أن تلك السنة ستكون "سنة إفريقيا"، تلتها عام 2008 إعلان تركيا كحليف استراتيجي للاتحاد الإفريقي.²

وقد حصلت تركيا على صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي في 12 أبريل 2005، وفي يناير 2008، خلال اجتماع القمة العاشر في أديس أبابا، أعلن الاتحاد الإفريقي تركيا شريكاً استراتيجياً له. وقد تمت المصادقة في اجتماع ماي 2008 على طلب تركيا للحصول على عضوية في بنك التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي، لتصبح تركيا العضو الخامس والعشرين خارج إفريقيا في البنك.³

وفي أغسطس 2008، عُقدت في إسطنبول أول قمة للتعاون التركي الإفريقي بمشاركة 49 دولة إفريقية و 11 منظمة إقليمية ودولية، حيث تم اعتماد "إعلان إسطنبول للتعاون التركي الإفريقي" و "إطار التعاون للشراكة التركية الإفريقية" بالإجماع.

¹ مبروك غضبان، "العلاقات التركية الإفريقية بعد 2002: حكومة تركية جديدة وواقع إقليمي متغير"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، مج. 11، ع. 1، ص 215.

² مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 215.

³ مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 216.

الجدول رقم 08: أبرز المحطات الدبلوماسية في مسار الانفتاح التركي على إفريقيا

(2011-2002)

السنة	الحدث	الدلالة
2002	وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم	انطلاق مرحلة النهوض التركي
2003	إعداد استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية	التأسيس للسياسة الأفريقية
2005	إعلان "عام إفريقيا" في تركيا؛ صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي	انطلاق الانفتاح الرسمي
2008	إعلان تركيا شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأفريقي؛ أول قمة إسطنبول	تعزيز المؤسسة في العلاقة
2008	العضوية في بنك التنمية الأفريقي	الاندماج في الأطر المالية الإفريقية
2010	اجتماع كبار المسؤولين التركي-الأفريقي بإسطنبول	متابعة التنفيذ وتحضير القمة الثانية

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مبروك غضبان، "العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002: حكومة تركية جديدة وواقع

إقليمي متغير"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، مج. 11، ع. 1، ص 215.

المطلب الثالث: مرحلة تعميق الانخراط التركي في التنافس الدولي في المنطقة بعد 2011

اعتُبرت الزيارة التاريخية للرئيس التركي للصومال في 19 أغسطس 2011 نقطة تحول حيوية

وجيوستراتيجية نحو إفريقيا؛ إذ هبطت في مطار مقديشو الطائرة التي كانت تحمل رئيس الوزراء آنذاك

أردوغان وعائلته وفداً كبيراً يضم شرائح متنوعة من الجمهورية التركية، وقد غيّرت هذه الزيارة مجرى

الأحداث في الصومال الذي عانى لفترات طويلة من اضطرابات مستمرة وأزمة إنسانية حادة. وفي ذلك اليوم، وُلدت شراكة جديدة من رماد الحرب الأهلية والكوارث الإنسانية.¹

وقد شهدت الاستثمارات التركية ارتفاعاً ملحوظاً، كما في ساحل العاج حيث قفزت من 150 مليون دولار عام 2008 إلى 390 مليون دولار عام 2015. كما بلغ حجم التبادلات التجارية بين تركيا والقارة الإفريقية نحو 23.4 مليار دولار عام 2013، وقد لعبت "الخطوط الجوية التركية" دوراً محورياً في هذا النمو عبر تدشين رحلات مباشرة بين إسطنبول وعواصم الساحل (باماكو، نيامي، واغادوغو).² كما شهدت التجارة البينية مع مالي قفزات نوعية، إذ ارتفع حجمها من 5 ملايين دولار عام 2003 إلى 57 مليون دولار عام 2019، واستمر في الصعود ليتجاوز 160 مليون دولار بنهاية عام 2025. ومنذ بدء مرحلة التعاون الأمني والعسكري التركي مع دول الساحل، عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن استغلال تركيا "الاستياء ما بعد الاستعماري"، تزامناً مع إعلان بلاده تقليص وجودها العسكري في الساحل، مما أتاح لتركيا تقديم نفسها كبديل أمني. وقد تجسّد ذلك في التوقيع على اتفاقيات تعاون أمني وتزويد دول الساحل بالمعدات العسكرية، لا سيما المسمّرات التي أثبتت نجاعتها في مسارح عمليات مختلفة.³

¹ سفيان بن خيرة وبشير زغدار، "السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا: دراسة في الأبعاد والمؤثرات"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 325.

² حمزة خضير وعلي غوال، "الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا: المرتكزات والأبعاد"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغفوست، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 112.

³ سميرة رمدوم، "الخيارات الاستراتيجية لتركيا في أفريقيا: بين النظرية والتطبيق"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد 11، أكتوبر 2016، ص 68.

الجدول رقم 09: أبرز اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري بين تركيا ودول الساحل

الدولة	نوع التعاون	الفترة	الملاحظات
مالي	تدريب عسكري، أسلحة خفيفة، طائرات مسيرة (TB2)	2018-2025	الطائرات TB2 العمود الفقري للعمليات الجوية
النيجر	اتفاقية دفاع ثنائية	يوليو 2020	نصّها سري؛ تدريب ومكافحة التمرد
تشاد	تعاون أمني ودبلوماسي	متواصل	دعم استقرار إقليمي
مجموعة G5 الساحل	دعم مالي بـ 5 مليون دولار	2018	تمويل العمليات المشتركة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى محمد عبد القادر خليل، "العلاقات الأمنية التركية مع دول الساحل: مالي نموذجاً"، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2024)، ص 62؛ ومصطفى جابر فياض، "محددات الدور التركي في ليبيا بعد 2011"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 59، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص 21.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال استعراض مضمون هذا الفصل، تخلص الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التحليلية الجوهرية:

أولاً: تتجاوز الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي أبعادها الجغرافية المحضة، لتتنظم في معادلة استراتيجية شاملة تتشابك فيها عوامل الضعف المؤسسي، وضخامة الثروات الطبيعية غير المستثمرة بصورة كافية، والهشاشة الأمنية المتصاعدة. وهذا التشابك هو الذي يُفسّر تحول المنطقة من هامش جغرافي مُهمَل إلى مساحة تنافسية تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: أثبت الاستعراض النظري أن تركيا لا تعتمد على مقارنة أحادية في تحركاتها بمنطقة الساحل، بل تُوظف منظومةً تكاملية من الأطر التفسيرية المتداخلة: فنظرية العمق الاستراتيجي تُحدّد الأهداف البعيدة المدى وتُرسّم دوائر النفوذ المطلوبة، فيما تُوفّر نظرية التحول الحضاري الغطاء الشرعي والمقبولية الشعبية اللازمين لتمرير المصالح الاستراتيجية. ويُكَمّل المدخل الواقعي هذه المنظومة بتفسير التحولات نحو الأداة العسكرية كلما أخفقت الدبلوماسية الناعمة في تحقيق أهدافها، في حين يُؤطّر اقتراب الدور المسار الكلي لهذا التحرك ضمن مشروع النهوض التركي نحو مكانة دولية أرفع.

ثالثاً: يكشف التطور التاريخي للاستراتيجية التركية عن مسار تراكمي مُحكَم البناء؛ إذ انتقلت تركيا من الحضور الرمزي في مرحلة ما قبل 2002، إلى مرحلة الانفتاح المنهجي المعلن (2002-2011) التي أرست الأطر المؤسسية وبنت الشراكات الدبلوماسية وأسست لجيل من النخب الأفريقية المتشبّعة بالثقافة التركية، فوصولاً إلى مرحلة ما بعد 2011 التي شهدت انتقالاً نوعياً نحو انخراط متعدد الأبعاد يجمع بين القوة الناعمة والأدوات العسكرية.

رابعاً: تتسم استراتيجية تركيا في الساحل الإفريقي بامتلاك عوامل تميّزية تمنحها أفضلية تنافسية في مواجهة القوى التقليدية، أبرزها: الاستناد إلى الهوية الإسلامية المشتركة الذي يمنحها مقبولية شعبية

غير متاحة للفاعلين الغربيين، وتقديم نموذج شراكة مبني على الاحترام المتبادل بعيداً عن إرث استعماري مُثَقِّل، وتنويع أدوات الحضور بما يتلاءم مع متغيرات كل مرحلة بمرونة لافتة.

وبذلك، يُمثِّل هذا الفصل الأساس التحليلي الذي ستُبْنى عليه الدراسة في فصولها اللاحقة، إذ سيتم تحليل الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011 وفحص رهاناتها وتحدياتها في ضوء هذا الإطار المرجعي المؤسَّس.

الفصل الثاني: الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011

يُعدّ العام 2011 نقطة تحول جوهريّة في مسار السياسة الخارجية التركية، حيث فرضت التحولات الدراماتيكية التي صاحبت ما عُرف بـ "الربيع العربي" مراجعة شاملة للمقاربات الدبلوماسية التقليدية. وفي هذا السياق، برزت منطقة الساحل الإفريقي كساحة حيوية لتجلي الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية، التي انتقلت من حيز "الانفتاح" الاقتصادي والإنساني الهادئ إلى فضاء "الانخراط" الاستراتيجي الشامل والمكثف.

لقد أدرك صناع القرار في أنقرة أن الاستقرار في منطقة الساحل ليس مجرد قضية إقليمية بعيدة، بل هو جزء أصيل من منظومة الأمن القومي التركي وتطلعات الدولة لتبوء مكانة "القوة الصاعدة" عالمياً. لذا، لم تعد التحركات التركية في الساحل الإفريقي بعد 2011 تقتصر على القوة الناعمة والمساعدات الإنمائية، بل امتدت لتشمل أبعاداً أمنية وعسكرية ودبلوماسية استباقية، تهدف إلى ملء الفراغ الاستراتيجي ومواجهة التحديات العابرة للحدود كالإرهاب والهجرة غير الشرعية.

إن هذه الاستراتيجية الجديدة تعكس رغبة تركيا في تقديم نفسها كـ "شريك استراتيجي بديل" للقوى التقليدية في المنطقة، من خلال نموذج يقوم على التنمية المتوازنة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وبناءً على ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تشريح وتحليل هذه الأبعاد المستحدثة، بدءاً من الجوانب الأمنية والعسكرية، وصولاً إلى التغلغل الاقتصادي والدبلوماسي، لاستجلاء ملامح الدور التركي المتصاعد في واحدة من أكثر مناطق العالم تعقيداً وجيوستراتيجية ومن خلال هذا سيتم التطرق والنظر إلى المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: البعد السياسي والدبلوماسي

❖ المبحث الثاني: البعد الأمني والعسكري

❖ المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والإنساني (القوة الناعمة المتجددة)

المبحث الأول: البعد السياسي والدبلوماسي

يسلط هذا المبحث الضوء على البعد السياسي والدبلوماسي اللذان يعدان الركيزة الأساسية التي استندت إليها تركيا في صياغة دورها الإقليمي والدولي الجديد، خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين. إذ لم يكن هذا التحول مجرد تغيير في الأدوات، بل كان نتاج رؤية نظرية معمقة سعت إلى نقل الدولة من دور "التابع" أو "الجسر" الساكن إلى دور "الدولة المركزية" الفاعلة والمؤثرة في محيطها الجيوسياسي.

بحيث إن فهم هذا البعد السياسي والدبلوماسي هو المدخل الضروري لاستيعاب قدرة تركيا على المناورة في ملفات شائكة، وكيفية تحولها من فاعل إقليمي عادي إلى قوة صاعدة تسعى لإعادة صياغة التوازنات في المنطقة. كما سيتناول هذا المبحث تشريح العقيدة الدبلوماسية التركية الحديثة، التي صاغ ملامحها حزب العدالة والتنمية بناءً على منظور "العمق الاستراتيجي". فالسياسة الخارجية التركية لم تعد تتحرك في مسار أحادي ضيق، بل تبنت استراتيجية "تعدد المسارات" التي تتيح لها الانفتاح على الشرق والغرب في آن واحد، مع تفعيل أدوات "القوة الناعمة" والدبلوماسية الإنسانية لتعزيز جاذبيتها الدولية.

يسلط الضوء على الدور الوظيفي لتركيا كـ "وسيط نزيه" في حل النزاعات الإقليمية، وهو ما عكس رغبتها في تصفير المشكلات مع الجوار لضمان بيئة مستقرة تخدم طموحاتها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استعراض آليات بناء الشراكات السياسية العميقة مع النخب الحاكمة، وكيف وظفت أنقرة المؤسسات التعليمية والثقافية لخلق نفوذ استراتيجي طويل الأمد يضمن لها موطئ قدم راسخ في مناطق نفوذها التاريخي والجغرافي، ومن خلال هذا المبحث سيتم تقديم المطالب التالية:

❖ المطلب الأول: الدبلوماسية متعددة المسارات

❖ المطلب الثاني: توظيف الوساطة السياسية وعدم التدخل

❖ المطلب الثالث: بناء الشراكات السياسية مع النخب الحاكمة

المطلب الأول: الدبلوماسية متعددة المسارات

شهدت السياسة الخارجية التركية مع بداية الألفية الثالثة، وتحديداً إثر صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، انعطافة إستراتيجية وتنظيرية عميقة تجسدت في تبني ما يُعرف بـ "السياسة الخارجية متعددة الأبعاد" أو الدبلوماسية متعددة المسارات. لقد جاء هذا التحول كضرورة حتمية لتجاوز القصور البنيوي الذي عانت منه الدبلوماسية التركية خلال حقبة الحرب الباردة وما تلاها، حيث كانت مرتقنة بشكل شبه حصري للمحور الغربي ومؤسساته (حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي) (NATO)، وهو ما أدى إلى تهميش دورها في محيطها الإقليمي المباشر. استند هذا التحول إلى الرؤية النظرية التي صاغها أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي"، والتي دعت إلى إعادة اكتشاف الهوية التاريخية والجغرافية لتركيا، وتوظيفها لخلق شبكة معقدة من العلاقات الإيجابية مع كافة الأقاليم المجاورة دون تفضيل مسار على آخر¹.

وتنطلق الفلسفة الجوهرية لهذه الدبلوماسية من تفكيك مفهوم "الدولة الجسر" الذي طالما التصق بتركيا كدولة وظيفية تربط بين الشرق والغرب، واستبداله بمفهوم "الدولة المركزية" (Central State) "ووفقاً لهذا المنظور، فإن تركيا لا تقع على هوامش القارات، بل تستقر في قلب تقاطعات جيوسياسية حيوية؛ فهي دولة بلقانية، وشرق أوسطية، وقوقازية، وأوراسية في آن واحد. وبناءً على هذا التوصيف الجيوسياسي الجديد، أدرك صناع القرار التركي أن التوجه نحو الشرق الإسلامي أو الانفتاح على آسيا الوسطى وإفريقيا لا يتناقض البتة مع مساعي التكامل مع الغرب، بل إن هذه المسارات المتعددة تتكامل لتمنح أنقرة وزناً تفاوضياً أكبر واستقلالية أوسع في مسرح العلاقات الدولية².

¹ عبد الحق زغدار وأ. فهم رملي، "التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية"، مجلة الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص 21.

² محمد سليمان محمود أبو مصطفى، "الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية (2002-2018): الرؤية والتوجهات"، مجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، أغسطس 2023، ص 10

ولترجمة هذه الرؤية النظرية إلى واقع ملموس، تبنت تركيا نهج "الدبلوماسية الإيقاعية" (Rhythmic Diplomacy)، وهي استراتيجية تعتمد على الحركة المستمرة والنشاط الاستباقي العالي في الساحة الدولية. فقد تخلت الخارجية التركية عن طابعها الانعزالي وردود الفعل البطيئة، لتتحول إلى فاعل دبلوماسي نشط يسعى لاستباق الأزمات والمشاركة في صياغة الأجندة الدولية. وقد تجلّى هذا الإيقاع المتسارع في تكثيف الحضور التركي داخل المنظمات الدولية، كعضويتها في مجموعة العشرين (G20)، وحصولها على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، فضلاً عن توسيع شبكة تمثيلها الدبلوماسي بافتتاح العشرات من السفارات والقنصليات الجديدة، لا سيما في القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية، مما وسع من نطاق الفضاء الجيوسياسي الذي تتحرك فيه بعيداً عن جوارها المباشر¹.

وبالتوازي مع المسار الدبلوماسي الرسمي، أدركت الإدارة التركية أن تحقيق الهيمنة الإقليمية الناعمة يتطلب مسارات موازية تعتمد على القوة الجاذبة بدلاً من القوة الصلبة، وهو ما دفعها للاستثمار المكثف في "الدبلوماسية العامة والثقافية". وفي هذا الإطار، تم تأسيس شبكة واسعة من معاهد "يونس أمره" (Yunus Emre) لتتولى مهمة نشر اللغة والثقافة التركية في مختلف عواصم العالم، وتصدير صورة إيجابية وحداثية عن الدولة التركية. وترافق ذلك مع إطلاق برنامج "المنح التركية (Türkiye Bursları)" الذي نجح في استقطاب عشرات الآلاف من الطلاب الدوليين، بهدف خلق وصناعة نخبة فكرية وسياسية مستقبلية في الدول المستهدفة، تحمل توجهاً متعاطفاً مع السياسات التركية، مما يضمن لأنقرة اختراقاً ثقافياً مستداماً يمهد الطريق لتمتين العلاقات السياسية الرسمية².

¹ محمد سليمان محمود أبو مصطفى، "الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية (2002-2018): الرؤية والتوجهات"، *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 48، أغسطس 2023، ص 12

² داليا رشدي عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية - تقييمية"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، جامعة بني سويف، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو 2022، ص 294-296

وفي سياق تعزيز تعددية المسارات، برزت "الدبلوماسية الإنسانية" كواحدة من أقوى أدوات السياسة الخارجية التركية وأكثرها تأثيراً. فقد وظفت أنقرة المساعدات الإنمائية والإغاثية كأداة استراتيجية لاختراق مناطق جغرافية كانت تعد خارج دائرة نفوذها التقليدي. وتولت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا TIKKA) قيادة هذا المسار، عبر تنفيذ آلاف المشاريع الحيوية التي شملت بناء المستشفيات، وحفر آبار المياه، وترميم الآثار الإسلامية والعثمانية في دول البلقان والشرق الأوسط وإفريقيا. إن هذا النهج الإنساني، الذي جعل تركيا تتبوأ مراتب متقدمة عالمياً كدولة مانحة للمساعدات مقارنة بناتجها القومي، منح الدبلوماسية التركية طابعاً أخلاقياً و"سلطة معنوية" ساهمت في كسب قلوب وعقول شعوب المنطقة، ووفرت غطاءً ناعماً ومقبولاً للتدخلات والتحركات السياسية اللاحقة¹.

وفي الأخير لم يكن للدبلوماسية متعددة المسارات أن تحقق أهدافها دون إسناد من "الدبلوماسية الاقتصادية"، التي عملت على ربط المصالح السياسية بالمنافع التجارية المتبادلة (Win-Win). فقد اعتمدت تركيا سياسة هجومية لفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها وتأمين مصادر الطاقة، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة وإلغاء متطلبات تأشيرات الدخول مع العديد من الدول الإقليمية (مثل سوريا، الأردن، وليبيا قبل عام 2011). لقد أدت هذه السياسة إلى خلق حالة من "الاعتماد المتبادل المكتظ"، حيث تشابكت مصالح رجال الأعمال والمستثمرين مع الأهداف السياسية للدولة، مما أسهم في تحويل تركيا إلى شريك استراتيجي يصعب تجاوزه، وضمن لها هوامش مناورة واسعة تجعل علاقاتها عصية على الانهيار حتى في ظل التقلبات الجيوسياسية الحادة².

¹ داليا رشدي عرفات، المرجع السابق، ص 298.

² داليا رشدي عرفات، المرجع السابق، ص 301.

المطلب الثاني: توظيف الوساطة السياسية ومبدأ عدم التدخل

يُعد توظيف الوساطة السياسية أحد أبرز الأدوات التي ميزت الدبلوماسية التركية في عقدها الأول من القرن الحادي عشر، حيث سعت أنقرة لتقديم نفسها كقوة إقليمية "ضامنة للاستقرار" و"وسيط نزاهة" في النزاعات المعقدة. وقد استند هذا التوجه إلى عقيدة "تصفير المشكلات مع الجوار" (Zero Problems with Neighbors)، التي صاغها أحمد داود أوغلو، بهدف تحويل البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا من مصدر تهديد دائم إلى فضاء للتعاون الاقتصادي والسياسي، مما يتيح للدولة التركية التفرغ لمشاريعها التنموية الكبرى وتعظيم عمقها الاستراتيجي¹.

ومن أهم المبادئ التي قامت عليها هذه السياسة: فلسفة "تصفير المشكلات" كأساس للوساطة، حيث انطلقت تركيا من رؤية مفادها أن حل الأزمات الإقليمية لا يمكن أن يتم عبر القوة الصلبة وحدها، بل من خلال خلق حالة من "الاعتماد المتبادل" والأمن الجماعي. وبناءً عليه، اعتبرت الدبلوماسية التركية أن نجاحها في لعب دور الوسيط يعتمد بالأساس على تصفير نزاعاتها الخاصة مع جيرانها؛ فالدولة التي تعجز عن حل مشكلاتها مع محيطها المباشر لا يمكنها أن تكتسب الشرعية الأخلاقية للوساطة في نزاعات الآخرين. هذا التوجه مكن تركيا من الانخراط في ملفات شائكة كانت تعد "مناطق مغلقة" دبلوماسياً، محولةً موقعها الجيوسياسي من طرف في الصراع إلى "طرف ثالث" موثوق ومقبول من مختلف الفرقاء².

وقد تجسدت تلك الوساطة الدبلوماسية في مسارات استراتيجية متعددة برهنت على مرونة أنقرة وقدرتها على تقريب المواقف بين أطراف إقليمية متباينة؛ إذ برزت كلاعب جسر في تفكيك أعقد

¹ Elem Eyrice Tepeciklioglu, Bahar Baser & Francois Vrey (eds.), *Turkey's Pivot to the African Continent: Strategic Crossroads*, (London: Routledge, 2023), p.86

² أحمد داود أوغلو، "سياسة صفر مشاكل في المرحلة الجديدة"، مجلة فورين بوليسي (النسخة العربية المعتمدة من وزارة الخارجية التركية)، 21 مارس 2013، ص26

ملفات الصراع العربي الإسرائيلي عبر رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب عام 2008 حول هضبة الجولان المحتلة. ولم تقتصر هذه الجهود على المسار السوري، بل امتدت لتشمل إدارة التوازنات في الملف اللبناني، ومحاولات إنهاء الانقسام الفلسطيني عبر رعاية حوارات المصالحة بين حركتي فتح وحماس، إلى جانب دورها في تقريب وجهات النظر بين المكونات السياسية العراقية، مما عكس مساعيها الدؤوبة لترسيخ نفوذها الإقليمي القائم على القوة الناعمة والدبلوماسية الوقائية¹.

ولم تقتصر الوساطة التركية على النطاق الإقليمي، بل امتدت لتشمل قضايا دولية كبرى، حيث نجحت في مايو 2010 -بالاشتراك مع البرازيل- في التوصل إلى "إعلان طهران" لتبادل الوقود النووي مع إيران. ورغم تحفظ القوى الكبرى على هذا الاتفاق، إلا أنه سجل سابقة تاريخية لقوة صاعدة من دول الجنوب تسعى لانتزاع دور في إدارة السلم والأمن الدوليين بعيداً عن الاحتكار التقليدي للقوى العظمى، معتمدة في ذلك على سياسة الحوار بدلاً من العقوبات.

وقد ارتبطت الوساطة التركية في بداياتها بمبدأ صارم من "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول، حيث كانت أنقرة تحرص على إبقاء مسافة متساوية من جميع الأطراف المتنازعة لضمان حيادها. هذا النهج سمح لتركيا ببناء علاقات "شخصية" و"مؤسسية" قوية مع النخب الحاكمة في المنطقة، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية. بيد أن هذا المبدأ خضع لاختبار قاسٍ مع اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011؛ إذ وجدت تركيا نفسها أمام معضلة الموازنة بين حيادها الدبلوماسي وبين التزاماتها الأخلاقية تجاه "إرادة الشعوب" ومصالحها الاستراتيجية كدولة تطمح للقيادة الإقليمية².

أدى تفاقم الأزمات في دول الجوار (خاصة سوريا وليبيا) إلى تآكل مبدأ "تصنيف المشكلات" وحياد الوساطة التقليدي، وهو ما أدى إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجية وتغيير الأدوات، فقد انتقلت تركيا من

¹ منصور، أحمد. (2009) *الدبلوماسية التركية والوساطة في الشرق الأوسط: حقول الاختيار ومحاذير الدور*. مجلة السياسة الدولية، 44، 112-118.

² احداث دننه وحسبلاوي كاتبة، الدور الإقليمي لتركيا في العلاقات الدولية (2002-2023)، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري - تيزي وزو،

مرحلة "الوساطة السلمية" إلى مرحلة "الانخراط النشط" لحماية أمنها القومي المباشر ومواجهة التهديدات الإرهابية وتدفقات الهجرة. هذا التحول لا يعني التخلي عن الوساطة كأداة، بل يعني تطورها لتصبح "وساطة مدعومة بالقوة" أو "دبلوماسية ذكية" تجمع بين الضغط السياسي والجاهزية العسكرية، بهدف فرض توازنات جديدة تخدم الاستقرار الإقليمي من المنظور التركي، مع استمرار المحاولات لتقديم حلول سياسية تفاوضية في ملفات معقدة مثل الصراع الليبي والأزمة الأوكرانية لاحقاً¹.

المطلب الثالث: بناء الشراكات السياسية مع النخب الحاكمة

لم تقتصر الاستراتيجية التركية في بعدها السياسي على الأطر التقليدية للدبلوماسية الرسمية، بل عمدت إلى تبني نهج "التوسع الوظيفي" عبر بناء شبكة معقدة من الشراكات مع النخب الحاكمة والدوائر المؤثرة في صنع القرار الإقليمي. هذا التوجه يعكس إدراكاً عميقاً بأن استدامة النفوذ لا تتحقق فقط عبر الاتفاقيات الورقية، بل من خلال خلق "ارتباط عضوي" ومصالح متبادلة مع الفئات المهيمنة سياسياً واقتصادياً وفكرياً في الدول المستهدفة².

ويمكن تحليل آليات بناء هذه الشراكات من خلال المحاور التالية: مؤسسة العلاقات الثنائية عبر (مجالس التعاون الاستراتيجي)، حيث ابتكرت الدبلوماسية التركية آلية مؤسسية رفيعة المستوى عُرفت بـ "مجالس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى". هذه المجالس لا تمثل مجرد لقاءات بروتوكولية، بل هي "حكومات مصغرة" عابرة للحدود تجتمع بانتظام برئاسة قادة الدول وبمشاركة واسعة من الوزراء السياديين³. كما اعتمدت على خلق الارتباط المصلحي، من خلال هذه الآلية حيث تم توقيع مئات الاتفاقيات في مجالات الأمن، الطاقة، والتجارة، مما أدّى إلى دمج المصالح الحيوية للنخب الحاكمة في

¹ عماد يوسف قدورة، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2015، ص 15

² داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، ص 300

³ عبد الحق زغدار وفهيم رملي، مرجع سابق، ص ص 22-25.

تلك الدول مع التوجهات التركية. هذا الترابط المؤسسي جعل من تركيا شريكاً داخلياً في عملية التنمية والاستقرار لدى تلك النخب، مما وفر لأنقرة غطاءً سياسياً وقدرة على التأثير المباشر في السياسات الإقليمية.

تركز تركيا أيضاً على جاذبية "النموذج التركي" كأداة استقطاب أيديولوجي، فقد وظفت نجاحها الداخلي في تقديم "النموذج" الذي يجمع بين القيم الإسلامية والممارسة الديمقراطية والنمو الاقتصادي كقوة جاذبة للنخب الصاعدة، لا سيما في أعقاب التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة بعد 2011 وعملت أيضاً على إرساء التسويق السياسي لهذا النموذج في الخارج، حيث رأت النخب السياسية،¹ وخاصة تيار "الإسلام السياسي المعتدل"، في التجربة التركية خارطة طريق للوصول إلى السلطة وإدارة الدولة. هذا التقارب الفكري سمح لتركيا ببناء تحالفات أيديولوجية متينة مع قوى سياسية فاعلة، مما جعلها "المرجعية السياسية" والمدافع الدولي عن طموحات هذه النخب في المحافل العالمية، وهو ما عزز من قدرتها على المناورة وتوسيع رقعة نفوذها السياسي.

كما يعد الاستثمار في النخب الثقافية والعلمية من خلال الدبلوماسية التعليمية أحد أدكى مسارات الشراكة التركية طويلة الأمد، فمن خلال "برنامج المنح التركية" ومؤسسات مثل "وقف المعارف"، سعت أنقرة إلى صناعة طبقة من الكوادر المتعلمة التي تحمل الثقافة واللغة التركية². وبالتالي تشجيع الاستثمار في الولاءات، هؤلاء الخريجون الذين يعودون لتبوء مناصب قيادية وإدارية في بلدانهم، يشكلون "جماعات ضغط (Lobbies)" غير رسمية تدافع عن المصالح والشراكات مع تركيا. إن بناء هذه الروابط مع نخب المستقبل يضمن استمرارية النفوذ التركي حتى مع تغير الأنظمة أو تبدل القيادات، حيث تظل هناك طبقة تكنوقراطية وفكرية مرتبطة عضوياً بالمنظومة التركية.

¹ احداث دينة وحسبلاوي كاتية، مرجع سابق، ص 40

² د. عبد الحق زغدار وفهيم رملي، مرجع سابق، ص 22

وأدركت تركيا أن النفوذ السياسي الحقيقي يمر عبر البوابة الاقتصادية، لذا عملت على خلق شراكات متينة مع النخب المالية ورجال الأعمال في الدول الإقليمية¹. يجعل هذا النهج الارتباط التجاري كضمانة سياسية، فمن خلال منتديات الأعمال المشتركة وتسهيل الاستثمارات الضخمة، أصبحت المصالح المالية للنخب الحاكمة في كثير من الدول مرتبطة بنجاح العلاقة مع تركيا. هذا التداخل جعل من الصعب على صانع القرار السياسي في تلك الدول اتخاذ مواقف معادية لتركيا دون الإضرار بمصالح الطبقة الاقتصادية المهيمنة، مما وفر حماية ذاتية للسياسة الخارجية التركية في بيئات سياسية متقلبة.

المبحث الثاني: البعد الأمني والعسكري للاستراتيجية التركية

شكلت التحولات الجيوسياسية العنيفة التي عصفت بالنظام الإقليمي والدولي منذ عام 2011 (فيما عُرف بالربيع العربي) نقطة انعطاف حاسمة في مسار السياسة الخارجية التركية. فبعد أن استندت أنقرة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إلى مقاربة "القوة الناعمة" والدبلوماسية الهادئة القائمة على مبدأ "تصفير المشكلات" والتعاون الاقتصادي والإنساني، وجدت نفسها مضطرة لإجراء مراجعة هيكلية شاملة لعقيدتها الاستراتيجية. لقد أثبتت التوترات الأمنية، وتهاوي مؤسسات الدولة الوطنية في العديد من دول الجوار والإقليم، أن الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية وحدها لم يعد كافياً لحماية الأمن القومي التركي أو الحفاظ على المكتسبات الاستراتيجية التي حققتها تركيا كقوة إقليمية صاعدة.

أدى هذا الإدراك إلى تبني تركيا لمفهوم "الأمننة" (Securitization) "في سياستها الخارجية، حيث تم دمج "القوة الصلبة" مع "القوة الناعمة" لإنتاج ما يُعرف بـ "القوة الذكية" (Smart Power). "وفي هذا السياق الجيوسياسي الجديد، برزت منطقة الساحل الإفريقي كواحدة من أهم ساحات الاختبار والتموضع للبعد الأمني والعسكري التركي المستحدث. فلم تعد هذه المنطقة مجرد فضاء للتبادل التجاري أو المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالة "تيكا"، بل

¹ داليا رشدي عرفات، "مرجع سابق، ص ص 292

تحولت إلى "عمق استراتيجي متقدم" يتطلب انخراطاً أمنياً وعسكرياً لحماية المصالح التركية من التهديدات العابرة للحدود، مثل انتشار الجماعات الإرهابية، وتجارة السلاح، والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن كونها ساحة تنافس دولي محموم مع قوى تقليدية كفرنسا وقوى صاعدة كروسيا.

لقد أدرك صناع القرار أن تركيا لن تستطيع ترسيخ مكانتها كـ "دولة مركزية" ذات نفوذ عالمي دون أن تكون "منتجة للأمن" في محيطها الحيوي ومناطق امتدادها الاستراتيجي. وعليه، تُرجم هذا التوجه من خلال سياسة دفاعية هجومية تمثلت في إبرام العشرات من اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري مع دول الساحل الإفريقي، وتوظيف قطاع الصناعات الدفاعية التركية المتطور —وعلى رأسه الطائرات المسيّرة— كأداة دبلوماسية بالغة التأثير قادرة على تغيير موازين القوى الميدانية لصالح حلفاء أنقرة.

المطلب الأول: التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب كمدخل استراتيجي

شهدت العقيدة الخارجية التركية تحولاً مفصلياً في مقاربتها للسياسة الدولية إثر الارتدادات الجيوسياسية التي أعقبت عام 2011. فبعد أن كانت أنقرة تعتمد بشكل شبه كلي على أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية لتوسيع نفوذها، أدرك صانع القرار التركي أن البيئة الإقليمية المحيطة، ولا سيما الفضاءات الممتدة نحو إفريقيا ومنطقة الساحل، باتت تتسم بسيولة أمنية شديدة الخطورة. هذه السيولة، التي تجسدت في تداعي مؤسسات الدول الوطنية وتنامي نشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، فرضت على تركيا الانتقال نحو نهج "الأمننة (Securitization)"؛ حيث أضحى إظهار القوة الصلبة والتلويح باستخدامها ضرورة حتمية لحماية الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية المكتسبة¹.

في هذا السياق المتوتر، برز ملف "التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب" كأحد أهم المداخل الاستراتيجية التي وظفتها تركيا لاختراق مناطق النفوذ التقليدية للقوى الكبرى. اعتمدت الاستراتيجية

¹ عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص. 3.

التركية على سردية سياسية مغايرة؛ فبدلاً من تبني الخطاب الغربي التقليدي في "الحرب على الإرهاب" والذي غالباً ما يُقابل بريبة شعبية في الدول الإفريقية والعربية نظراً لإرثه الاستعماري، قدمت تركيا نفسها كشريك أمني "موثوق" و"متكافئ"، يربط عضواً بين تحقيق الأمن ودفع عجلة التنمية. وقد سعت أنقرة لإقناع النخب الحاكمة في تلك الدول بأن مكافحة الإرهاب لا تتم فقط عبر العمليات العسكرية الخشنة، بل من خلال بناء قدرات وطنية قادرة على فرض سيادة الدولة على أراضيها.

وُترجم هذا التوجه من خلال إبرام شبكة واسعة من الاتفاقيات الأمنية الثنائية ومذكرات التفاهم العسكري مع العديد من الدول الهشة أمنياً. لم تقتصر هذه الاتفاقيات على تبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات العناصر الإرهابية العابرة للحدود، بل تعمقت لتشمل برامج مكثفة لـ "بناء القدرات" (Capacity Building) "وتولت المؤسسة العسكرية التركية والأجهزة الأمنية التابعة لها مهمة إعادة تأهيل وتدريب الآلاف من عناصر الشرطة وقوات الدرك والقوات الخاصة في تلك الدول، وتدريبهم على تكتيكات حرب العصابات، وتأمين الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة".¹

إن هذا الانخراط الأمني المباشر في هيكلية الدول الإقليمية يحمل أبعاداً تتجاوز مجرد الدعم اللوجستي العابر. فمن خلال تدريب الكوادر الأمنية المحلية وإيفاد المستشارين العسكريين الأتراك، تعمل أنقرة على استنساخ العقيدة الأمنية التركية داخل تلك المؤسسات، مما يخلق حالة من "الارتباط المؤسسي" طويل الأمد. هذا الارتباط يضمن لتركيا ولاءً مهنيّاً من قبل جيل جديد من الضباط والقادة العسكريين الذين سيتولون مناصب حساسة في بلدانهم، وهو ما يترجم لاحقاً إلى نفوذ سياسي يمنح تركيا قدرة على توجيه بوصلة القرارات السيادية في تلك الدول بما يخدم طموحاتها الإقليمية.

علاوة على ذلك، وظفت تركيا نجاحاتها العملية الذاتية في مكافحة التنظيمات الإرهابية على حدودها الجنوبية (سواء ضد التنظيمات الانفصالية أو تنظيم داعش) كـ "علامة مسجلة (Brand)"

¹ داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، ص ص. 302-304

لترويج كفاءة منظومتها الأمنية. وقد تحولت هذه الكفاءة إلى منتج دبلوماسي يتم تصديره للأنظمة الإفريقية التي تعاني من تمرد مسلح وتسعى بيأس للحصول على دعم عسكري فوري وغير مشروط بملاءات حقوقية أو سياسية معقدة. وبذلك، نجحت الدبلوماسية التركية في تحويل التهديد الإرهابي الإقليمي إلى فرصة استراتيجية لتثبيت أقدامها العسكرية والأمنية، وتقليص الفراغ الذي تحاول دول منافسة ملأه، مما رسخ مكانة تركيا كقوة موازنة لا يمكن تجاوزها في أي ترتيبات أمنية إقليمية مستقبلية.

المطلب الثاني: تصدير الصناعات الدفاعية والطائرات المسيّرة

شهدت العقيدة الأمنية التركية تحولات جذرية في العقد الأخير، حيث تبلور إدراك عميق لدى دوائر صنع القرار بأن امتلاك القوة الصلبة وتطويرها تكنولوجياً هو الضامن الوحيد لحماية المصالح الحيوية في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب. لقد أثبتت المتغيرات الدولية أن التفوق لم يعد مقتصرًا على حشد الجيوش الكلاسيكية، بل أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بثورة المعلومات والتكنولوجيا العسكرية. فقد أدركت الدول الصانعة للسلاح أن دور المعلومات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، كالطائرات بدون طيار والمعدات الدقيقة، يمثل العصب الرئيسي للنجاح في إدارة الصراعات المعقدة، ويشكل جزءاً من صلب أدوات القتال الفعالة والردع الاستراتيجي وهو ما يعرف بـ (استراتيجية النفوذ التقني).¹

وتأسيساً على ذلك، شكّل قطاع الصناعات الدفاعية التركية أحد أهم ركائز التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية بعد عام 2011. فقد أدرك صانع القرار التركي أن الارتكان للأسواق الغربية في استيراد السلاح يعرض الأمن القومي لابتزاز سياسي مستمر، وهو ما تجلّى في حظر التسليح الغربي خلال فترات الأزمات. ونتيجة لذلك، تبنت تركيا استراتيجية وطنية طموحة للانتقال من موقع "الدولة المستوردة" إلى "الدولة المصنعة والمصدرة" للتكنولوجيا العسكرية المعقدة، محققة قفزة نوعية في نسب الاكتفاء الذاتي الدفاعي. ولم يُبقِ هذا الاستقلال التصنيعي السلاح التركي حبيس الثكنات الوطنية، بل

¹ محمد حسين، "دور المعلومات في الإستراتيجية العسكرية"، المعهد المصري للدراسات، 15 أبريل 2009، ص 12-14.

حولته إلى "أداة دبلوماسية صلبة" استُخدمت بفاعلية لاختراق أسواق جديدة وبناء تحالفات استراتيجية، لا سيما في المناطق الرخوة أمنياً كم منطقة الساحل الإفريقي.¹

لقد تجاوزت الاستراتيجية التركية حدود التصنيع المحلي لتشمل اتخاذ قرارات سيادية جريئة لتنويع مصادر التسليح الاستراتيجي وكسر الاحتكار الغربي. وتُعد صفقة المنظومة الدفاعية الروسية-S-400 مثلاً ميدانياً على هذا التحول؛ فرغم التهديدات والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية USA وإقصاء تركيا من برنامج طائرات (F-35)، أصرّت أنقرة على إتمام الصفقة. كان الهدف الجيوسياسي يتمثل في إثبات استقلالية القرار الأمني التركي، والتأكيد على أن تركيا قوة إقليمية تمتلك حرية المناورة وبناء الشراكات الدفاعية التي تخدم أمنها القومي بعيداً عن الوصاية الأطلسية المطلقة.²

وتعدّت أهمية الصادرات الدفاعية التركية، وفي مقدمتها الطائرات بدون طيار (مثل طراز بيرقدار TB2)، مجرد كونها صفقات تجارية، لتصبح أداة لفرض "التفوق في الحروب غير المتماثلة" وقد تجلّى هذا المسار بوضوح من خلال الوقائع الميدانية المتلاحقة؛ حيث استفادت من النجاحات العملية التي حققتها مسيراتها في تغيير مسارات الحروب وتحييد المنظومات الدفاعية التقليدية. وقد تبلورت هذه الخبرة القتالية أولاً في دول الجوار، وتحديداً في سوريا، حيث انتقلت تركيا من الوساطة الدبلوماسية إلى التدخل العسكري المباشر لحماية أمنها القومي.³ وظهر ذلك جلياً في عملية "درع الفرات" (2016) وعمليات أخرى، حيث تم توظيف الغطاء الجوي، والقصف بالمدركات، وتدخل القوات الخاصة لفرض واقع ميداني جديد وتأمين الحدود.⁴

¹ داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، ص 303.

² محمود سمير، "العلاقات التركية الروسية — إلى أين"، أنقرة: مركز سيتا للدراسات، 5 أغسطس 2019.

³ إبراهيم أحمد حسن ناصر الجبوري، "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، 2015، ص 51.

⁴ طارق دياب، "عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 5 سبتمبر 2016، ص 2.

وقد انعكست نتائج هذه العمليات، ونتائج معارك طرابلس في ليبيا (2019-2020)، بشكل مباشر على دول الساحل الإفريقي، حيث سارعت دول مثل مالي، والنيجر، وتشاد إلى التعاقد لاقتناء هذه الطائرات. فبالنسبة لهذه الدول التي تخوض حروب استنزاف طويلة ضد جماعات مسلحة تتحصن في تضاريس صحراوية شاسعة، وفرت التكنولوجيا التركية قدرات استطلاع لحظية (ISR) وضربات جوية دقيقة بتكلفة تشغيلية منخفضة، مما مكن الأنظمة الحاكمة من تحقيق انتصارات ميدانية دون استنزاف قوات المشاة، والأهم من ذلك، أن تركيا قدمت هذه المنظومات دون إرفاقها بشروط سياسية قسرية كالتى تفرضها العواصم الغربية.¹

وفي سياق متصل، لم يقتصر التمدد التركي على بيع الطائرات المسيّرة، بل اتجه نحو تسويق "رزمة دفاعية متكاملة" تلبي احتياجات الجيوش الإفريقية. وتُظهر الوقائع إقبالاً واسعاً من جيوش الساحل على العربات المدرعة التركية المقاومة للألغام (MRAP) مثل مدرعات "كيربي (Kirpi)"، بالإضافة إلى أنظمة الاتصال التكتيكية المشفرة. إن هذا التغلغل التسليحي المتنوع يخلق واقعاً استراتيجياً يُعرف بـ "الارتباط التقني والعضوي (Technical Interoperability)"؛ فشراء هذه المنظومات يُلزم الدول المستوردة بالاعتماد على تركيا لعقود قادمة في مجالات الصيانة، وتحديث البرمجيات، وتدريب الأطقم. وباعتبار أن تركيا تمتلك ثاني أكبر جيش في حلف (الناتو)، فإن المعدات التي تصدرها تنقل جيوش الساحل تدريجياً نحو معايير قتالية حديثة، مما يجعل تركيا شريكاً سيادياً يمتلك نفوذاً صامتاً ومؤثراً داخل غرف عمليات ودوائر صنع القرار في تلك الدول.²

لقد أفرزت هذه الحركية التسليحية واقعاً جيوسياسياً جديداً أسهم في كسر احتكار القوى التقليدية لسوق السلاح الإفريقي. وتزامنت هذه الصفقات العسكرية مع تراجع النفوذ الفرنسي وإنهاء

¹ داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، ص 304-305

² عبد الحق زغدار وفهيم رملي، مرجع سابق، ص 24-25

عملية "برخان (Barkhane) العسكرية، حيث استغلت أنقرة هذا الفراغ بذكاء لتقدم نفسها بديلاً يوفر "الشراكة دون وصاية". وفي حين اتجهت روسيا لملء الفراغ عبر توظيف المقاتلين غير النظاميين (مجموعة فاغنر)، ركزت تركيا على دعم مؤسسات الدول الوطنية عبر التسليح الرسمي والتدريب النظامي، مما منح التحرك التركي استدامة وشرعية أكبر. لقد مكنت المبيعات التركية دول الساحل من تنويع مصادر تسليحها وتقليل ارتهاؤها التاريخي لباريس أو موسكو، وهو ما يُترجم عملياً مبدأً تعديل موازين القوى عبر تمكين الحلفاء المحليين.¹

وأخيراً، يتشابه هذا الانخراط العسكري بشكل وثيق مع منظومة الاقتصاد الوطني التركي؛ حيث تمثل مبيعات الأسلحة لدول الساحل وإفريقيا رافداً حيوياً للعملة الصعبة. وتُضخ العوائد المالية لهذه الصفقات مباشرة كاستثمارات في مشاريع البحث والتطوير (R&D) للمؤسسة العسكرية التركية، مما يضمن استمرارية دوران عجلة الإنتاج وتطوير أجيال جديدة من التكنولوجيا العسكرية. ولضمان ديمومة هذا التدفق، بدأت الاستراتيجية التركية تتجه نحو تأسيس قواعد لوجستية ومراكز صيانة إقليمية داخل القارة الإفريقية لخدمة منظوماتها المباعة، وهو ما يثبت الحضور المادي والفني التركي بشكل دائم، ويخدم تطلعات أنقرة للتحويل إلى مركز ثقل عالمي في سوق التكنولوجيا العسكرية.²

المطلب الثالث: الحضور العسكري غير المباشر وإعادة تشكيل النفوذ الإقليمي

يمثل "الحضور العسكري غير المباشر" الذروة الاستراتيجية للتحويل في السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد أزمت عام 2011؛ حيث انتقلت أنقرة من مرحلة الاكتفاء بالدعم الدبلوماسي والمساعدات الإنسانية إلى مرحلة "الانخراط الميداني المرن". وقد تبلورت هذه الاستراتيجية من قناعة تركية مفادها أن التورط في حروب استنزاف عسكرية مباشرة ومفتوحة خارج الحدود قد يؤدي إلى إنهاك

¹ محمد سليمان محمود أبو مصطفى، "الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية (2002-2018)"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، أغسطس 2023، ص 12-13.

² احداث دنيا وحسبلاوي كاتبة، مرجع سابق، ص 51-52.

الاقتصاد الوطني وتأليب المجتمع الدولي، لذا فضلت القيادة التركية تبني أسلوب "بناء الشراكات الأمنية الهيكلية" و"الوجود بالوكالة" عبر تقديم الدعم اللوجستي والاستشاري. هذا النهج يتيح لتركيا ممارسة نفوذ واسع النطاق وإعادة تشكيل توازنات القوى، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي، بأقل تكلفة بشرية وسياسية ممكنة، مما يخدم طموحاتها في البروز كقوة مركزية صاعدة في النظام الدولي¹.

وتتجسد أولى آليات هذا الحضور في استراتيجية "إنشاء القواعد العسكرية وتصدير العقيدة القتالية". فلم تعد القواعد العسكرية التركية في الخارج مجرد ثكنات جامدة لتمرکز الجنود، بل تحولت إلى مراكز متقدمة لإعادة هندسة الجيوش المحلية. ويُعد "نموذج تركسوم (TURKSOM)" في الصومال، الذي افتُتح رسمياً عام 2017، حجر الزاوية والواقعة الأبرز في هذا المسار. فهذه القاعدة، التي تُعد أكبر مركز تدريب عسكري تركي خارج البلاد، لا تهدف فقط لتدريب ثلث الجيش الصومالي، بل تسعى لخلق "ولاء مهني ومؤسسي" لدى النخب العسكرية الإفريقية تجاه المدرسة العسكرية التركية. وقد أدركت أنقرة أن "صناعة الجيوش الوطنية" وإعادة تأهيلها هي الوسيلة الأنجع لضمان نفوذ استراتيجي طويل الأمد يمتد من القرن الإفريقي ليصل إلى تخوم الصحراء الكبرى ودول الساحل، حيث يتم نقل هذا النموذج التدريبي تدريجياً إلى دول المنطقة².

إلى جانب القواعد الكبرى، تعتمد تركيا على "دبلوماسية المستشارين العسكريين" وهندسة الميدان. ففي ساحات معقدة كليياً ودول الساحل، لا تشارك القوات التركية عادة في الخطوط الأمامية للقتال المباشر، بل يتم إيفاد مجموعات من الخبراء والمستشارين الأمنيين الذين يعملون جنباً إلى جنب مع القيادات المحلية. ويتولى هؤلاء الخبراء مهام التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المنظومات التقنية المتقدمة (مثل غرف عمليات الطائرات المسيّرة)، وتنسيق العمليات الاستخباراتية. إن هذا الحضور "الناعم-

¹ عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص 4.

² داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، ص 302.

الصلب" أتاح لأنقرة التحكم في مسارات الصراع وتوجيهها ميدانياً، وهو ما ظهر جلياً في صد الهجوم على طرابلس (2019-2020)، مما أعطى زخماً هائلاً للدبلوماسية التركية ودفع دولاً مجاورة كمالي وتشاد والنيجر إلى طلب استنساخ هذه التجربة الأمنية الناجحة لحل أزمتها الداخلية المستعصية¹.

لقد تُرجم هذا الإعجاب الإقليمي بالكفاءة التركية إلى وقائع سياسية واتفاقيات ملزمة، ولعل أبرزها اتفاقية التعاون العسكري مع النيجر في يوليو 2020. لم تكن هذه الاتفاقية، التي تضمنت بنوداً تسمح لتركيا بإرسال مستشارين عسكريين وتوفير الدعم اللوجستي، مجرد تعاون ثنائي تقليدي، بل مثلت "إعلاناً جيوسياسياً" باختراق تركيا لقلب منطقة الساحل الإفريقي. وفي سياق متصل، انخرطت أنقرة في تدريب عناصر الدرك والحرس الوطني في مالي، مركزةً على "تأهيل النخبة الأمنية" للتعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود. هذا الحضور خلق شبكة من العلاقات الشخصية والمؤسسية بين الضباط الماليين والمدرين الأتراك، وهو ما يفسر الانفتاح السياسي الواسع للأنظمة العسكرية الانتقالية في الساحل على تعميق الشراكة مع أنقرة كبديل موثوق².

لقد جاء هذا التموضع العسكري التركي غير المباشر في توقيت استراتيجي بالغ الحساسية، مستفيداً من حالة الفراغ الجيوسياسي التي خلفها تراجع القوى الاستعمارية التقليدية، وعلى رأسها فرنسا التي أُجبرت على إنهاء عملية "برخان (Barkhane)" وسحب قواتها من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وفي خضم هذا التحول، قدمت تركيا نفسها كبديل أمني يوفر الدعم والتدريب "دون وصاية أو شروط سياسية مسبقة". وفي الوقت الذي حاولت فيه روسيا ملء هذا الفراغ عبر توظيف المقاتلين غير النظاميين (مثل مجموعة فاغنر)، تميزت الاستراتيجية التركية بالتعامل الرسمي المؤسسي "من دولة إلى دولة"

¹ حسين قوادة، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقة العربية التركية ودور تركيا الإقليمي"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 12، نوفمبر 2016، ص 14.

² رانيا حسناوي ومني رزق الله، "السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015"، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2016، ص 24.

(State-to-State)، مما منح الحضور التركي شرعية قانونية وقبولاً أكبر لدى المجتمع الدولي والأنظمة الإفريقية على حد سواء¹.

ومن خلال هذا، لا يمكن قراءة هذا الحضور العسكري والأمني بمعزل عن مفهوم "القوة الذكية" (Smart Power) والتكامل مع المصالح الحيوية الكبرى لتركيا. فالانخراط الأمني والعسكري التركي يمهّد الطريق بشكل مباشر للاختراق الاقتصادي والدبلوماسي؛ حيث تُعد الاتفاقيات الأمنية بمثابة "مظلة حماية" للشركات التركية العاملة في قطاعات البنية التحتية، والطاقة، والتعدين في إفريقيا. وهكذا، يصبح الأمن التركي جزءاً لا يتجزأ من الاستقرار الداخلي لدول الساحل، وهو ما يكرس مكانة تركيا ليس فقط كقوة موازنة قادرة على تحدي الهيمنة الغربية، بل كففاعل دولي أساسي يعيد صياغة النظام الإقليمي بأدوات تجمع بين براغماتية الاقتصاد وصرامة الردع العسكري².

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والإنساني

يُعد البعد الاقتصادي والإنساني الركيزة الحيوية التي استندت إليها تركيا في تعزيز دورها الإقليمي والدولي الجديد، خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين. لم يكن هذا التوجه مجرد توظيف تقليدي للموارد المالية، بل كان نتاج رؤية استراتيجية معمقة سعت إلى تحويل الاقتصاد والمبادرات الإنسانية من مجرد أرقام تجارية ومساعدات عابرة إلى "قوة ناعمة متجددة" تخدم تموضعها كـ "دولة مركزية" جذابة ومؤثرة في محيطها الجيوسياسي.

بحيث إن فهم هذا البعد الاقتصادي والإنساني هو المدخل الضروري لاستيعاب قدرة تركيا على التغلغل السلمي في أقاليم ومجتمعات كانت مغلقة تاريخياً أمامها، وكيفية تحولها من فاعل اقتصادي عادي

¹ احداث دينة وحسبلاوي كاتبة، مرجع سابق، ص. 50.

² محمد سليمان محمود أبو مصطفى، مرجع سابق، ص. 14.

إلى قوة صاعدة تسعى لإعادة صياغة التوازنات في المنطقة عبر دبلوماسية المصالح المشتركة والروابط الأخلاقية.

كما سيتناول هذا المبحث تشريح العقيدة الاقتصادية والتنموية التركية الحديثة، التي صاغ ملامحها حزب العدالة والتنمية بناءً على منظور "الاعتماد المتبادل". فالسياسة الخارجية التركية لم تعد تعتمد على القوة الصلبة أو الدبلوماسية الرسمية وحدها، بل تبنت استراتيجية "دبلوماسية التنمية" التي تتيح لها الانفتاح على أسواق وأقاليم جديدة، مع تفعيل أدوات "القوة الناعمة" والمؤسسات الإغاثية والثقافية لتعزيز مكانتها الدولية.

ويسلط الضوء على الدور الوظيفي لتركيا كـ "شريك تنموي" يربط بين الاستثمارات في البنية التحتية والمساعدات الإنسانية، وهو ما عكس رغبتها في تقديم نموذج "رابح-رابح" (Win-Win) لضمان بيئة مواتية تخدم طموحاتها الصاعدة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استعراض آليات بناء الروابط الثقافية والدينية العميقة مع الشعوب والنخب، وكيف وظفت أنقرة إرثها الحضاري ومؤسساتها الخيرية لخلق نفوذ استراتيجي طويل الأمد يضمن لها موطئ قدم راسخ في مناطق نفوذها التاريخي والجغرافي، ومن خلال هذا المبحث سيتم تقديم المطالب التالية:

❖ المطلب الأول: الاستثمارات والبنية التحتية.

❖ المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية والتنمية.

❖ المطلب الثالث: البعد الثقافي والديني كأداة نفوذ.

المطلب الأول: الاستثمارات والبنية التحتية.

يُمثل البعد الاقتصادي أحد أهم المحركات المادية للقوة الناعمة التركية المتجددة؛ حيث انتقلت أنقرة من صياغة علاقاتها التجارية التقليدية إلى تبني استراتيجية "دبلوماسية التنمية" الشاملة. وترتكز هذه الرؤية على فكرة أن النفوذ السياسي المستدام لا يتحقق إلا من خلال بناء قاعدة صلبة من المصالح الاقتصادية

المتبادلة والاعتماد المتبادل. ولم يكن هذا التمدد الخارجي ليتحقق لولا حزمة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الداخلية العميقة التي شهدتها تركيا منذ مطلع الألفية، والتي أرسيت دعائم الاستقرار ووفرت بيئة جاذبة لرؤوس الأموال.¹

هذه الإصلاحات الهيكلية مكنت تركيا من الانتقال من وضعية "الاقتصاد النامي" أو السوق الاستهلاكي، إلى مصاف "القوة الناشئة" التي تمتلك فوائض استثمارية وقدرة حقيقية على تصدير رأس المال والخبرات التكنولوجية إلى محيطها الإقليمي والدولي.² ومن هذا المنطلق، لم تكتفِ تركيا بالتبادل التجاري السلعي، بل ركزت بشكل مكثف على قطاعي الاستثمارات المباشرة وتطوير البنية التحتية في الأقاليم الناشئة، ولا سيما في منطقة الساحل والقارة الإفريقية.³

ويمكن تشريح آليات وأبعاد هذا التمدد الاستثماري من خلال المحاور الاستراتيجية التالية:

أولاً- فلسفة الشراكة الاقتصادية (نموذج رابح - رابح):

حيث انطلقت تركيا في توجهها الاستثماري من سرديّة اقتصادية تختلف جوهرياً عن المقاربات الغربية أو الصينية؛ إذ قدمت نفسها كشريك تنموي يتبنى مبدأ "رابح-رابح" (Win-Win) وتعتمد هذه الفلسفة على توطيد الاستثمارات في الدول المستهدفة، ونقل الخبرات التقنية، وتوفير فرص العمل للمجتمعات المحلية، مما أدى إلى كسر الصورة النمطية "للقوى الاستعمارية" التي تركز تقليدياً على استخراج المواد الخام وتصديرها. هذا النهج جعل من الاستثمارات التركية أداة جذب قوية للنخب

¹ معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م، ص 3-4

² اتامان محي الدين، "تركيا في 2019 من اقتصاد ناشئ إلى قوة ناشئة"، ترك برس، 01 يناير 2019م، ص 19.

³ احداث دنبة وحسبلاوي كاتبة، مرجع سابق، ص. 40.

السياسية والشعبية، حيث يُنظر إليها كمساهم حقيقي في النهضة الوطنية للدول المستضيفة، وهو ما يعزز من مكانة تركيا كدولة مركزية صانعة للاستقرار¹.

ثانياً- ريادة قطاع الإنشاءات التركي وبناء الحضور المادي:

يُعد قطاع المقاولات والإنشاءات التركي، الذي يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين، رأس الحربة في هذه الاستراتيجية التوسعية. وتستند هذه الريادة العالمية إلى سجل حافل من الإنجازات العمرانية المذهلة داخل تركيا نفسها (مثل بناء أضخم المطارات العالمية، والجسور المعلقة فوق البوسفور، وشبكات السكك الحديدية السريعة)، مما منح الشركات التركية مصداقية وكفاءة مشهود لها دولياً².

بفضل هذا الرصيد، نجحت الشركات التركية في الفوز بعقود ضخمة لبناء مشاريع سيادية وبنية تحتية كبرى في منطقة الساحل وإفريقيا، شملت مطارات دولية (مثل مطار نيامي في النيجر ومطار داكار في السنغال)، ومجمعات حكومية، وطرقاً سريعة، وملاعب رياضية. إن أهمية هذه المشاريع تتجاوز قيمتها المالية؛ فهي تخلق "حضوراً مادياً تركيا" دائماً في المشهد البصري واليومي لتلك الدول، مما يرسخ صورة تركيا كقوة عمرانية ومنتجة قادرة على إنجاز المشاريع الكبرى بكفاءة وسرعة³.

ثالثاً- الاستثمار في القطاعات الحيوية وتوليد "الارتباط العضوي":

لم يقتصر الاستثمار التركي على تشييد المباني، بل امتد بدكاء ليشمل قطاعات استراتيجية تمس الأمن القومي للدول، كقطاع "الطاقة" والتعدين؛ حيث أصبحت شركات الطاقة التركية مزوداً حيوياً للكهرباء في دول مثل مالي، والسنغال، وغامبيا، وذلك عبر تكنولوجيا "سفن توليد الطاقة العائمة" والمنشآت الأرضية السريعة التركيب. هذا النوع الاستراتيجي من الاستثمار يخلق حالة من "الارتباط

¹ محمد سليمان محمود أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 14.

² احسان الفقيه، "إنجازات اردوغان بالأرقام"، 17 يوليو 2016، ص 87.

³ داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، ص 298.

الحيوي والعضوي"؛ فاستقرار الحياة اليومية، واستمرار النشاط الاقتصادي وحركة المصانع في تلك الدول، أصبحت مرتبطة تقنياً بالخدمات التركية. هذا الواقع يمنح أنقرة نفوذاً صامتاً وقدرة عالية على المناورة السياسية، ويضمن لها بشكل غير مباشر ولاء النخب الاقتصادية والسياسية الحاكمة التي تخشى من أي هزات تمس عصب الطاقة لديها¹.

رابعاً- التكامل بين القطاعين العام والخاص ومأسسة العلاقات التجارية:

تتميز الاستراتيجية الاستثمارية التركية بالتنسيق العالي والفريد بين مؤسسات الدولة الرسمية ورأس المال الخاص. فالدولة التركية لا تترك مستثمريها يواجهون تحديات الأسواق الناشئة بمفردهم، بل تدعمهم عبر أذرع مؤسساتية قوية مثل "مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية (DEİK)"، الذي ينظم منتديات الأعمال المشتركة ويمهد الطريق لإبرام اتفاقيات التجارة الحرة ومنع الازدواج الضريبي. هذا التناغم يعكس التوظيف الذكي لمقدرات الدولة الداخلية لكسب "رهانات الخارج" وفتح أسواق استراتيجية جديدة.² ويرافق هذا الاختراق الاقتصادي شبكة من التسهيلات اللوجستية، أبرزها إلغاء التأشيرات المتبادل، والانتشار الكثيف لـ "الخطوط الجوية التركية"، التي تحولت من مجرد ناقل تجاري إلى أداة ربط استراتيجي، تجعل من إسطنبول البوابة الرئيسية والممر الإجباري لدول الساحل وإفريقيا نحو العالم، مما يكرس عملياً مكانة تركيا كـ "دولة مركزية" في خارطة التجارة وسلاسل الإمداد العالمية.³

المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية والتنمية

تُعد المساعدات الإنسانية والتنمية "رأس الحربة" في منظومة القوة الناعمة التركية المتجددة، حيث نجحت أنقرة في اجتراف مفهوم "الدبلوماسية الإنسانية (Humanitarian)"

¹ عبد الحق زغدار وفهيم رملي، مرجع سابق، ص. 22.

² علي حسين باكير وآخرون، "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، قطر: مركز الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010م، ص ص 21-22.

³ عبد الحق زغدار وفهيم رملي، مرجع سابق، ص ص 22-24.

Diplomacy) التي تدمج بين الوازع القيمي والمصالح الجيوسياسية العليا. لم تعد تركيا تنظر للمساعدات كفعل إحساني عابر أو استجابة طارئة للأزمات، بل كاستثمار استراتيجي طويل الأمد يهدف إلى بناء "جسور الثقة" العميقة مع الشعوب، وخلق بيئة دولية مواتية تدعم طموحاتها كقوة مركزية صاعدة. وتنبثق هذه الفلسفة من "رؤية وجدانية" تدعي أن أنقرة تمثل "صوت المظلومين" في النظام الدولي، مما مكنها من احتلال مراكز متقدمة عالمياً في حجم الإنفاق الإنساني مقارنة بالدخل القومي، متفوقة في بعض الأعوام على قوى اقتصادية كبرى كأمريكا وبريطانيا¹.

وتعتمد تركيا في تنفيذ سياستها الإنسانية على "مثلث مؤسسي" يتميز بالتنسيق الفائق والقدرة على العمل في البيئات الأمنية الهشة من أجل هندسة الاستدامة التنموية:

1. وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا TİKA): وهي الأداة الأبرز لنقل الخبرة التركية. انتقلت (تيكا) من التركيز على الفضاء التركي في آسيا الوسطى إلى الانتشار العالمي الكثيف، لاسيما في إفريقيا والساحل. لا تقتصر جهودها على تقديم المعونات، بل تركز على "نقل المعرفة-Know-how) عبر مشاريع التنمية المستدامة مثل: تطوير القطاعات الزراعية، بناء المشافي التخصصية، حفر الآبار الارتوازية، وترميم المعالم التاريخية العثمانية لإعادة ربط هذه المجتمعات بجذورها التاريخية مع تركيا، مما يخلق ارتباطاً يومياً ومستداماً للمجتمعات المحلية بالدولة التركية².

2. رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ (آفاد FAD): تمثل ذراع الاستجابة السريعة والقوة اللوجستية الضاربة في حالات الكوارث والحروب. تتميز (آفاد) بقدرتها على بناء مخيمات اللاجئين والمستشفيات الميدانية في أوقات قياسية، مما يعزز صورة تركيا كـ "قوة منقذة" في لحظات الانهيار القومي للدول، وهو ما يمنح أنقرة "شرعية أخلاقية" تسبق تمددها السياسي والعسكري.

¹ محي الدين اتامان، مرجع سابق، ص 19.

² محمد صادق إسماعيل، "التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص 106.

3. الهلال الأحمر التركي: يعمل كظهير شعبي ومؤسسي يوفر الإغاثة الطبية والغذائية. تكمن قوته في مرونته وقدرته على الوصول إلى مناطق النزاع التي قد تجد المؤسسات الرسمية حرجاً في دخولها، مساهماً في تعزيز "السمعة الطيبة" لتركيا كفاعل خير عابر للحدود¹.

وتمثل الواقعة التاريخية لزيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى العاصمة الصومالية مقديشو عام 2011، في ذروة المجاعة والحرب الأهلية، "نقطة التحول المركزية" في تاريخ الدبلوماسية التركية الحديثة. قدمت تركيا في الصومال نموذجاً إنسانياً "شاملاً ومتعدد الأبعاد" (Integrated Approach)؛² فبينما كانت المنظمات الدولية تكتفي بتوزيع الغذاء من خلف الأسوار الأمنية، نزل الأتراك إلى الميدان وبدأوا في بناء أكبر مستشفى في شرق إفريقيا، وترميم مطار مقديشو، وبناء الطرق الرابطة، وتدريب الكوادر الأمنية. هذا "النجاح الصومالي" تم استخدامه كـ "بطاقة تعارف" (Business Card) ناجحة مهدت لتركيا الدخول إلى منطقة الساحل وغرب إفريقيا (النيجر، مالي، تشاد). لقد بعثت تركيا برسالة مفادها: "نحن لسنا كالقوى الغربية التي تعطي المساعدات لتملي الشروط، بل نحن شركاء في التنمية والأمن"، مما جعلها الشريك المفضل للأنظمة التي تبحث عن بدائل للقوى الاستعمارية القديمة².

كما تعدّ دبلوماسية التعليم "وبناء النخب الموالية (منحة تركيا نموذجاً) بعداً جديداً يتعمق فيه هذا المطلب وهو "الاستثمار في الإنسان"، وتُعد "منح تركيا (Türkiye Bursları)" أداة نفوذ ناعمة لا تقل أهمية عن المساعدات الغذائية. من خلال جلب الآلاف من طلاب دول الساحل للدراسة في الجامعات التركية، تقوم أنقرة ببناء "نخب مستقبلية" تتحدث اللغة التركية، وتفهم الثقافة التركية، وتحمل وداً استراتيجياً تجاه أنقرة. هؤلاء الخريجون عندما يعودون لبلادهم ويتبوؤون مناصب قيادية في الإدارة

¹ محمد عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014)، ص. 16.

² مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات والمواقف (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 84.

والجيش والاقتصاد، يصبحون "سفراء غير رسميين" لتركيا، مما يضمن لها نفوذاً داخل مفاصل الدولة في تلك البلدان لعقود قادمة.

وعادةً ما تُوظف تركيا المساعدات كأداة لـ "تصفير المشكلات" وكسب حالة من "الولاء القاعدي" (Grassroots Loyalty) لدى الشعوب، وهو ما يوفر حماية شعبية للمصالح التركية حتى في حال حدوث تقلبات في مواقف النخب السياسية الحاكمة. إن المساعدات التركية تتميز بكونها "غير مشروطة سياسياً" -على عكس المساعدات الغربية المرتبطة بإصلاحات حقوقية أو ديمقراطية معينة-، مما جعلها الملاذ المفضل للدول التي تعاني من ضغوط دولية. هذا القبول الشعبي والسياسي يسهل لاحقاً مهام الدبلوماسية الرسمية في إبرام اتفاقيات أمنية واقتصادية، حيث تكون الأرضية النفسية والاجتماعية قد تم تهيئتها بالعمل الإنساني "النقي" من وجهة نظر المتلقي¹.

ويتجلى ذكاء القوة الناعمة التركية في تحويل "المساعدة" من منحة إلى "شراكة تنموية شاملة". وامتياز اقتصادي، ففي دول الساحل، غالباً ما يبدأ الوجود التركي بمستشفى ميداني أو بئر ماء تنفذه (تيكا)، لكنه يتطور بسرعة ليشمل عقوداً استشارية وبناء بنية تحتية تنفذها شركات تركية خاصة. هذا "التكامل بين الإنساني والتجاري" يضمن استدامة الحضور التركي؛ فالمنظمة الإنسانية تفتح الأبواب، والمقاول التركي يبني الطرق، والمستشار العسكري (كما رأينا في المبحث السابق) يؤمن هذه الاستثمارات. وبذلك، تنجح تركيا في تحويل "الدبلوماسية الأخلاقية" إلى محرك جبار لتعزيز مكانتها كقوة اقتصادية وأمنية صاعدة، تضمن لنفسها موطئ قدم راسخ في مناطق التنافس الدولي المحموم في إفريقيا.

المطلب الثالث: البعد الثقافي والديني كأداة نفوذ

تُدرّك المدرسة الدبلوماسية التركية الحديثة أن القوة العسكرية والاقتصادية، على أهميتها، تظل قاصرة عن تحقيق اختراق استراتيجي مستدام ما لم تُتوج بقبول وجداني وثقافي لدى شعوب الأقاليم

¹ عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص. 6.

المستهدفة. ومن هذا المنطلق، برز "البعد الثقافي والديني" ليس كملحق تكميلي، بل كركيزة أساسية في هندسة النفوذ التركي الخارجي. لقد اعتمد صانع القرار التركي على استراتيجية "دبلوماسية الهوية" و"الارتباط القيمي" التي تهدف إلى إعادة تقديم تركيا كقوة "شقيقة" تشارك محيطها الإقليمي (في الشرق الأوسط، وإفريقيا، والبلقان) إراثاً حضارياً وقيماً مشتركاً. هذا التوجه منح التحركات التركية غطاءً أخلاقياً وشرعية اجتماعية جعلتها تتفوق على العديد من القوى الغربية التي يُنظر إليها غالباً بعين الريبة بسبب ماضيها الاستعماري¹.

ويمكن تفكيك هذا المطلب وتحليل آليات التوظيف الاستراتيجي للثقافة والدين عبر المحاور العميقة التالية:

أولاً، مؤسسة الدبلوماسية الثقافية، حيث لم تترك تركيا انتشارها الثقافي للصدفة أو للمبادرات الفردية، بل قامت بـ "مأسسة" قوتها الناعمة عبر إنشاء أذرع ثقافية سيادية. يُعد "معهد يونس أمره (Yunus Emre Enstitüsü) مثلاً حياً في هذا المسار، حيث تم استنساخ التجربة الفرنسية (المركز الثقافي الفرنسي) والتجربة البريطانية (المجلس الثقافي البريطاني)، لتأسيس شبكة واسعة من المراكز الثقافية حول العالم. لا يقتصر دور هذه المراكز على تعليم اللغة التركية، بل تعمل كمنصات لتسويق "النموذج التركي" الحديث الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، مما يخلق حالة من "الجاذبية الثقافية" التي تُسهل قبول السلع والسياسات التركية.² وإلى جانب ذلك، برز دور "وقف المعارف التركي" كذراع تعليمية استراتيجية، استحوذت على مئات المدارس في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. إن السيطرة على المناهج التعليمية وتوجيهها تعني قدرة تركيا على تشكيل وعي الأجيال الناشئة، وصياغة عقليتها بما يخدم المصالح التركية العليا، وتحصين هذه المجتمعات من الأيديولوجيات المعادية لأنقرة.

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 142-144.

² عبد القادر بجليفان، "دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية: المؤسسات التعليمية والثقافية نموذجاً"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 58-59.

ثانياً، الاعتماد على الجغرافيا السياسية الروحية وتوظيف العامل الديني حيث تُشكل "رئاسة الشؤون الدينية" ديانت Diyanet - أحد أهم أدوات السياسة الخارجية التركية التي تعمل في صمت ولكن بفاعلية هائلة. فقد تجاوزت تركيا مفهوم "الحدود الوطنية" للدين، لتتبنى ما يُعرف بـ "الجغرافيا السياسية الروحية". يتمثل هذا التوجه في تقديم تركيا لنفسها كـ "حامية للإسلام المعتدل السني" وورثة للرعاية الروحية التي كانت تمارسها الخلافة العثمانية¹. تُترجم هذه الاستراتيجية ميدانياً من خلال مشاريع ضخمة لبناء مساجد عملاقة ذات طراز معماري عثماني في العواصم الإفريقية والأوروبية والأمريكية، وهي لا تُعد مجرد دور للعبادة، بل "سفارات روحية" تؤكد الحضور التركي المادي والمعنوي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم "ديانت" بتدريب آلاف الأئمة والخطباء من دول الساحل والبلقان والشرق الأوسط، وتزويدهم بالمنح الدراسية، مما يضمن تصدير "النسخة التركية" من الدين، ويمنح أنقرة قدرة غير عادية على التأثير في المزاج العام والمنابر الدينية في تلك الدول².

ثالثاً، الاعتماد على توظيف الإرث العثماني والدبلوماسية التاريخية، حيث أعادت الاعتبار لـ "العمق التاريخي العثماني" كعنصر توحيد بدل أن يكون عنصر تفريق. وتعتمد الدبلوماسية التركية على فكرة "السلام العثماني" (Pax Ottomana) "لتذكير شعوب المنطقة بقرون من التعايش المشترك تحت مظلة سياسية واحدة. وتلعب "وكالة التعاون والتنسيق التركية" (تيكا) دوراً محورياً في هذا المحور من خلال "دبلوماسية الترميم". فمن ترميم ضريح النجاشي في إثيوبيا، إلى المساجد التاريخية في الجزائر والبلقان، تقوم تركيا بإحياء الشواهد المادية التي تربطها بهذه الشعوب. هذا المسار يخلق "ذاكرة جماعية مريحة"

¹ محمود سمير الرنتيسي، صعود تركيا والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 88-90.

² طارق عبد الجليل، الدبلوماسية الثقافية التركية: القوة الناعمة في الشرق الأوسط وإفريقيا، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص 112.

تُسهّل على صانع القرار التركي استدعاء روابط الدم والتاريخ لتبرير تدخله السياسي أو الاقتصادي لحماية أمن واستقرار تلك الأقاليم، باعتبارها جزءاً من مجالها الحيوي الطبيعي¹.

رابعاً، الاعتماد على أسلوب المنح الدراسية وصناعة النخب الموالية، حيث يُعد الاستثمار في "العنصر البشري الأجنبي" من أذكى التكتيكات التركية طويلة الأمد. يقدم برنامج "المنح التركية" آلاف الفرص السنوية للطلاب المتفوقين من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط للدراسة في الجامعات التركية بتمويل كامل. الهدف الاستراتيجي هنا ليس أكاديمياً بحتاً، بل هو "صناعة نخب" سياسية، واقتصادية، وعسكرية وعلمية. عندما يعود هؤلاء الطلاب إلى بلدانهم ويتقلدون مناصب سيادية في وزارات الخارجية أو الدفاع أو غرف التجارة، فإنهم يتحولون تلقائياً إلى "لوبي ناعم" وسفراء غير رسميين يدافعون عن المصالح التركية، ويفضلون الشركات التركية، ويتحدثون لغتها، مما يمنح أنقرة نفوذاً عضوياً عميقاً داخل مؤسسات تلك الدول يصعب على القوى المنافسة اختراقه².

خامساً، لا يمكن اكتمال مشهد القوة الناعمة دون التطرق إلى "الظاهرة الدرامية التركية". لقد تحولت المسلسلات التركية (التاريخية منها والاجتماعية) إلى أداة اختراق سيكولوجي عابرة للحدود. فمسلسلات مثل "قيامه أرطغرل" و"المؤسس عثمان" لم تكن مجرد أعمال ترفيهية، بل صُنعت لترويج سردية القوة، والعدالة، والقيادة التاريخية لتركيا. لقد أسهمت هذه الصناعة في كسر الحواجز النفسية، وتغيير الصورة النمطية القديمة، وتسويق "الحلم التركي" ومناطق الجذب السياحي. هذا الانتشار الدرامي أوجد حالة من التعاطف والقبول الشعبي المسبق في المجتمعات العربية والإفريقية لكل ما هو تركي، مما

¹ طارق عبد الجليل، "الدبلوماسية الثقافية التركية: القوة الناعمة في الشرق الأوسط وإفريقيا"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص 112.

² خليل علي مراد، "تركيا المعاصرة: دراسة في التطورات السياسية والاقتصادية (2002-2012)" (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2012)، ص 205-207.

وفر أرضية خصبة ومريحة للدبلوماسية الرسمية للعمل في بيئة جماهيرية محبة ومؤيدة للتوجهات السياسية لتركيا¹.

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من خلال دراستنا لمباحث هذا الفصل أن التحول في الدور الإقليمي والدولي لتركيا لم يكن مجرد طفرة ظرفية، بل هو نتاج هندسة استراتيجية دقيقة ومدروسة، تضافرت فيها مجموعة من الأبعاد والأدوات المتكاملة لنقل تركيا من وضعية "الدولة التابعة" أو "الجسر الساكن" إلى مرتبة "الدولة المركزية" الفاعلة والمؤثرة في صياغة التوازنات الجيوسياسية. وقد اعتمد صانع القرار التركي على مقاربة شاملة توظف كافة مقدرات الدولة عبر ثلاث مسارات رئيسية:

فعلى المستوى السياسي والدبلوماسي (المبحث الأول)، تبلورت الإرادة السياسية لتركيا من خلال تبني مبدأ "الدبلوماسية متعددة المسارات"، حيث تخلت تركيا عن انكفائها التاريخي وانفتحت ببراعماتية على جوارها الجغرافي والإقليمي. وقد وظفت دور "الوسيط النزبه" كأداة لبناء الثقة وتخفيف التوترات، وعملت على نسج شراكات سياسية متينة مع النخب الحاكمة في الأقاليم المستهدفة. ورغم التحديات التي واجهت سياسة "تصفير المشكلات" إثر التحولات الإقليمية، أثبتت الدبلوماسية التركية مرونة فائقة في تكيف أدائها السياسية للحفاظ على مصالحها الحيوية ومكانتها في النظام الإقليمي.

أما على المستوى الأمني والعسكري (المبحث الثاني)، فقد أدركت تركيا أن الدبلوماسية الناعمة تظل قاصرة في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب والسيولة الأمنية، مما حتم عليها تفعيل "القوة الصلبة". وقد تجلّى هذا التحول في الانتقال من الارتكان للخارج إلى بناء قطاع "صناعات دفاعية" وطني رائد، حيث تحولت التكنولوجيا العسكرية (وعلى رأسها الطائرات المسيّرة) إلى أداة دبلوماسية حاسمة لتصحيح موازين القوى. وإلى جانب التسليح، تبنت تركيا استراتيجية "الحضور العسكري غير المباشر" عبر إقامة

¹ عبد القادر بجليفان، مرجع سابق، ص ص 58-59.

القواعد (كنموذج تركسوم) وتقديم الاستشارات والتدريب، مما مكنها من ملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته القوى التقليدية المنسحبة، وتحويل المؤسسة العسكرية التركية إلى ضامن للأمن الإقليمي لحلفائها. على المستوى الاقتصادي والإنساني (المبحث الثالث)، ولضمان استدامة نفوذها السياسي والأمني، وظفت تركيا "قوتها الناعمة المتجددة" عبر بناء شبكة معقدة من المصالح المتبادلة. اقتصادياً، استندت إلى دبلوماسية "التنمية والبنية التحتية" وقدمت نموذجاً استثمارياً (رابع-رابع) يعزز من حضورها المادي. وإنسانياً، اتبعت مقاربة "الدبلوماسية الأخلاقية" التي تقودها مؤسسات ك (تيكا وآفاد)، مما أكسبها ولائاً قاعدياً وشعبياً واسعاً. وقد تُوج هذا الجهد بتفعيل "دبلوماسية الهوية" عبر نشر اللغة واستثمار الإرث الثقافي والديني، مما جعل تركيا في الوجدان الإقليمي للشعوب المسلمة قوة شقيقة ومرجعية حضارية.

نستخلص من هذا إن التوليفة المركبة بين براغماتية السياسة (المبحث الأول)، وصرامة الردع العسكري والتكنولوجي (المبحث الثاني)، وجاذبية الاقتصاد والعمل الإنساني (المبحث الثالث)، هي ما يُشكل في جوهره مفهوم "القوة الذكية (Smart Power)" التركية. لقد مكنت هذه القوة الشاملة والمتكاملة تركيا من اختراق أقاليم مغلقة تاريخياً (كالشرق الأوسط والساحل الإفريقي)، وتحدي احتكار القوى الكبرى التقليدية، لتكرس نفسها في نهاية المطاف كقوة صاعدة منافسة لا غنى عنها في معادلات النظام الدولي الراهن.

الفصل الثالث: رهانات وتحديات

الاستراتيجية التركية في منطقة

الساحل الإفريقي

يُعدّ هذا الفصل حلقةً ختاميةً في سلسلة التحليل المتعلق بالاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي، إذ يسعى إلى الانتقال من مستوى الوصف والتأطير النظري إلى مستوى التحليل النقدي والتقييمي الأعمق. فبعد أن أرسى الفصلان السابقان الأطر المفاهيمية والسياقية لفهم طبيعة الحضور التركي في هذه المنطقة الحيوية، يتوقف هذا الفصل عند ثلاثة محاور رئيسية متكاملة ومتراطة فيما بينها.

يتناول المبحث الأول رصد جملة الرهانات الاستراتيجية التي تدفع تركيا نحو الانخراط المتصاعد في شؤون منطقة الساحل، وهي رهانات متشعبة تمتد من الطموح الجيوسياسي الرامي إلى تعزيز المكانة الدولية، مروراً بالنفوذ الأمني والعسكري المتجسّد في التعاون الدفاعي ونشر منظومة التسليح، ووصولاً إلى الرهانات الاقتصادية التجارية ذات البعد الاستراتيجي البعيد المدى. في المقابل، يُخصّص المحور الثاني لدراسة التحديات البنيوية والظرفية التي تعترض مسار هذا التمدد التركي، من بينها الفجوة القائمة بين الطموح والإمكانات الفعلية، وعدم الاستقرار الأمني المتفاقم في دول الساحل، فضلاً عن حدة التنافس الدولي والإقليمي الذي أضحى أكثر تعقيداً في ضوء التحولات الجيوسياسية الراهنة. أما المحور الثالث والأخير، فيُعنى باستشراف الآفاق المستقبلية لهذه الاستراتيجية، من خلال قراءة تحليلية لمآلات العمل التركي في ظل المعطيات المتغيرة.

وتتجلى أهمية هذا الفصل في كونه يتجاوز مجرد توصيف الحضور التركي، ليضعه في إطار تحليلي نقدي يربط بين البنى المحركة والقيود الضابطة، مستنداً إلى منهجية تحليل السياسة الخارجية التي تجمع بين مستويات التحليل الثلاثة: الداخلي، والإقليمي، والدولي. وهو بذلك يُسهم في الإجابة عن إشكالية المذكورة المتعلقة بطبيعة الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية، ومدى قدرتها على التكيف والاستمرار في بيئة إقليمية شديدة التقلب.

المبحث الأول: الرهانات الاستراتيجية لتركيا في الساحل الإفريقي

لا تنبثق الاستراتيجيات الخارجية للدول في فراغ، بل هي في جوهرها استجابةً منطقية لجملة من الرهانات المحددة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها أو صوغها أو تعزيزها. وفي هذا السياق، تنخرط تركيا في منطقة الساحل الإفريقي وفق رؤية استراتيجية متكاملة تتجاوز البعد العاطفي أو الأيديولوجي الذي يُحاول بعضهم اختزالها فيه. فالمُتأمل في مسار السياسة الخارجية التركية نحو هذه المنطقة يجد أنها تنطوي على رهانات حقيقية ومصالح قابلة للتحديد والقياس، تتوزع على ثلاثة مستويات متداخلة: رهان الجيوسياسية والمكانة الدولية، ورهان النفوذ الأمني والعسكري، والرهان الاقتصادي والتجاري.

إن فهم هذه الرهانات في تضافرها وتكاملها يُتيح لنا فهماً أعمق للمنطق الداخلي الذي يحكم الحضور التركي في الساحل الإفريقي، بعيداً عن التبسيط أو الاختزال.

المطلب الأول: رهانات بناء القوة الجيوسياسية وتعزيز المكانة الدولية

يسعى هذا المطلب إلى الكشف عن الأبعاد الجيوسياسية العميقة التي تُشكّل الرهان الأول للاستراتيجية التركية في الساحل، من خلال تحليل التحول الذي طرأ على بنية السياسة الخارجية التركية منذ مطلع الألفية الثالثة، والذي أفضى إلى تبني نموذج القوة متعددة الاتجاهات. كما يستعرض مفهوم "العمق الاستراتيجي" الذي أسّس له داوود أوغلو، ودوره في توجيه الانخراط التركي نحو القارة الإفريقية عموماً والساحل خصوصاً، فضلاً عن توظيف الإرث الحضاري والهوية الإسلامية أداة لبناء الشرعية وتعزيز النفوذ الرمزي.

شكل مطلع الألفية الثالثة منعطفاً حاسماً في بنية السياسة الخارجية التركية؛ إذ انتقلت أنقرة تدريجياً من نموذج الدولة ذات الارتباط الغربي الحصري إلى نموذج الدولة متعددة الاتجاهات، الساعية إلى بناء ثقل إقليمي ودولي مستقل. وقد وجدت القارة الإفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل بصفة خاصة، موقعاً متقدماً ضمن هذا التحول الاستراتيجي.

يرى عدد من المحللين أن هذه المرحلة جاءت تعبيراً عملياً عن ما بات يُعرف بـ"العمق الاستراتيجي"، وهو المفهوم الذي أسس له أحمد داوود أوغلو في مؤلفه الشهير¹، والذي يقوم على جوهر مفاده أن تركيا دولةً تاريخية ذات امتدادات حضارية وجغرافية واسعة تستوجب حضوراً فاعلاً في محيطها الاستراتيجي الممتد من البلقان إلى آسيا الوسطى فالقارة الإفريقية. وقد انعكس هذا التوجه بجلاء في إطلاق تركيا لسياسة الانفتاح على إفريقيا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و2000، قبل أن تُعمّقها وتُسرع وتيرتها منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.²

وتكشف الأرقام والمؤشرات أن هذا الانفتاح لم يبقَ في دائرة التصريح السياسي، بل تجسّد في واقع مؤسسي ملموس؛ فقد ارتفع عدد السفارات التركية في القارة الإفريقية من 12 سفارة عام 2008 إلى أكثر من 44 سفارة عام 2023، فيما أصبحت تركيا الدولة الثالثة في العالم من حيث كثافة التمثيل الدبلوماسي على مستوى القارة.³ ولا يمكن قراءة هذا التوسع الدبلوماسي بمعزل عن رهان الحضور الجيوسياسي، لأن السفارة تبقى في نهاية المطاف أداةً للتجسس والاستخبارات والنفوذ الناعم قبل أن تكون مجرد واجهة بروتوكولية.

¹ أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 47-89

² وليد عبد الحفي، "السياسة الخارجية التركية في إفريقيا: الأبعاد والمحددات"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 42، 2016، ص 15.

³ وزارة الخارجية التركية، تقرير العلاقات التركية الإفريقية 2023، أنقرة، 2023، ص 12.

ويستدعي الفهم العميق للرهان الجيوسياسي التركي في منطقة الساحل الإفريقي كمحطة لاسترداد الدور الإمبراطوري المستعاد استحضار البُعد التاريخي، الذي كثيراً ما يغيب عن التحليلات التقنية المتسارعة. فتركيا، بوصفها وريثة الإمبراطورية العثمانية التي امتد نفوذها إلى مناطق واسعة من إفريقيا الشمالية وبعض أجزاء إفريقيا جنوب الصحراء، تنظر إلى انخراطها الراهن في القارة من خلال مزدوجة الذاكرة والمصلحة. ففي خطابها السياسي والثقافي، كثيراً ما تُوظف تركيا الإرث العثماني أداة لبناء الشرعية وتبرير حضورها الجديد في مناطق ذات ذاكرة تاريخية مشتركة معها.

وقد أدرك صناع السياسة الخارجية التركية أن منطقة الساحل الإفريقي تشكل نقطة استراتيجية حساسة لأكثر من سبب: فهي تقع في ملتقى المجالات النفوذ الكبرى، سواء كانت فرنسية أو أمريكية أو صينية أو روسية، مما يجعل الحضور فيها رسالة ذات قيمة رمزية ووظيفية بالغة تتجاوز مجرد الحجم المادي لهذا الحضور. ويُعزّد ذلك ما أورده الباحثة إليكا فيلكس دي فيتا من أن "توغل تركيا في الساحل لا يمكن قراءته إلا في ضوء تنافسها مع القوى الغربية على إعادة تشكيل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الهيمنة أحادية القطب".¹

يكتسب هذا الرهان الجيوسياسي التركي بُعداً إضافياً حين يُدرّس في ضوء التحولات التي شهدتها المنطقة إثر موجة الانقلابات العسكرية المتتالية التي طالت مالي (2021)، وبوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023). فقد أفضت هذه الانقلابات إلى انحسار حاد في النفوذ الغربي الفرنسي بخاصة، مما أفرز فراغاً جيوسياسياً سارعت إليه أطراف متعددة، في مقدمتها روسيا عبر مجموعة فاغنر (أفريكا كور حالياً)، والصين، وتركيا أيضاً.

¹ مبروك غضبان، "العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002: حكومة تركية جديدة وواقع إقليمي متغيّر"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 11، العدد 1، ص. 228.

وقد وجدت أنقرة في هذه المرحلة الانتقالية فرصة لإعادة تموضعها في المعادلة الأمنية للمنطقة، مستثمرة خطاباً مغايراً يتحاشى الإيحاءات الاستعمارية التي صارت تُلاحق حضور الدول الغربية في وجدان النخب الساحلية وشعوبها. وتجدد الإشارة هنا إلى أن التموضع التركي في هذا الفراغ الاستراتيجي يمنحها قدراً من الثقل التفاوضي في علاقاتها مع الغرب من جهة، ومع القوى الصاعدة المنافسة من جهة أخرى، مما يجعل الساحل ورقةً استراتيجية متعددة الاستخدامات بالنسبة لأنقرة.¹

ولا يمكن إغفال البعد الديني والحضاري في منظومة الرهانات الجيوسياسية التركية، وإن كان ينبغي الحذر من التضخيم في قراءته أو توظيفه تحليلياً. فتركيا وعت مبكراً أن الانتماء الإسلامي المشترك مع شعوب الساحل يُشكّل رصيذاً رمزياً قابلاً للتوظيف دبلوماسياً، شريطة أن يُقدّم في قالب الشراكة الندية لا في قالب الوصاية الأيديولوجية. ومن هنا، كثّفت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) نشاطها في بناء المساجد والمدارس الدينية في دول الساحل، في حين نشطت مؤسسة الديانة التركية (ديانت) في توطيد الروابط مع المؤسسات الدينية المحلية.² غير أن هذا التوظيف الديني يبقى رهين توازنات حساسة، لا سيما أن المجتمعات الساحلية ذات الأغلبية المسلمة لا ترفع راية ثقافية موحدة، بل تتعدد فيها المرجعيات الصوفية والسلفية والإصلاحية، مما يجعل أي استثمار ديني تركي عملاً بالغ الدقة يستلزم انتقاء الشركاء المحليين بعناية.

المطلب الثاني: رهانات النفوذ الأمني والعسكري

يتوقف هذا المطلب عند المحطة الثانية الأكثر صلابةً من الانخراط التركي، المتمثلة في النفوذ الأمني والعسكري المتصاعد في منطقة الساحل. ويُحلّل المطلب الأعمدة الثلاثة التي يتركز عليها هذا الانخراط،

¹ السعيد بوقاروق وفايزة عمارة، "الدبلوماسية الروحية لتركيا في إفريقيا: الهوية الدينية كآلية لبناء النفوذ الجيوسياسي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، يونيو 2021، ص. 142.

² حمزة خضري وعلي غوال، "الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا: المركّزات والأبعاد"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص. 119.

وهي: اتفاقيات التعاون الدفاعي الثنائية، وتصدير منظومة الأسلحة ولا سيما الطائرات المسيّرة "بيرقدار TB2" التي تحوّلت إلى علامة استراتيجية مميزة، ثم برامج تدريب الكوادر العسكرية الإفريقية في المؤسسات التعليمية التركية بوصفها رهاناً بعيد المدى يستهدف بناء الولاء وترسيخ الحضور.

وإذا كانت القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية قد شكّلت القاعدة الأولى للانخراط التركي في إفريقيا، فإن القوة الصلبة والحضور العسكري باتا يشكّلان القاعدة الثانية المتصاعدة والأكثر إثارة للاهتمام في أوساط صانعي القرار والباحثين على حدّ سواء. وتجد تركيا في المعضلة الأمنية لدول الساحل، التي تعاني منذ عقود من وطأة الإرهاب والتطرف والانقلابات العسكرية، فرصة لإبراز نفسها شريكاً أمنياً موثقاً به وبديلاً فعالاً عن القوى التي أخفقت في استتباب الأمن. وقد ارتكز الانخراط العسكري التركي في الساحل على ثلاثة أعمدة رئيسية متكاملة: التعاون الدفاعي الثنائي، وتصدير منظومة الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، وتدريب الأطر العسكرية في المؤسسات التركية.

اتجهت تركيا إلى عقد شبكة من اتفاقيات التعاون العسكري الثنائي مع عدد من دول الساحل الإفريقي، وإن تفاوتت هذه الاتفاقيات في عمقها ومضمونها تبعاً لطبيعة العلاقة السياسية مع كل دولة. ففي نيجيريا، انعقدت أطر تعاون دفاعي اشتملت على التدريب المشترك وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب.¹ وفي السنغال، نشّطت تركيا تعاونها الأمني في إطار متوازن يجمع بين التدريب والتجهيز وبناء القدرات. أما تشاد، ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي في قلب المنطقة، فقد كانت ملفاً بالغ الأهمية بحكم دورها المحوري في مكافحة الإرهاب وتنظيم قوة العمل الإقليمية.

وتتبنى الاستراتيجية التركية في تعاونها الأمني خطاباً يُركز على مبدأ "الشراكة بين الأنداد" وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، في تمايز مقصود عن الشروط السياسية التي كثيراً ما تقتن بالتعاون الأمني

¹ أسامة بوقرة، "الأبعاد الأمنية والعسكرية للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا"، مجلة المقاصد للدراسات القانونية والسياسية، جامعة ميدي غردية، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2022، ص. 94.

الغربي. وإن كان بعض المحللين يرون في هذا التمايز سياسةً براغماتية أكثر منها مبدئيةً حقيقية، فإنه يظل عاملاً جاذباً للحكومات الساحلية التي باتت تتذمر من اشتراطات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تربط بها باريس وواشنطن علاقاتهما الأمنية.¹

كما تستعمل الطائرات المسيّرة من طراز "بيرقدار TB2" كأداة هامة للتمدد الاستراتيجي، ولعلّ هذا أكثر ما يُضفي على النفوذ العسكري التركي في الساحل قيمةً استراتيجية فائقة، والتي تحوّلت إلى ما يشبه العلامة التجارية لتصدير القوة العسكرية التركية. فبعد أن أثبتت هذه الطائرات فعاليتها القتالية في ليبيا وناغورنو كاراباخ وأوكرانيا، توجّه الاهتمام الإفريقي نحوها بشكل متصاعد.

وفي السياق الساحلي تحديداً، عمدت دول كمالي وبوركينا فاسو والنيجر إلى إبداء اهتمام بمنظومة الطائرات التركية المسيّرة، حيث يرى قادتها العسكريون فيها وسيلةً فعّالة من حيث التكلفة في مواجهة الجماعات الإرهابية المتحركة في الفضاءات الصحراوية الشاسعة.² ويُدرّك الجانب التركي أن هذا التصدير ليس مجرد صفقة تجارية، بل هو أداة لربط الزبون بالمورد، وخلق نوع من التبعية التقنية تضمن له حضوراً مستداماً في المنظومة الأمنية للدولة المستوردة.

ويُشكّل تدريب الكوادر العسكرية ووظائف الأمن في الدول الساحلية داخل المؤسسات التعليمية العسكرية التركية رهاناً بعيد المدى لا يقل أهمية عن صفقات الأسلحة. فالضابط الذي تخرّج في أكاديمية تركية يحمل معه ليس فقط خبرةً تقنية عسكرية، بل أيضاً شبكةً من العلاقات الإنسانية والمرجعية الفكرية التي تُرسّخ ارتباطه بالمؤسسة العسكرية التركية. وفي بيئة تتسم بتكرار الانقلابات وتصاعد نفوذ المؤسسات العسكرية في صنع القرار السياسي كما هو الحال في الساحل، يتحول هذا الرهان إلى رأسمال اجتماعي استراتيجي من الدرجة الأولى. وقد أفادت تقارير عدة بأن المؤسسات العسكرية التركية، ومنها أكاديمية

¹ بوجمة غشي وحكيم بوشاشي، "البراغماتية في السياسة الخارجية التركية تجاه الساحل الإفريقي: دراسة في التنافس التركي الفرنسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، يونيو 2023، ص. 208.

² بوجمة غشي وحكيم بوشاشي، مرجع سابق، ص. 208.

الحرب والأكاديمية الجوية ومؤسسات التدريب التابعة لوزارة الدفاع، فتحت أبوابها أمام طلاب عسكريين من دول إفريقيا جنوب الصحراء بصورة متزايدة خلال السنوات الأخيرة.¹

المطلب الثالث: الرهانات الاقتصادية والتجارية

يُعنى هذا المطلب برصد البُعد الاقتصادي والتجاري للاستراتيجية التركية في الساحل الإفريقي، باعتباره الرهان الأكثر ملموسيةً وقابليةً للقياس. ويستعرض المطلب مسار التبادل التجاري بين تركيا وإفريقيا وتطوره الكمي المتصاعد، ثم يتعمق في قطاعات الاختراق الاقتصادي التركي الرئيسية من مقاولات وبناء ونقل بحري وطيران، وصولاً إلى الرهان الأعمق المتعلق بملف الموارد الطبيعية الذي يُشكّل في حقيقته العمق الاستراتيجي الحقيقي للحضور الاقتصادي التركي في المنطقة.

لا يمكن فهم الانخراط التركي في منطقة الساحل دون استيعاب حجم الرهان الاقتصادي الكامن وراءه. فمنذ إطلاق السياسة الإفريقية التركية المتجددة، تراجع المنطق العاطفي أو الأيديولوجي لصالح منطق المصلحة الاقتصادية الصريحة. وقد حدّد الرئيس أردوغان في أكثر من خطاب ومناسبة جملةً من الأهداف التجارية الطموحة، كان أبرزها الهدف المعلّن ببلوغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإفريقيا 75 مليار دولار.²

وعلى مستوى الواقع، سجّلت الصادرات التركية نحو القارة الإفريقية تحسناً ملحوظاً، منتقلةً من 3.4 مليار دولار عام 2003 إلى ما يناهز 34 مليار دولار عام 2022، وإن ظلّ هذا الرقم دون المستهدفات الأمنية المعلنة. غير أن الأهم من الأرقام المطلقة هو التوزيع الجغرافي لهذا التبادل والطبيعة النوعية للبضائع المتداولة.³

¹ بوجمة غشي وحكيم بوشاشي، مرجع سابق، ص. 208.

² قمة تركيا-إفريقيا الثالثة، خطاب الرئيس رجب طيب أردوغان، إسطنبول، ديسمبر 2021.

³ المعهد التركي للإحصاء (TÜİK)، نشرة التجارة الخارجية السنوية 2022، أنقرة، 2023، ص 47.

تُشكّل شركات المقاولات والبناء التركية ركيزة الاختراق الاقتصادي التركي في إفريقيا بصفة عامة والساحل بصفة خاصة. وتصنّف غرفة المقاولين الأتراك الدوليين بلدان الساحل الإفريقي في خانة الأسواق الناشئة ذات الإمكانيات العالية، في ظل الطلب المتصاعد على البنية التحتية من طرق ومستشفيات ومطارات ومنشآت عامة. وتنشط عدة شركات تركية كبرى كـ "تشالِق" و"ليماك" و"كالون" في منطقة الساحل، محققة عقوداً بمليارات الدولارات في دول كينيا ونيجيريا وتشاد والسنغال.¹

ويتسم هذا النشاط بميزة استراتيجية إضافية، إذ تتحول المشاريع الإنشائية التركية إلى واجهات مرئية ملموسة تُعزز الصورة الإيجابية لتركيا لدى المجتمعات المحلية، وتوظف في الخطاب الدبلوماسي باعتبارها دليلاً على جدية الشراكة.

ضمن استراتيجية التوسع الاقتصادي التركي، اضطلعت الخطوط البحرية التركية بدور محوري في تعزيز الترابط اللوجستي بين موانئ تركيا وموانئ القارة الإفريقية. فقد فتحت "Turkish Airlines" مسارات جديدة نحو عدد من عواصم الساحل، في حين عمّقت الخطوط البحرية التركية حضورها في موانئ غرب إفريقيا الكبرى كداكار وأبيدجان ولاغوس.² ويبرز هنا رهان استراتيجي مزدوج: فمن جهة، تُسهّم هذه الروابط اللوجستية في خفض تكاليف التبادل التجاري وتنشيطه، ومن جهة أخرى، تُكرّس حضوراً تركياً مادياً دائماً في عقدة الاتصالات الجغرافية للمنطقة، بما يُعزز النفوذ ويُشكّل أدواراً للوساطة في المستقبل.

ولا يكتمل تحليل الرهانات الاقتصادية التركية دون الإشارة إلى ملف الموارد الطبيعية، الذي يُشكّل في الحقيقة عمق الرهان وجوهره. فمنطقة الساحل الإفريقي تنطوي على ثروات معدنية وطاقوية ضخمة، من بينها اليورانيوم (النيجر التي تُصنّف ضمن أكبر المنتجين عالمياً)، والنفط والغاز الطبيعي

¹ اتحاد المقاولين الأتراك، "محفظة المشاريع الدولية لعام 2022" (International Project Portfolio 2022)، أنقرة: منشورات اتحاد المقاولين الأتراك، 2022، ص. 34.

² الخطوط الجوية التركية، التقرير السنوي لعام 2022: العمليات الأفريقية، إسطنبول، 2023، ص. 22.

(تشاد ونيجيريا)، والذهب (مالي وبوركينا فاسو)، فضلاً عن ثروات باطنية أخرى لا تزال في طور الاستكشاف.

وبينما لا يعلن المسؤولون الأتراك صراحةً عن استهداف هذه الموارد، فإن التنافس على استخراجها وتسويقها يُشكل عنصراً لا يمكن تجاوزه في تحليل الحضور التركي في المنطقة¹. وقد بدأت بعض الشركات التركية العاملة في قطاع التعدين تُبدي اهتماماً متصاعداً بالأسواق الإفريقية، حتى وإن ظل هذا الحضور أدنى مستوى بكثير مما وصل إليه نظراؤها الصينيون والأوروبيون حتى الآن².

المبحث الثاني: تحديات الدور التركي في الساحل الإفريقي

تُفصح الرهانات الاستراتيجية التي رصدناها في المبحث السابق عن طموح تركي واضح ومتصاعد في منطقة الساحل الإفريقي. غير أن الطموح وحده لا يكفي لضمان النجاح في بيئة جيوسياسية بالغة التعقيد كالبينة الساحلية. فثمة جملة من التحديات البنيوية والظرفية التي تُقيّد مساحة الفعل التركي وتُحاصر أحياناً خياراته الاستراتيجية. وتتوزع هذه التحديات على ثلاثة مستويات متداخلة: تحدي الفجوة بين الإمكانيات والطموح، وتحدي المعضلة الأمنية المتجذرة، وتحدي التنافس الدولي والإقليمي المحتدم. والقراءة الأمينة لهذه التحديات في تفاصيلها وتداعياتها هي وحدها الكفيلة بتقديم تقييم موضوعي متوازن للدور التركي، بعيداً عن التهويل أو الاستهانة.

المطلب الأول: تحدي التوازن بين الإمكانيات الداخلية وطموح القوة الصاعدة

يُعالج هذا المطلب التناقض الجوهرى القائم بين الطموح الخارجى التركى المتعاظم والضغط الداخلية المتراكمة التي تُحدّ من قدرة أنقرة على الإيفاء بالتزاماتها الإفريقية. ويستعرض المطلب ثلاثة أبعاد لهذا التحدي: الأول اقتصادي يتعلق باضطرابات الليرة التركية والتضخم المرتفع وانعكاسهما على تمويل

¹ أحمد كافاس، "العلاقات التركية الإفريقية: آفاق جديدة في الشراكة الاقتصادية"، مجلة الدراسات الأفرو-أوراسية، مج. 1، ع. 1، 2012، ص. 35.

² المرجع نفسه، ص. 35.

السياسة الخارجية، والثاني مؤسسي يرتبط بمحدودية الكوادر الدبلوماسية المتخصصة في الشأن الساحلي، والثالث سياسي يتصل بإشكالية الاستدامة في ضوء حدة الاستقطاب السياسي الداخلي.

يُعدّ السياق الاقتصادي الداخلي المتقلب أحد أبرز العوامل المقيّدة للطموح الخارجي التركي. فتركيا التي شهدت في الفترة بين 2003 و 2013 نمواً اقتصادياً متسارعاً أتاح لها تمويل سياستها الخارجية التوسعية، باتت تعاني منذ منتصف العقد الماضي من اضطرابات اقتصادية عميقة: تراجع حاد في قيمة الليرة التركية، وتضخم مرتفع تجاوز في بعض المراحل حاجز 80%، وعجز في الميزان التجاري، فضلاً عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتبعات جائحة كوفيد-19.¹

وفي هذا السياق، يطرح المحللون تساؤلاً مشروعاً: إلى أي حدّ يمكن لتركيا المثقلة بضغوط اقتصادية داخلية خانقة أن تحافظ على مستوى الإنفاق على سياستها الخارجية الإفريقية المكلفة؟ صحيح أن بعض أدوات الحضور التركي لا تستلزم إنفاقاً ضخماً مباشراً، كالتدريب العسكري والدبلوماسية الدينية والشركات الخاصة التي تعمل وفق منطقها التجاري الذاتي، إلا أن الحضور الدبلوماسي الكثيف والمشاريع الإنمائية وإرسال القوات العسكرية تظل أعباءً مالية لا يمكن الاستهانة بها.

ورغم التوسع الكمّي الملحوظ في شبكة السفارات التركية في إفريقيا، تبقى الكفاءة المؤسسية الدبلوماسية للحضور التركي في الساحل محدودةً مقارنةً بالقوى الغربية التقليدية. فالدبلوماسية الفرنسية مثلاً تستند إلى تراكم معرفي هائل وشبكة علاقات رسّختها عقود من الحضور الاستعماري وما بعد الاستعماري، فضلاً عن استثمارات ضخمة في صناعة الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الساحلي. في المقابل، تعمل الدبلوماسية التركية في الساحل من قاعدة خبراتية أضيق، وبعدد محدود من الكوادر المتخصصة القادرة على التحليل العميق للمشهد السياسي والقبلي والثقافي لهذه المنطقة البالغة

¹ البنك الدولي، مرصد تركيا الاقتصادي: إدارة المخاطر الماكرو-مالية، واشنطن العاصمة، 2023، ص ص. 12-18.

التعقيد. وتُشير الباحثة سينيم أدار إلى أن غياب "بنية تحتية معرفية" كافية يُعدّ أحد أبرز نقاط الضعف الهيكلية في السياسة الخارجية التركية نحو الساحل.¹

كما يُلقى الاستقطاب السياسي الداخلي في تركيا بظلاله الثقيلة على استدامة السياسة الخارجية الإفريقية. فهذه السياسة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بشخصية الرئيس أردوغان وتوجهات حزب العدالة والتنمية الحاكم، مما يطرح تساؤلاً جوهرياً حول مدى قدرتها على الاستمرار والثبات في حال حدث تحول في المشهد السياسي التركي الداخلي. فالسياسة الخارجية الرشيدة تحتاج عادةً إلى قدر من التوافق الوطني الداخلي لضمان استمراريتها عبر الحكومات المتعاقبة، وهو ما لا يبدو متحققاً بشكل كافٍ في الحالة التركية راهناً.²

المطلب الثاني: تحدي استمرار المعضلة الأمنية في دول الساحل

يتوقف هذا المطلب عند أشد التحديات تأثيراً على مسار العمل التركي في الساحل، وهو التحدي الأمني المتجذر الذي جعل من هذه المنطقة "مستنقعاً استراتيجياً" ابتلع جهود كبرى القوى الدولية قبل تركيا. ويُحلل المطلب ثلاثة مظاهر لهذه المعضلة: تفاقم تمدد الجماعات الإرهابية في الفضاءات الصحراوية الشاسعة، والهشاشة البنيوية للمؤسسات الحكومية التي تُضعف جدوى الشراكة الفعّالة، ثم موجة الانقلابات العسكرية المتلاحقة التي أفرزت بيئةً متقلبة تُعقّد حسابات الشراكة الثنائية.

يُشكّل الوضع الأمني في منطقة الساحل تحدياً وجودياً للدول الساحلية ذاتها قبل أن يكون تحدياً للفاعلين الخارجيين من أمثال تركيا. فمنذ انهيار الدولة الليبية عام 2011 وانتشار السلاح في المنطقة، وتصاعد نشاط تنظيمات كجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وداعش في الصحراء الكبرى، أضحت

¹ سينيم أدار، "البصمة التركية في أفريقيا: بين الطموح والقدرة"، أوراق بحثية للمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، برلين، 2021، ص. 9.

² Senem Aydın-Düzgit & E. Fuat Keyman, "Turkish Foreign Policy in a Changing World Order," **Global Turkey in Europe**, Istanbul Policy Center, 2014, p. 23.

الساحل مسرحاً لحرب استنزاف مفتوحة لم تُفلح في كبحها سنوات من التدخل العسكري الفرنسي (عملية برخان) ولا التدخل متعدد الأطراف عبر قوة G5 الساحل.¹

هذا السياق الأمني القائم يفرض على تركيا معضلة حقيقية من وجهين: فإذا قرّرت الانخراط عسكرياً في مواجهة الإرهاب، فإنها تُعرض نفسها لمخاطر التورط في صراع استنزافي مفتوح لا أفق واضح له. وإذا اختارت الابتعاد والاكتفاء بالحضور الناعم، فإنها تُضعف حجتها كشريك أمني فعال وتمنح

ويصطدم التعاون التركي مع دول الساحل بعائق بنيوي عميق يتمثل في ضعف المؤسسات الحكومية في هذه الدول. فالدولة في بوركينا فاسو أو مالي أو النيجر لا تمارس سيطرةً فعليةً على كامل إقليمها، وكثيراً ما تنعدم قدراتها اللوجستية والبشرية والتقنية اللازمة للشراكة الفعّالة. وهذا يعني أن التجهيزات العسكرية والتدريبات والبرامج التنموية التركية قد تُوظّف في أحيان كثيرة من قِبَل شركاء غير موثوقين، أو تضيع في رمال الفساد والمحسوبية.² وقد جاء النموذج الأكثر إيلاماً في تجربة التدخل الغربي ذاتها، التي أثبتت أن ضحّ الموارد في بيئات مؤسسية هشة يُنتج غالباً نتائج عكسية، من بينها تغذية منطق الربح الأمني وتعزيز مراكز النفوذ المحلية غير الرسمية.

وقد أربكت موجة الانقلابات العسكرية المتلاحقة التي حدثت في مالي والنيجر وبوركينا فاسو بين عامي 2020 و2023 حسابات جميع الفاعلين الدوليين في المنطقة بلا استثناء، بما فيها تركيا. فترسّى اتفاقيات تعاون أمني مع حكومة ما، ثم تسقط تلك الحكومة ليأتي ضباط انقلابيون قد يكون لهم مرجعيات وتحالفات مختلفة. وإذا كانت هذه الانقلابات قد أتاحَت من ناحية فرصةً لإعادة التموضع

¹ ماتيئاس بازيدو وآخرون، "العنف الجهادي في أفريقيا: الاتجاهات والاستجابات"، أوراق بحثية للمعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية (GIGA Research Unit)، هامبورغ، 2023، ص ص. 4-11.

² المرجع نفسه، ص ص. 4-11.

على حساب القوى الغربية المدحورة، فإنها في المقابل تُنتج بيئةً من عدم اليقين لا تُشجّع على الاستثمار في الشراكات طويلة الأمد التي تظل في النهاية الركيزة الأساسية لأي نفوذ مستدام.¹

المطلب الثالث: تحدي التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة

يُخصّص هذا المطلب لدراسة التحدي المركّب المتمثل في التنافس المحتدم على النفوذ في الساحل من قِبَل أطراف دولية وإقليمية متعددة ومتشابكة في آنٍ واحد. ويرصد المطلب طبيعة المنافسة مع أربعة فاعلين رئيسيين: فرنسا التي يتراجع نفوذها لكنه لم ينتهِ بعد، وروسيا التي تتمدد عبر أدوات أمنية مباشرة، والصين التي تمتلك ثقلًا اقتصاديًا هائلًا يفوق القدرة التركية، فضلاً عن المنافسين الإقليميين كالإمارات والمملكة العربية السعودية اللتين تتقاطع مصالحهما وتتعارض مع المصالح التركية.

على الرغم من الضربات المتتالية التي تلقتها فرنسا في الساحل، والمتمثلة في طرد قواتها من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، فإن باريس لم تتخلَّ عن مصالحها في المنطقة ولا عن أدواتها التقليدية للتأثير. فشبكة الفرانكوفونية لا تزال حاضرة في بنية النخب والتعليم والإعلام الساحلي، فيما تحتفظ فرنسا بحضور عسكري في تشاد وكوت ديفوار والسنغال، وهو ما يُشكّل وزناً ليس من السهل تجاوزه بالمرّة.² كما أن استعادة باريس لنفوذها عبر مسارات جديدة وإن بدا مؤجلاً أمراً لا يمكن إقصاؤه كلياً من ميزان التحليل الاستراتيجي، مما يعني أن تركيا تنخرط في منافسة مع قوة إقليمية أوروبية كبرى لا تزال تُقاتل للحفاظ على ما تبقى من نفوذها.

كما أفرز الحضور الروسي في الساحل عبر مجموعة المرتزقة المعروفة بفاغنر، والتي أعيدت هيكلتها تحت مسمى "أفريكا كور" إثر مقتل قائدها يفغيني بريغوجين عام 2023، منافساً استراتيجياً مباشراً

¹ حورية دباك، "الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي ودورها في انحسار النفوذ الفرنسي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، يناير 2023، ص. 842.

² تيري فيركولون، "فرنسا في الساحل: مواجهة الحقائق"، أوراق سياسات المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (إيفري)، باريس، 2023، ص. 6.

لتركيا لا يمكن التهوين منه. فروسيا تُقدّم نفسها بوصفها بديلاً للسيادة الغربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو الخطاب ذاته الذي تتبناه تركيا، مما يجعلهما في منافسة فعلية على النفوذ رغم التقاطعات الظرفية الممكنة بينهما.¹

والجدير بالملاحظة أن أسلوب الانخراط الروسي يختلف جوهرياً عن الأسلوب التركي؛ فبينما تميل موسكو إلى الحضور العسكري المباشر والدعم المكثف للأنظمة العسكرية دون اعتبارات مؤسسية طويلة الأمد، تنتهج تركيا نهجاً أكثر تدرجاً وتنوعاً يجمع بين القوة الناعمة والصلابة. والسؤال هو: أيّ النهجين أكثر تأثيراً على المدى المتوسط والبعيد في بيئة متقلبة كالبينة الساحلية؟

ويختلف التحدي الصيني في طبيعته عن التحديات الأخرى، لأن الصين لم تُبِنْ حضورها في الساحل على الهيمنة الأمنية والعسكرية بقدر ما بنته على الاختراق الاقتصادي المنهجي والبنية التحتية والاستثمار في الموارد. وبحكم حجم الاقتصاد الصيني وقدراته التمويلية الهائلة، يبقى الثقل الاقتصادي الصيني في الساحل يتجاوز بمراحل ما يمكن لتركيا أن تُقدّمه.² على أن هذا لا يعني أن الجانبين التركي والصيني في خصومة دائمة ضرورية؛ إذ توجد مساحات تكاملية محتملة بينهما في ظل تقسيم غير رسمي للأدوار، حيث تتفوق تركيا في الجانب الأمني والسياسي والديني، في حين يتفوق الصينيون في الجانب الاقتصادي. غير أن هذا التكامل يبقى مشروطاً وهشاً ويمكن أن تتحول المصالح في أي لحظة.

ولا يقتصر التنافس على القوى الدولية الكبرى، بل يمتد ليشمل فاعلين إقليميين عرباً وخليجيين. فالإمارات العربية المتحدة التي تنتهج سياسة إفريقية توسعية بلغت حداً يوصفها بعض الباحثين بـ"الإمبريالية البيضاء"، تتقاطع مصالحها مع تركيا وتتعارض في آن واحد في أكثر من ساحة إفريقية. كما

¹ إيفان تيموفيف، "روسيا وأفريقيا: التنافس الاستراتيجي في الساحل" (Russia and Africa: Strategic Competition in the Sahel)، تقرير مجلس الشؤون الدولية الروسي (RIAC Report)، موسكو، 2023، ص. 14.

² لينا بن عبد الله، صياغة مستقبل القوة: إنتاج المعرفة وبناء الشبكات في العلاقات الأفريقية، ميشيغان: دار نشر جامعة ميشيغان، 2020، ص. 88.

تنشط المملكة العربية السعودية عبر ضخ التمويل الديني والاقتصادي في المنطقة، مما يجعلها منافساً للدور الديني التركي في آن واحد.¹

المبحث الثالث: آفاق الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي

يُحيلنا التحليل الدقيق للرهانات والتحديات التي استعرضناها في المبحثين السابقين إلى سؤال ختامي لا مناص من الإجابة عنه: ما الآفاق المستقبلية للاستراتيجية التركية في الساحل الإفريقي؟ وكيف يمكن لأنقرة أن تُوازن بين طموحاتها المعلنة والقيود الموضوعية التي تُطَوّق مسيرتها في هذه المنطقة؟ ويتناول هذا المبحث ثلاثة سيناريوهات أو مسارات مستقبلية محتملة: مسار القوة الذكية القائمة على الجمع المتوازن بين الأدوات المتنوعة، ومسار التراجع أو إعادة المعايير في البُعد العسكري والأمني، ومسار التكيف المرن في مواجهة التنافس المتصاعد.

المطلب الأول: استراتيجية القوة الذكية

يتناول هذا المطلب المسارَ الأمثل الذي يُؤهل الاستراتيجية التركية لتجاوز حدود أدواتها المنفردة نحو توليف متكامل بين القوة الناعمة والصلابة والاقتصادية وفق مفهوم "القوة الذكية". ويستعرض المطلب المنظومة القائمة لأدوات القوة الناعمة التركية في الساحل من منح دراسية ومشاريع تنموية وإعلام وتعاون ديني، ثم يُقيّم مدى انسجامها مع الأبعاد الأمنية والاقتصادية، مُبرزاً الشروط الضرورية للانتقال من التراكم الأدوات العشوائي إلى التكامل الاستراتيجي المنهجي الحقيقي.

يُعدّ مفهوم "القوة الذكية" (Smart Power) "من أكثر المفاهيم حضوراً في تحليل السياسة الخارجية للقوى الصاعدة في القرن الحادي والعشرين. وقد أسّس له جوزيف ناي في أعماله المتعلقة

¹ سفيان التايب ومبروك غضبان، "التنافس الجيوسياسي الخليجي في القرن الإفريقي: دراسة في الأبعاد والمؤشرات (الإمارات وقطر نموذجاً)"، مجلة السياسة والمجتمع، جامعة محمد لين دباغين سطيف 2، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، يناير 2021، ص. 245.

بتحولات القوة في النظام الدولي، مُعرِّفاً إياه بأنه "القدرة على الجمع بين أدوات القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تُعزز من أثر كل منهما وتُتجاوز حدودهما المنفردة".¹

وبالنظر إلى التجربة التركية في الساحل الإفريقي، نجد أنها تتضمن عناصر هذا المزج المدروس وإن كانت تطبيقاتها تفاوتت في درجة الانسجام والتنسيق. فمن جهة، توظف تركيا أدوات القوة الناعمة من تعليم ودين وثقافة وإعلام ومساعدات إنمائية، ومن جهة أخرى تُعزز حضورها الأمني والعسكري بشكل متنامٍ. والسؤال الجوهرى هو: هل يتحول هذا الجمع إلى استراتيجية ذكية متكاملة وفاعلة، أم يبقى مجرد تراكم عشوائي للأدوات دون تصور استراتيجي موحد؟

وتتوفر تركيا على منظومة متكاملة نسبياً من أدوات القوة الناعمة في منطقة الساحل: التعليم والمنح الدراسية، حيث تُعدّ المنح الدراسية التي توفرها مؤسسة "تركيا بيليك" (تربة) من أفعال أدوات القوة الناعمة التركية، إذ تستقطب سنوياً آلاف الطلاب من الدول الإفريقية للدراسة في الجامعات التركية. وتُمثل هذه المنح استثماراً في بناء نخب إفريقية مستقبلية مرتبطة ثقافياً ووجدانياً بتركيا²، وكالة التعاون التركي (تيكا) التي تُمثل هذه الوكالة ذراعاً تنفيذية حيوية للحضور التركي في الساحل، من خلال تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية كبناء المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والصرف الصحي، وتُعطي هذه المشاريع صورةً إيجابية ملموسة عن "تركيا المانحة" التي تُقدم من غير شروط سياسية مُضنية.³ بالإضافة إلى الإعلام التركي الذي يشكّل التلفزيون التركي الخارجي (TRT World) وقناة

¹ جوزيف ناي، مستقبل القوة، نيويورك: دار بيليك أفابرز للنشر، 2011، ص. 207

² السعيد بوقاروق وفايزة عمارة، "الدبلوماسية الروحية والثقافية لتركيا في إفريقيا: التعليم والمنح الدراسية كآلية لبناء النفوذ"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، يونيو 2021، ص. 148.

³ حمزة خضري وعلي غوال، "الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا: المرتكزات والأبعاد"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، ديسمبر 2020، ص. 120.

"TRT Africa" التي أطلقت في السنوات الأخيرة أدواته لنشر الرواية التركية وبناء الصورة الإيجابية في المجتمعات الإفريقية.

وتبرز الحاجة في المرحلة القادمة إلى انتقال تركيا من حالة التراكم الأدواني إلى حالة التكامل الاستراتيجي الحقيقي، أي القدرة على توليف أدوات القوة الناعمة والصلبة والاقتصادية في إطار رؤية متكاملة تُحدد أولويات واضحة وتُوزع الموارد بكفاءة. ومن المؤشرات الواعدة في هذا الاتجاه ما تكشفه الاستراتيجية الإفريقية التركية للفترة 2021-2026 من تحول نحو نهج أكثر منهجية وتكاملاً.¹

المطلب الثاني: تراجع الدور العسكري والأمني التركي

يُحلّل هذا المطلب سيناريو إعادة مراجعة البُعد العسكري للاستراتيجية التركية، في ضوء جملة من الضغوط الدافعة نحو خفض الانكشاف العسكري المباشر في الساحل. ويستعرض المطلب الأسباب البنيوية والظرفية التي قد تدفع تركيا نحو هذا الخيار، من بينها تصاعد مخاطر الاستنزاف، وتراجع شرعية الوجود العسكري الأجنبي في خطاب المجالس العسكرية الحاكمة، قبل أن يستكشف النماذج البديلة التي تُتيح لتركيا الحفاظ على حضورها الأمني دون التعرض لتكاليف التمرکز العسكري المباشر.

يبدو من مجمل القراءة لتطور الحضور العسكري التركي في الساحل أن مرحلة "الاندفاع الأمني" غير المحسوب قد تُفسح المجال لمرحلة أكثر تحسباً وتدبراً. فالانخراط العسكري الأمني في الساحل ينطوي على مخاطر حقيقية لا يمكن الاستهانة بها: مخاطر التورط في صراعات لا نهاية لها، ومخاطر الاصطدام بمصالح القوى الكبرى المتحصنة في المنطقة، ومخاطر الاستنزاف المالي والبشري. ويتزامن هذا التوجه مع المزاج السائد لدى جزء من النخبة الاستراتيجية التركية التي ترى أن الانغماس العسكري المفرط في إفريقيا

¹ سفيان التايب ومبروك غضبان، مرجع سابق، ص. 252.

قد يُشتت الموارد عن الأولويات الأمنية الأكثر إلحاحاً كسوريا والعراق والتوترات في البحر المتوسط والقوقاز.¹

ويمكن تصور سيناريو تراجع الدور العسكري التركي في الساحل من خلال جملة من المعطيات: أولها، أن الانقلابات العسكرية أفرزت حكومات ذات توجهات معادية للغرب بشكل صريح، غير أنها تنظر في الوقت نفسه بعين من الشك إلى أي حضور عسكري خارجي طويل الأمد بصرف النظر عن هويته. فالسيادة المطلقة باتت مطلباً مُقدِّماً على أي اعتبار آخر في خطاب المجالس العسكرية الحاكمة. ثانيها، أن الاتفاقيات الأمنية الثنائية التي أبرمتها تركيا كانت بمعظمها مع حكومات مدنية سقطت، مما يُوجب إعادة التفاوض من الصفر في سياق أكثر تعقيداً. وثالثها، أن ثمة مخاوف داخل المؤسسة العسكرية التركية من التمدد في بيئات بعيدة وغير مستقرة، لا سيما في ظل الضغوط الداخلية والإقليمية المتزايدة.² في مواجهة محدودة التدخل العسكري المباشر، يُمكن لتركيا أن تستكشف نماذج أمنية أكثر ذكاءً وأقل تكلفةً وانكشافاً؛ كتعميق التعاون في مجال الاستخبارات، وتكثيف برامج تدريب القوات المحلية على أرضها هي لا على أراضي الدول الشريكة، وتطوير تعاون أمني متعدد الأطراف في إطار المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) (ECOWAS)، بدلاً من الانخراط الثنائي الذي يجعلها في مواجهة مباشرة مع اللاعبين الكبار.

المطلب الثالث: التكيف المرن في إطار التنافس الإقليمي والدولي

يحتتم هذا المطلب الفصل باستعراض مسار التكيف المرن بوصفه الخيار الأكثر واقعية وقابلية للاستدامة أمام الاستراتيجية التركية في الساحل. ويُبرز المطلب كيف يمكن لتركيا توظيف براغماتيتها المثبتة تاريخياً في إدارة التنافس المركّب مع روسيا والصين والقوى الإقليمية، مع التحول نحو مزيد من

¹ أسامة بوقرة، مرجع سابق، ص. 102.

² بوجعة غشي وحكيم بوشاشي، مرجع سابق، ص. 211.

الاستماع للأولويات الإفريقية المحلية، ومُستشرفاً في الختام آفاق التعاون متعدد الأطراف بوصفه المنفذ الأوسع لتعزيز الحضور التركي الفاعل بعيداً عن منطق التنافس الصفري.

وتكشف القراءة المتأنية لتاريخ السياسة الخارجية التركية في الساحل أن البراغماتية كانت على الدوام سمةً مُهيمنة على نهجها، لا في معنى الانتهازية اللحظية، بل في معنى القدرة على قراءة الظرف وتوليف الموارد الملائمة له. فتركيا لم تُخرج نفسها بخطاب أيديولوجي جامد يُقيّد خياراتها، بل تعمّدت الإبقاء على هامش من المرونة يُتيح لها التعامل مع جميع الأطراف والتكيف مع المستجدات.¹ وفي سياق التنافس المحتدم في الساحل، يمكن لهذه البراغماتية أن تُشكّل ميزةً تنافسيةً حقيقية، شريطة أن تُوظّف في خدمة رؤية استراتيجية واضحة لا مجرد ردود فعل آنية على مستجدات الأحداث.

ويُحيل التنافس مع روسيا والصين في الساحل إلى مفارقة مثيرة: فتركيا تتنافس مع روسيا في الساحل ومع الصين أيضاً، في حين تجمعها بكلٍ منهما علاقات مُركّبة على المستوى الكوني، تمزج بين التعاون في مجالات معينة والمنافسة في أخرى. وهذا ما يجعل إدارة التنافس في الساحل أمراً بالغ الدقة، يستوجب فصل ملفات الساحل بشكل نسبي عن ملفات التنافس الكبرى كي لا تتحول إلى ورقة ضغط مُضاعفة. وفي هذا الإطار، تبدو أمام تركيا فرصة لتوظيف مكانتها الاستراتيجية الحساسة في حلف الناتو ورقة ضغط تفاوضي في مواجهة الحضور الروسي والصيني في الساحل، وإن كان هذا التوظيف يظل محدوداً بطبيعة العلاقة المتوترة أحياناً بين أنقرة وشركائها الغربيين.²

ولعل أكثر ما يُميّز نهج التكيف المرن الناجح قدرةً الفاعل الخارجي على الاستماع والاستجابة للمطالب والأولويات الإفريقية المحلية، بدلاً من فرض أجنداته الخاصة. وتبيّن من دراسة السياسة التركية أنها نجحت في بعض المراحل في تجنب الخطاب الفوقي المنقّر، مُتيحةً للدول الشريكة قدراً من حرية

¹ بلال تومي، "التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا ودور النخبة الحاكمة بعد استفتاء 2017"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، يونيو 2019، ص. 88.

² بوجمة غشي وحكيم بوشاشي، مرجع سابق، ص. 202.

التعريف بالاحتياجات وتحديد صيغ التعاون. وفي ضوء التقلبات الأخيرة التي عاشتها دول الساحل، يبدو جلياً أن الحكومات الانتقالية الجديدة تُطالب بنوع مختلف من الشراكة يضمن لها السيادة التامة ويُبعد عنها شبهة الوصاية، وهو ما تمتلك تركيا الإمكانيات الخطائية والعملية للاستجابة له، وإن بقي التحقق من مدى الاستجابة الفعلية رهينَ الممارسة الميدانية.

كما يبقى مسار التعاون متعدد الأطراف أحد أكثر الآفاق الواعدة أمام تركيا في الساحل؛ إذ قد يتيح لها الانخراط في مبادرات تنمية وأمنية تتجاوز ثنائية الشراكة الضيقة نحو فضاء أرحب يُخفف من حدة التنافس المتصاعد. ويتوافق هذا المسار مع مساعي تركيا لتعزيز حضورها في المنظمات الدولية وإطارات الحوار متعددة الأطراف المعنية بالشأن الإفريقي. وتبقى قمة تركيا-إفريقيا، التي بلغت دورتها الثالثة في إسطنبول عام 2021 وحضرها ممثلون عن أكثر من 40 دولة إفريقية، نموذجاً للتعاون المتعدد الأطراف الذي يُتيح لأنقرة التقدم برؤيتها الشاملة بدلاً من الانحصر في مناخ التنافس الصفري.¹

¹ المرجع نفسه، ص. 202.

خلاصة الفصل الثالث:

يخلص هذا الفصل إلى جملة من الاستنتاجات التحليلية المترابطة:

تتلاقى الديناميكيات التحليلية في هذا الفصل لتفرز جملة من الاستنتاجات النسقية المترابطة، يأتي في مقدمتها الترابط العضوي الذي يحكم الانخراط التركي في الفضاء الساحلي، حيث يتبدى أن التمدد الجيوسياسي لأنقرة لا يتحرك وفق مسارات قطاعية معزولة، بل يتأسس على مصفوفة من الرهانات البنيوية المتشابكة، يندمج فيها البعد الأمني بالاقتصادي، ويتماهى فيها المحدد الهوياتي والثقافي مع التطلعات الاستراتيجية الكبرى، مما يجعل أي قراءة اختزالية قاصرة عن استيعاب كنه هذا التواجد.

وفي مقابل هذا الطموح المتعدد الأبعاد، تصطدم الاستراتيجية التركية بجملة من الموانع والتهديدات الجوهرية المتداخلة التي تتوزع على مستويات ثلاثة، تبدأ من ضغوط وترتيب أولويات المربع الداخلي في أنقرة، وتمر بتعقيدات وتفاعلات البيئة الأمنية الهشة لدول الساحل، وتصل إلى ذروتها في الاستقطاب الحاد للتنافس الدولي المحموم في المنطقة، وهو ما يضع الكفاءة الإدارية لصانع القرار التركي أمام اختبار مفصلي مستمر.

ومن هذا المنطلق، تظل المآلات المستقبلية لمشروع النفوذ التركي في القارة السمراء معلقة على مدى قدرة الدبلوماسية التركية على صياغة ثلاث معادلات توازنية حاسمة؛ حيث يتطلب التوازن الأول توفيقاً جديلاً بين سقف الطموح الجيوسياسي والقدرات الاقتصادية والعسكرية الفعلية، في حين يفرض التوازن الثاني مأساة وظيفية بين أدوات الارتباط الصلب وروافد الجذب الناعم، بينما يقتضي التوازن الأخير الفصل النسبي بين حسابات الصراع الكوني ومتطلبات التغلغل والشاركة مع المجتمعات المحلية.

خاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول استراتيجية تركيا في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011، يتضح أن السياسة الخارجية التركية شهدت تحولات عميقة في مساراتها وأدواتها، وانتقلت من مرحلة الانفتاح الناعم إلى مرحلة الانخراط الاستراتيجي الشامل. لقد أثبتت نتائج الدراسة أن تركيا تعتمد رؤية متعددة الأبعاد، جمعت بين الدبلوماسية الناعمة (المساعدات الإنسانية، التعليم، الروابط الثقافية والدينية) وبين الأدوات الصلبة (التعاون الأمني والعسكري، تصدير الصناعات الدفاعية، ودعم بناء القدرات المحلية).

كما تُظهر نتائج هذه الدراسة أن السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بعد عام 2011 لم تكن مجرد انعكاس ظرفي لاضطرابات إقليمية أو رغبة مؤقتة في توسيع النفوذ، بل جاءت كحصول لتراكم فكري واستراتيجي طويل الأمد قادته النخبة السياسية التركية الجديدة. فقد خرجت تركيا من دور "الدولة الجسر" التي تربط الشرق بالغرب، إلى موقع "الدولة المركزية" التي تمتلك الإرادة والإمكانات لإعادة تعريف دورها في النظامين الإقليمي والدولي. وقد لعبت منطقة الساحل الإفريقي دور المختبر الحقيقي لهذا التحول، حيث وجدت تركيا في هذه المنطقة ساحة خصبة لإبراز نموذجها الجديد في العمل الخارجي، مستفيدة من تراجع القوى التقليدية، وتصاعد التنافس الدولي، وتزايد هشاشة البيئة الإقليمية.

وقد اعتمدت الاستراتيجية التركية على قاعدة فكرية نظرية متينة، في مقدمتها نظرية "العمق الاستراتيجي" التي صاغها أحمد داود أوغلو، والتي جعلت من الموقع الجغرافي والتاريخي والثقافي التركي رأس مال استراتيجي يجب استثماره لتعزيز الدور الخارجي. إلى جانب ذلك، تم تبني منظور "التوسع الوظيفي" بدل التوسع الجغرافي التقليدي، حيث باشرت السياسة التركية باختراق دوائر النخب الحاكمة عبر برامج تكوين القيادات، والمنح التعليمية، والمؤسسات الثقافية، وصناعة علاقات مستدامة مع الفئات المؤثرة في المجتمعات الإفريقية. ومن جانب آخر، لم تكتفِ تركيا بأدوات القوة الناعمة كالمساعدات

الإنسانية والتعليم، بل طورت أيضًا أدوات القوة الصلبة، خاصة التعاون الأمني والعسكري وتصدير الصناعات الدفاعية، لتتحول بذلك إلى لاعب إقليمي متعدد الأبعاد.

وقد أوضحت الدراسة أن النجاحات التركية في الساحل الإفريقي تجلت في عدة مسارات متوازنة. على الصعيد السياسي والدبلوماسي، استطاعت تركيا تعزيز حضورها الرسمي من خلال فتح السفارات وتوقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية، وإبراز نفسها كوسيط نزيه في النزاعات الإقليمية والدولية. أما في المجال الأمني والعسكري، فقد نجحت أنقرة في تصدير منظومات الطائرات المسيّرة "بيرقدار" ووقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع عدد من دول الساحل، مما منحها دورًا ملموسًا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وخلق حالة من الاعتماد التقني والأمني على القدرات التركية. وفيما يتعلق بالقوة الناعمة، فقد عرفت برامج المنح الدراسية التركية في إفريقيا توسعًا كبيرًا، بالإضافة إلى مشاريع التنمية والبنية التحتية التي أنجزتها شركات ومؤسسات كبرى مثل "تيكا" و"آفاد"، مما رسخ صورة تركيا كشريك تنموي موثوق، وأسس جسور من الثقة مع المجتمعات المحلية.

ورغم هذه النجاحات، كشفت الدراسة عن مجموعة من التحديات والقيود الجوهرية التي تحد من فعالية الاستراتيجية التركية في الساحل. يأتي في مقدمة هذه التحديات هشاشة البيئة السياسية والأمنية الداخلية لدول الساحل، حيث الانقلابات العسكرية المتكررة، وضعف مؤسسات الدولة، وتفشي النزاعات العرقية والدينية، كل ذلك يجعل أي حضور خارجي مهما كان قويًا عرضة لمخاطر الاستنزاف والتقلبات المفاجئة. كما أن محدودية الإمكانيات الاقتصادية والمالية التركية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الداخلية وتراجع العملة الوطنية، تشكل عامل ضغط إضافي قد يؤثر على استدامة الحضور التركي في المنطقة، خاصة إذا ما قورن بحجم التنافس الدولي والإقليمي مع قوى كبرى وراسخة مثل فرنسا، روسيا، الصين، ودول الخليج العربي.

ومن النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة أن نجاح النموذج التركي يبقى رهيناً بمدى قدرة أنقرة على تحقيق توازن دقيق بين الطموح الاستراتيجي والموارد المتاحة، وعلى التكيف مع ديناميكيات البيئة المحلية والتنافس الدولي. فالحضور التركي على المدى الطويل لن يكون مضموناً إذا اقتصر على النخب السياسية أو اعتمد فقط على التحالفات الظرفية، بل يحتاج إلى تعميق الروابط المجتمعية والثقافية، وبناء شراكات تنموية حقيقية مع المجتمعات المحلية، ودعم الاستقرار المؤسسي والتنمية المستدامة. كما يتطلب الأمر من صانع القرار التركي تطوير آليات تقييم ومتابعة فعالة لقياس أثر السياسات المتبعة، والتكيف مع التغيرات السريعة سواء على مستوى الداخل التركي أو في الساحة الإفريقية.

وتؤكد الدراسة، في ضوء ما سبق، أن الاستراتيجية التركية في الساحل الإفريقي تمثل نموذجاً للدبلوماسية الذكية التي توظف البراغماتية في التعامل مع مختلف الفواعل، وتستثمر في رأس المال البشري، وتدمج بين المسارات الاقتصادية والأمنية والثقافية بشكل متكامل. إلا أن استدامة هذا النموذج تتطلب من تركيا تعزيز المرونة في استراتيجيتها، والتوسع في برامج التبادل الثقافي والدعم الإعلامي، وتقدير المخاطر المحتملة في كل مرحلة، مع ضرورة تطوير شراكات متعددة الأطراف مع المنظمات الإقليمية والدولية لتخفيف أعباء التمويل وتأمين الغطاء السياسي والقانوني للحضور التركي.

وبناءً على هذه النتائج، تقدّم الدراسة الاقتراحات التالية:

- ضرورة تركيز تركيا في المرحلة المقبلة على دعم مشاريع التنمية المستدامة التي تخدم المجتمعات المحلية وليس فقط النخب الحاكمة، وتوسيع قنوات التواصل مع الشباب والنساء، وتكثيف الاستثمار في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية.

- يجب على تركيا تطوير مراكز بحثية محلية لفهم التحولات المجتمعية في دول الساحل، وتبني سياسات تقييم ومتابعة دقيقة لبرامجها في المنطقة. وفي ضوء التنافس الدولي الحاد، يتعين على تركيا أن

تنتهج سياسة مرنة وقابلة للتكيف مع التحولات، وتحرص على عدم الانجرار إلى صراعات استنزافية أو الاعتماد المفرط على تحالفات ظرفية قد تتغير بسرعة في ظل بيئة سياسية متقلبة.

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام مزيد من البحث المستقبلي لمقارنة الاستراتيجية التركية مع سياسات القوى الدولية الأخرى في الساحل الإفريقي، ودراسة الأثر المجتمعي والثقافي بعيد المدى للحضور التركي، وتحليل ديناميكيات التنافس الإقليمي والدولي وتأثيرها على فرص استدامة المشروع التركي. كما يمكن التوسع في دراسة التحديات المتعلقة بتصدير النموذج التركي نفسه، ومدى قدرته على التأقلم مع السياقات الثقافية والاجتماعية المحلية، خاصة في ظل تعددية الهويات الدينية والعرقية في دول الساحل. وفي الختام، تثبت التجربة التركية في الساحل الإفريقي أنها تجربة ديناميكية ومعقدة، تجمع بين الطموح والواقعية، وبين أدوات القوة الناعمة والصلبة، وتقدم نموذجًا جديدًا لدور الفاعلين الصاعدين في النظام الدولي. إلا أن نجاح هذه التجربة على المدى البعيد يبقى مرهونًا بقدرته تركيا على قراءة التحولات الإقليمية بدقة، وتطوير أدوات عمل تضمن لها نفوذًا مرئيًا ومستدامًا في واحدة من أكثر مناطق العالم اضطرابًا وتنافسية. إن الدبلوماسية التركية، بما تحمله من براغماتية وتكامل بين الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، يمكن أن تشكل نموذجًا يحتذى في إدارة العلاقات الدولية في بيئة متغيرة، إذا ما أحسنت تركيا استثمار مكتسباتها وتعاملت بمرونة مع التحديات المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- أوغلو، أحمد داود. (2010). *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية* (ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- بن صافي، عبد اللطيف. (2022). *التحولات السياسية في دول الساحل الإفريقي: دراسة في ظاهرة الانقلابات العسكرية*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- بوهيدل، رضوان. (2017). *منطقة الساحل الإفريقي: التحديات الأمنية والسياسية*. الجزائر: دار الرؤية.
- بوهيدل، رضوان. (2021). *الساحل الإفريقي: التاريخ والجغرافيا*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- الرنتيسي، محمود سمير. (2014). *صعود تركيا والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- العبيدي، مثنى فائق. (2016). *سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات والمواقف*. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- النعيمي، أحمد نوري. (2010). *السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

- طارق زياد الشرطي. (2013). السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

- زغدار، عبد الحق. (2009). أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة، دراسة حالة كوسوفو. رسالة دكتوراه، جامعة باتنة.
- رسولي، أسماء. (2011). مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران.
- منصوري، سفيان. (2013). السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري. مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3- الدوريات والمجلات العلمية

- أبو مصطفى، محمد سليمان محمود. (2023). الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية (2002-2018): الرؤية والتوجهات. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48.
- التايب، سفيان، وغضبان، مبروك. (2021). التنافس الجيوسياسي الخليجي في القرن الإفريقي: دراسة في الأبعاد والمؤشرات (الإمارات وقطر نموذجا). مجلة السياسة والمجتمع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، المجلد 15، العدد 1.
- بخوش، مصطفى. (2008). منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيو-اقتصادية. مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7.

- بهليمان، عبد القادر. (2016). دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية: المؤسسات التعليمية والثقافية نموذجاً. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23.
- بوفاروق، السعيد، وعمار، فايزة. (2021). الدبلوماسية الروحية والثقافية لتركيا في إفريقيا: الهوية الدينية والتعليم كآلية لبناء النفوذ الجيوسياسي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، المجلد 8، العدد 3.
- بوقرة، أسامة. (2022). الأبعاد الأمنية والعسكرية للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا. مجلة المقاصد للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2.
- بن خيرة، سفيان، وزغدار، بشير. (2019). السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا: دراسة في الأبعاد والمؤشرات. مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 2.
- تومي، بلال. (2019). التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا ودور النخبة الحاكمة بعد استفتاء 2017. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 11، العدد 2.
- رمدم، سمية. (2016). الخيارات الاستراتيجية لتركيا في أفريقيا: بين النظرية والتطبيق. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد 11.
- زغدار، عبد الحق، ورملي، فهميم. (2014). التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد 12.

- علي، خالد حنفي. (2003). موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 39، العدد 154.
- عرفات، داليا رشدي. (2022). التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 16، العدد 15.
- غشي، بوجمعة، وبوشاشي، حكيم. (2023). البراغمية في السياسة الخارجية التركية تجاه الساحل الإفريقي: دراسة في التنافس التركي الفرنسي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 15، العدد 2.
- ملوك، عبد القادر. (2017). اقتصادات دول الساحل الإفريقي: بين إمكانيات الموارد وتحديات التنمية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 1.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية (مرتبة أبجدياً)

1- كتب ودراسات أكاديمية

- Ben Abdallah, Lina. (2020). **Shaping the Future of Power: Knowledge Production and Network Building in China-Africa Relations**. University of Michigan Press.
- Donelli, Federico. (2021). **Turkey in Africa: Turkey's Strategic Involvement in Sub-Saharan Africa**. London: Bloomsbury Academic.

- Hugon, Philippe. (2024). **L'économie de l'Afrique: entre résilience et dépendance**. Paris: La Découverte.
- Nye, Joseph. (2011). **The Future of Power**. New York: PublicAffairs.
- Posner, Daniel N. (2005). **Institutions and Ethnic Politics in Africa**. New York: Cambridge University Press.
- Tepeciklioglu, E. E., Baser, B., & Vrey, F. (eds.). (2023). **Turkey's Pivot to the African Continent: Strategic Crossroads**. London: Routledge.
- Vircoulon, Thierry. (2023). **La France au Sahel: face aux réalités**. Notes de l'Ifri, Paris: Institut français des relations internationales.

ثالثاً: التقارير الرسمية والمواقع الإلكترونية

- أردوغان، رجب طيب. (2021). خطاب رئيس الجمهورية التركية في قمة تركيا-إفريقيا الثالثة. إسطنبول، ديسمبر 2021.
- أتانام، محي الدين. (2019). تركيا في 2019 من اقتصاد ناشئ إلى قوة ناشئة، موقع ترك برس الإلكتروني.

- البنك الدولي. (2005). تشاد: تقرير مراجعة قطاع البترول وإدارة العوائد. واشنطن: منشورات البنك الدولي.
- البنك الدولي. (2023). مرصد تركيا الاقتصادي: إدارة المخاطر الماكرو-مالية. واشنطن العاصمة.
- رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات القربى. (2024). (YTB) تقرير الطلاب الدوليين في تركيا: حصيلة العقد الأخير 2014 - 2024. أنقرة: منشورات رئاسة الوزراء التركية.
- هيئة الإحصاء التركية. (2021). (TÜİK) إحصاءات التجارة الخارجية حسب الدول (2003 - 2020). أنقرة.

قائمة المحتويات

1.....	مقدمة
11.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي
13.....	المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي وخصائصها الاستراتيجية
13.....	المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية
17.....	المطلب الثاني: الخصائص التاريخية والمجتمعية
20.....	المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية والتنموية
23.....	المطلب الرابع: الخصائص السياسية والأمنية
25.....	المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي
25.....	المطلب الأول: نظرية العمق الاستراتيجي - الساحل الإفريقي كحزام دائري جيوسياسي
27.....	المطلب الثاني: نظرية التحول الحضاري - المرجعية الدينية والثقافية المشتركة
المطلب الثالث: المدخل الواقعي - التحول من "الدبلوماسية الناعمة" إلى "استراتيجية النفوذ الأمني والعسكري"	29.....
30.....	المطلب الرابع: اقتراب الدور - تركيا كنموذج لقوة صاعدة متوسطة دولياً
32.....	المبحث الثالث: التطور التاريخي للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي
32.....	المطلب الأول: الخلفيات التاريخية للاهتمام التركي بمنطقة الساحل الإفريقي
33.....	المطلب الثاني: مرحلة الانفتاح التركي الإفريقي (2002-2011)
34.....	المطلب الثالث: مرحلة تعميق الانخراط التركي في التنافس الدولي في المنطقة بعد 2011
39.....	الفصل الثاني: الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2011
41.....	المبحث الأول: البعد السياسي والدبلوماسي
42.....	المطلب الأول: الدبلوماسية متعددة المسارات
45.....	المطلب الثاني: توظيف الوساطة السياسية ومبدأ عدم التدخل
47.....	المطلب الثالث: بناء الشراكات السياسية مع النخب الحاكمة
49.....	المبحث الثاني: البعد الأمني والعسكري للاستراتيجية التركية
50.....	المطلب الأول: التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب كمدخل استراتيجي
52.....	المطلب الثاني: تصدير الصناعات الدفاعية والطائرات المسيّرة
55.....	المطلب الثالث: الحضور العسكري غير المباشر وإعادة تشكيل النفوذ الإقليمي

58.....	المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والإنساني.....
59.....	المطلب الأول: الاستثمارات والبنية التحتية.....
62.....	المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية والتنمية.....
65.....	المطلب الثالث: البعد الثقافي والديني كأداة نفوذ.....
69.....	خلاصة الفصل الثاني:.....
71.....	الفصل الثالث: رهانات وتحديات الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي.....
73.....	المبحث الأول: الرهانات الاستراتيجية لتركيا في الساحل الإفريقي.....
73.....	المطلب الأول: رهانات بناء القوة الجيوسياسية وتعزيز المكانة الدولية.....
76.....	المطلب الثاني: رهانات النفوذ الأمني والعسكري.....
79.....	المطلب الثالث: الرهانات الاقتصادية والتجارية.....
81.....	المبحث الثاني: تحديات الدور التركي في الساحل الإفريقي.....
81.....	المطلب الأول: تحدي التوازن بين الإمكانيات الداخلية وطموح القوة الصاعدة.....
83.....	المطلب الثاني: تحدي استمرار العضلة الأمنية في دول الساحل.....
85.....	المطلب الثالث: تحدي التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة.....
87.....	المبحث الثالث: آفاق الاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي.....
87.....	المطلب الأول: استراتيجية القوة الذكية.....
89.....	المطلب الثاني: تراجع الدور العسكري والأمني التركي.....
90.....	المطلب الثالث: التكيف المرن في إطار التنافس الإقليمي والدولي.....
93.....	خلاصة الفصل الثالث:.....
99.....	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمة الجداول

- الجدول رقم 01: دول منطقة الساحل الإفريقي وفق المقاربات المختلفة.....15
- الجدول رقم 02: توزيع أبرز الجماعات الإثنية عبر حدود دول الساحل الإفريقي.....17
- الجدول رقم 03: الانقلابات العسكرية الرئيسية في دول الساحل الإفريقي بعد 2020.....19
- الجدول رقم 04: الموارد النفطية والغازية في دول الساحل الإفريقي.....21
- الجدول رقم 05: أبرز الموارد المعدنية الاستراتيجية في دول الساحل الإفريقي.....22
- الجدول رقم 06: تطور عدد الطلاب الأفارقة في الجامعات التركية.....28
- الجدول رقم 07: مراحل النهوض التركي وتطور استراتيجيته تجاه منطقة الساحل الإفريقي.....31
- الجدول رقم 08: أبرز المحطات الدبلوماسية في مسار الانفتاح التركي على إفريقيا (2011-2002).....34
- الجدول رقم 09: أبرز اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري بين تركيا ودول الساحل.....36

قائمة الخرائط:

- الخريطة (01): دول منطقة الساحل الإفريقي.....16

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الأبعاد الجديدة للاستراتيجية التركية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال رصد وتحليل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة بعد 2011، وتراجع النفوذ الفرنسي التقليدي مقابل تصاعد الدور التركي كفاعل إقليمي صاعد. اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد، جمعت بين دراسة الأدوات الناعمة (المساعدات الإنسانية، التعليم، الروابط الثقافية والدينية) وأدوات القوة الصلبة (التعاون الأمني والعسكري، تصدير الصناعات الدفاعية). توصلت النتائج إلى أن تركيا تبنت سياسة القوة الذكية، ونجحت في تحقيق حضور متوازن يجمع بين التنمية والشراكة الأمنية والاقتصادية، رغم التحديات الداخلية لدول الساحل والتنافس الدولي الحاد في المنطقة. أوصت الدراسة بضرورة التركيز على دعم مشاريع التنمية المستدامة وتكثيف التواصل المجتمعي، كسبيل لضمان استدامة الحضور التركي وتعزيز فعالية النموذج الدبلوماسي الذكي.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الساحل الإفريقي، القوة الذكية، التحولات الجيوسياسية، التنافس الدولي.

Abstract:

This study explores the new dimensions of Turkey's strategy in the Sahel region of Africa, analyzing the geopolitical changes since 2011, particularly the decline of traditional French influence and the rise of Turkey as a significant regional actor. The research adopts a multidimensional analytical approach, combining the assessment of soft power tools (humanitarian aid, education, cultural and religious ties) with hard power mechanisms (security and military cooperation, defense industry exports). The findings reveal that Turkey has adopted a "smart power" policy and achieved a balanced presence that integrates development, security, and economic partnerships, despite internal challenges within the Sahel states and intense international competition. The study recommends focusing on sustainable development and expanding community engagement to ensure the sustainability and effectiveness of Turkey's smart diplomacy model.

Keywords: Turkey, Sahel Africa, smart power, geopolitical transformations, international competition.

